الجامعة اللبنانية

كلية الحقوق والعلوم السياسيّة والإدارية

الفرع الثاني

إنعكاس تأثيرات الحراك العربي على الدور التركي المستقبلي في الشرق الأوسط

رسالة لنيل دبلوم ماستر بحثي

في العلوم السياسية

إعداد الطالب

ميشال مطانيوس بطرس

الدكتور أمـــــــين لبس	**الأستاذ المشرف**	**رئيساً**
الدكتــور طونــي عطا الله	**أستاذ**	**عضواً**
الدكتور كميــل حبيـــــب	**أستاذ**	**عضواً**

٢٠١٨

إهداء

إلى والدتي وأخوتي الذين لقيتُ منهم كلّ الدعم والتشجيع
إلى زوجتي الحبيبة التي ساندتني ووقفت بجانبي وتحمّلت الكثير من أجلي
إلى ابنتيَّ الغاليتين ونور عيوني ميا وجويا
إلى روح والدي وعمّي اللذين رسّخا في عقلي حبّ المعرفة
أهديكم ثمرة جهدي المتواضع

الشكر والتقدير

أتقدّم بالشكر والتقدير
من أستاذي المشرف الدكتور أمين لبس لما قدّمـــه لي من مساعدة في إتمام هذه الرسالة
ومن أعضاء لجنة المناقشة الدكتور طوني عطا الله والدكتور كميل حبيب لقبولهم المناقشة
وأتمنّى أن أكون قد وفّقت في معالجة الموضوع

الجامعة اللبنانية غير مسؤولة عن الآراء الواردة في هذه الرسالة وهي تعبّر عن رأي صاحبها فقط

إنعكاس تأثيرات الحراك العربي
على الدور التركي المستقبلي في الشرق الأوسط

المقدمة:

الفصل الأول : التحوّل في إستراتيجية حزب العدالة والتنمية

القسم الأول: إستراتيجية حزب العدالة والتنمية في تفعيل الدور التركي

الفقرة الأولى: تركيا الموقع المميّز والأهمية الإستراتيجية في الشرق الأوسط

الفقرة الثانية: تركيا وبداية التحوّل السياسي والإقتصادي

القسم الثاني: الحراك العربي ومرونة التحولات التركية

الفقرة الأولى: تركيا والسياسات الخارجية المتينة

الفقرة الثانية: محددات تركيا من الحراك العربي

الفصل الثاني: تحديات الدور التركي في ظل الحراك العربي

القسم الأول : دوافع التدخل التركي في الحراك العربي

الفقرة الأولى: الحراك العربي وتداعياته الاقتصادية والأمنية على تركيا

الفقرة الثانية: تركيا بين الصراع المتجدّد والتقارب المستحيل

القسم الثاني: تداعيات الحراك على الدور التركي المستقبلي في الشرق الأوسط

الفقرة الأولى: أولوية الاستقرار السياسي للتقدم الاقتصادي

الفقرة الثانية: تحكّم التحوّلات الداخلية في مستقبل الدور التركي

الخاتمة

المقدّمة

على أثر سقوط الاتحاد السوفياتي وما نتج منه من تغيّرات في النظام الدولي والإقليمي، انتهت موجبات العلاقة التركية مع التحالف الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأميركية، عبر الحلف الأطلسي تحديداً، وارتفعت أمام تركيا آفاق الإنفتاح في جميع الاتّجاهات. فتطلّعت عندها إلى إعادة بناء مجالها الحيوي في آسيا الوسطى بين البلدان الناطقة بالتركية، وسعَتْ إلى تحسين علاقاتها مع إيران والهند والصين والعالم العربي، في الوقت الذي عمِلَت فيه جاهدةً للانضمام الى الإتّحاد الأوروبي مستفيدةً من موقعها الجيوبوليتيكي المميّز ومن إرثها التاريخي، بهدف تخفيض مشاكلها مع جيرانها إلى نقطة الصفر، مستندةً إلى مقولة كمال أتاتورك " السّلام في الوطن والسّلام في العالم".

شكّل وصول حزبِ العدالة والتنمية ذي التوجه الإسلامي إلى السلطة في تركيا عام ٢٠٠٢، تّحوّلاً جوهرياً في في السّياسة الخارجية التركية، قوامه الحفاظ على التعاون مع الولايات المتحدة الأميركية، الإتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي من موقع القوة الإقليمية الصاعدة التي تريد المحافظة على قدر من الاستقلالية والمسافة مع الغرب، في مقابل تعميق الفجوة مع إسرائيل والعودة إلى العالمين العربي والإسلامي. نتج من ذلك تصاعدٌ في الدور الإقليمي التركي، وظهورُ ما يسمّى بـ" العثمانية الجديدة". إنعكس ذلك تطوّراً في العلاقة بين تركيا والعالم العربي، بلغ ذروته مع إرتفاع حدّة المواقف التي أطلقها رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان تجاه العدوان الإسرائيلي على قطاع غزّة في أواخر العام ٢٠٠٨ وبداية العام ٢٠٠٩، ومن الإعتداء على أسطول الحريّة الذي كان يسعى إلى كسر الحصار على غزّة في حزيران ٢٠١٠.

قامت السياسة الخارجية التركية الجديدة على مبدأ " العمق الاستراتيجي" أو Strategic Depth الذي صاغه المنظِّر الإستراتيجي للدور الإقليمي التركي، أحمد داود أوغلو. فرَضَتْ هذه الإستراتيجية الإلتزام بمبادئ عديدة إنطلاقاً من التوازن السليم بين الحرية والأمن لكي تتمكن من التأثير في محيطها، مروراً بتصفية المشكلات مع دول الجوار، والإهتمام في البلقان، الشرق الأوسط، القوقاز وآسيا الوسطى وإنتهاءً بإعتماد سياسة خارجية متعددة الأبعاد ودبلوماسية متناغمة، من خلال عضويتها في الناتو، واستضافتها للمؤتمرات والقمم الدولية. فسعت بذلك إلى استعمال قوتها الناعمة وروابطها التاريخية لنشر الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، والتصالح مع عمقها الاستراتيجي وتوطيد علاقاتها مع دول الجوار كافة. من هنا، أتى مفهوم " صفر مشاكل" الذي هدف الى خلق منطقة آمنة ومستقرة تحيط بالبلاد من أجل توفير شروط التنمية الاقتصادية السريعة.

وضع الحراك العربي تركيا في واجهة الأحداث، وشكل تحدّياً كبيراً لسياستها الخارجية للحفاظ على علاقات وثيقة مع دول الربيع العربي، أو مساندة جماهير هذه الدول نظراً للاستثمار التركي في منطقة الشرق الأوسط على الصعد السياسية، الإقتصادية والثقافية. فتحوّلت تركيا، بفضل ديناميكية تحرّكاتها حيال القضايا العربية، إلى طرف فاعل ومؤثّر في المنطقة. وراوحت مواقفها في المراحل الأولى من الحراك بين الترحيب بمطالب الإصلاح السياسي والاقتصادي، والحذر من تقديم الدعم الواضح والصريح خشية تعرّض مصالحها الإقتصاديّة الهامّة في المنطقة للخطر، إلاّ أنّها عادَتْ ودعمَتْ سياسة تغيير الأنظمة في كلّ من الثورتين التونسية والمصرية، وتردّدت في دعم المعارضة الليبية رافضة التدخل العسكري الأجنبي فيها. وفيما وقفت ضد ثورة ٣٠ تموز التي أطاحت بالرئيس المصري السابق محمّد مرسي، انغمست في تدخّلها المباشر في سوريا من خلال مطالبة أردوغان للرئيس بشار الأسد بالإستقالة. وقد إزدادت المخاوف التركية من التهديد الذي فرضه الحراك العربي على استراتيجية تركيا في تزعّم التغيير في الشرق الأوسط. ولم تقتصر التحدّيات التي واجهت تركيا على تلك المتعلّقة بالاستقرار الإقليمي فحسب، بل على تفاقم الأزمات الداخلية التركية. فبينما كانت الأزمة السورية تؤثر مباشرة في العلاقات الثنائية بين تركيا وكل من العراق وإيران وروسيا على المستوى الإقليمي، وتضاعف التعاون الاستراتيجي مع الولايات المتحدة الأميركية على المستوى الدولي، مثّل الصراع الداخلي السوري تحدّياً مباشراً للأمن المجتمعي التركي من خلال المواجهات بين الحكومة التركية وحزب العمال الكردستاني، ما فتح المجال أمام أحزاب المعارضة لاستغلال إخفاقات السياسة الخارجية التركية في حساباتها السياسية الداخلية.

ساهم الحراك العربي في تنامي الطموحات التركية التي لم يعد في الإمكان تحقيقها بالاعتماد فقط على سياسة القوة الناعمة و" صفر مشاكل". فلجأت أنقرة الى إعتماد القوة الصلبة وسياسة صفر سلام مع الجيران لا سيّما بعد التدخل العسكري الروسي المباشر في سوريا، وبعد تزايد الاحتقان السعودي الإيراني وإستشعارها اقتراب الخطر من حدودها في ظلّ وجود تهديدات حزب العمال الكردستاني وتنظيم داعش.

يطرح موضوع تأثير الحراك العربي على الدور التركي المستقبلي في الشرق الأوسط إشكالية كبرى. فكيف ساهم الربيع العربي في تفعيل التحوّل في السياسة التركية الخارجية؟ ما هي التحديات التي تواجه حزب العدالة والتنمية في تفعيل الدور التركي لمواكبة الحراك العربي؟ كيف سيؤثر الحراك العربي على سياسات تركيا الداخلية والخارجية؟

ينتج عن هذه الإشكالية فرضيات عديدة. فقد يؤدّي الحراك العربي الى حصول تبدّل في إستراتيجية السياسة الخارجية التركية وسياسة الصفر مشاكل مع الجوار المتّبعة من قبل حزب العدالة والتنمية منذ إستلامه الحكم عام ٢٠٠٢، كما قد يكون له تداعيات سياسية واقتصادية على الداخل التركي في ظل الطموح الدائم لحزب العمال الكردستاني بالحصول على الحكم الذاتي. كذلك قد تساهم السياسة الخارجية التركية المتّبعة من قبل حزب العدالة والتنمية أثناء الحراك العربي في تفعيل الدور التركي في الشرق الأوسط الأمر الذي قد يساعد أردوغان في تعزيز صلاحياته وزيادة إمساكه بالسلطة وبالتالي تحقيق حلمه بتعديل الدستور.

نظراً لضرورات البحث، وكون الأزمة السورية ما زالت مستمرةً، والصراع الإيراني من جهة والسعودي والتركي من جهة أخرى ما زال مستعراً في ظلّ أفق غير معلوم النتائج، كان لا بدّ من تحديد إطار الرسالة بين الفترة الممتدة من إستلام حزب العدالة والتنمية الحكم في العام ٢٠٠٢ ولغاية تاريخ إجراء الاستفتاء على الدستور في نيسان ٢٠١٧.

كان لتصاعد الدور الإقليمي التركي وانعكاسه على تطوّر العلاقة بين تركيا والعالم العربي، بعد المواقف التي أثارها رجب طيب أردوغان من العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة وعلى أسطول الحرية، إضافة إلى عدم معالجة هذه المسائل سابقاً من الأسباب الرئيسية لإختيار هذا الموضوع، لما للحراك العربي من تأثير على العلاقة بين تركيا والدول العربية، ومن إنعكاسات سياسية وإقتصادية وأمنية على الداخل التركي، إضافة الى التحديات التي تواجه حزب العدالة والتنمية في تفعيل الدور التركي في الشرق الأوسط.

إن غياب المراجع العربية الموضوعية المواكبة لتسارع الأحداث في دول الحراك العربي وتأثير ذلك على الدور التركي، كان من أبرز الصعوبات التي واجهتني أثناء إعداد الرسالة، لذلك غالباً ما كان يتم اللجوء الى المقالات الصحفية المترجمة من اللغة التركية، إضافة إلى اعتمادي على بعض المراجع الأجنبية.

إتَّبعْتُ في هذه الرسالة المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي لدراسة استراتيجية حزب العدالة والتنمية في تفعيل الدور التركي عبر سياسة القوة الناعمة و" الصفر مشاكل" مع الجيران، وتأثير الحراك العربي في تحوّل هذه الإستراتيجية نحو سياسة القوة الصلبة و" الصفر سلام"، وانتقلْتُ أخيراً الى دراسة مدى تأثير نتائج الانتخابات النيابية الأخيرة وانقلاب ١٥ تموز والاستفتاء على تعديل الدستور على الدور التركي المستقبلي في الشرق الأوسط.

قسِّمَتْ الرسالة الى فصلين. تناول الفصل الأول التحوّل في استراتيجية السياسة التركية بعد استلام حزب العدالة والتنمية الحكم عام ٢٠٠٢، وما رافقه من تعاظم للدور التركي نتيجة اتِّباع سياسة الانفتاح مع دول الجوار والمنظمات الدولية كالناتو والاتحاد الأوروبي، ومن تنمية للاقتصاد وتنشيط للتبادل التجاري، كما تناول نظرة حول تأثير الحراك العربي في تبدّل العلاقات التركية مع الدول العربية والإقليمية والدولية والإنتقال من سياسة القوة الناعمة الى القوة الصلبة. أما الفصل الثاني فقد تناول دوافع التدخل التركي في الحراك العربي وما رافَقَها من تأثيرات في سياسات تركيا الداخلية والخارجية ومن انعكاسات جوهرية على إقتصادها، إضافة إلى تحديد تداعياتها على الدور التركي المستقبلي في الشرق الأوسط. كذلك تناول هذا الفصل تداعيات الانتخابات النيابية الأخيرة وانقلاب ١٥ تموز ونتائج الاستفتاء على الدستور، على مستقبل الدور التركي في الشرق الأوسط.

الفصل الأول: التحوّل في استراتيجية حزب العدالة والتنمية

استطاع حزب العدالة والتنمية منذ وصوله إلى الحكم في العام ٢٠٠٢، تحقيق نقلة نوعية شاملة في تركيا على صعيد الاقتصاد، البنية التحتية، الصحة، التعليم والعلاقات الخارجية من حيث الانفتاح على المنطقة العربية وإنجاز العديد من الشروط اللازمة لانضمام تركيا الى الإتحاد الأوروبي وتموضعها ضمن استراتيجية الناتو، إضافة الى محاولته حلّ القضية الكردية عبر الاعتراف بحقوقهم. هذا ما وسَّع قاعدته الشعبية وضاعف حجم التأييد له في الشارع التركي وفي الخارج، وانعكس ذلك في قدرته على البقاء في السلطة لمدة ١٥ عاماً. لكن مع بداية الحراك العربي في العام ٢٠١١ وانخراط تركيا كداعمٍ واضحٍ لتطلّعات الشعوب العربية، تبدّلت استراتيجية حزب العدالة والتنمية السياسية الداخلية والخارجية عبر التدخّل في الشؤون الداخلية لدول الحراك والتبدّل في العلاقات مع دول الجوار والانتقال من مبدأ القوة الناعمة الى مبدأ القوّة الصلبة.

القسم الأول: استراتيجية حزب العدالة والتنمية في تفعيل الدور التركي

تحتلّ تركيا من حيث الجغرافيا مكاناً فريداً باعتبارها دولة مترامية الأطراف وسط أرض واسعة بين إفريقيا وأوراسيا، ما يمنحها القدرة على المناورة في العديد من مناطق النفوذ في جوارها المباشر ويزيد أهميتها في التوازنات الدولية في صلب إستراتيجية الناتو وفي الدور الذي تطمح إلى الاضطلاع به بعد انضمامها الى الاتحاد الأوروبي.

الفقرة الأولى: تركيا، الموقع المميّز والأهمية الإستراتيجية في الشرق الأوسط:

يمثّل موقع تركيا السياسي– الجغرافي أحد المفردات المؤثرة في السياسة الدولية، وهو حجر أساس في السياسة التركية المعاصرة من خلال تأثير الجغرافيا والموقع في النبض السياسي والتاريخي للسياسات التركية من جهة، وللسياسات الدولية المعنية من جهة أخرى، من خلال استخدام الأتراك إمكاناتهم السياسية في تفاعلاتهم الخارجية ومواقفهم من السياسات الدولية[١].

[١]– عقيل سعيد محفوض، السياسة الخارجية التركية، الاستمرارية والتغيير، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى ٢٠١٢، قطر، ص٣٢.

أولاً: الموقع الجغرافي وتأثيره على الاقتصاد والسياسة:

يمنح موقع تركيا الجيوبوليتيكي في منطقة الشرق الأوسط وقوتها العسكرية الضخمة، كذلك عضويّتها في المنظمات الإقليمية والدولية دوراً كبيراً في السياسة الدولية، وتؤمن لها المصالح السياسية والإقتصادية وتضاعف من نفوذها وحجمها الإقليمي إلى جانب تأمين مصالحها الخارجية المرتبطة بقضايا المياه والأقليات وامكانية تحويل المنطقة إلى نظام إقليمي شرق أوسطي.[١]

أ- تركيا وأهمية الموقع المميّز:

تتميّز تركيا بموقعها الجغرافي، على نقطة تقاطع قارات العالم الثلاث آسيا وأوروبا وإفريقيا بين القوقاز والبلقان والشرق الأوسط. فشكلها المستطيل بطول١٦٠٠كلم وعرض ٨٠٠ كلم، تقاسمها الحدود ثماني دول منها: جورجيا(٢٥٢ كلم)، أذربيجان(٩ كلم)، أرمينيا(٢٦٨ كلم) وإيران(٤٩٩ كلم) من الشرق، العراق (٣٣١ كلم) وسوريا(٨٢٢ كلم) من الجنوب، كذلك يحيط بها في القارة الأوروبية كل من بلغاريا(٢٤٠ كلم) من الشمال الغربي، اليونان(٢٠٦ كلم) من الغرب[٢]. فهذا العدد من الدول على حدودها يتيح لها حرية أكبر في اختيار سياساتها وتحالفاتها.[٣]

تُعتَبَر تركيا شبه جزيرة محاطة بسواحل بحرية من ثلاث جهات. فتطلّ من الشمال على البحر الأسود، من الغرب على بحر مرمرة وبحر إيجه ومن الجنوب على البحر المتوسط. وتتحكّم إستراتيجياً في ممرّين مائيّين مهمّين لطالما شكّلا تاريخيّاً محور الصراع بين الإمبراطوريات والدول: مضيق البوسفور شمالاً بين البحر الأسود وبحر مرمرة والذي يبلغ طوله حوالى ٣٠ كلم وعرضه حوالى ١ كلم، ومضيق الدردنيل في الجنوب الغربي بين بحر مرمرة والبحر الأبيض المتوسط من خلال بحر إيجة بطول

---

[١]- عماد خضر، توجه تركيا نحو الشرق الأوسط الأدوار والنتائج، تاريخ الدخول٢٠١٧/١/١٢، متوافر على الموقع:www.almoslim.net/node/85802

[٢]- جغرافيا تركيا، متوافر على الموقع:
https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AC%D8%BA%D8%B1%D8%A7%D9%81%D9%8A%D8%A7_%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A7.

[٣]- حسن حسين باكير، تركيا بين تحديات الداخل ورهان الخارج، مركز الجزيرة للدراسات، بيروت، ٢٠١٠، ص٢٠.

٦٠ كلم وعرض بين ١-٦ كلم[١]. كل هذا يجعل من تركيا نقطة إلتقاء تربط طرق المواصلات البرية والبحرية والجوية في المنطقة، ويساعدها على التحكّم في حركة المرور البحري بين البحرين الأسود والمتوسط وفي طرق نقل الطاقة إلى منطقة الشرق الأوسط وأوروبا والولايات المتحدة الأميركية، كما يسمح لها بإحياء علاقات التعاون الإستراتيجي والعسكري مع هذه الكتل وتشكيل محور حيوي للعلاقات السياسية الإقليمية والدولية[٢]. وهذا ما يساعدها على أن تكون دولة محورية في المجال الجيوسياسي[٣] ومركزاً لمناطق اقتصادية متداخلة تؤمّن همزة الوصل للتعاون الصناعي والتجاري للبلدان المحيطة بالبحر الأسود ودول القوقاز وآسيا الوسطى والشرق الأوسط في سبيل إحداث تغيرات في مسارات خارطة العالم السياسية والاقتصادية.[٤]

ب- <u>تركيا والبنوك المائية</u>

تحتلّ تركيا المركز السابع والثلاثون عالمياً من حيث المساحة، وتغطّي الغابات أكثر من ربع أراضيها، فيما تمثّل الأراضي الزراعية أكثر من ثلث مساحتها[٥]. وتتعدّد فيها مصادر المياه العذبة كالأنهار والبحيرات، بحيث تمتلك ثروة مائية هائلة تفتقدها دول الخليج، من أحواض مائيّة جوفية وأنهار دولية نابعة من أراضيها كنهرَيْ دجلة والفرات، لتنافس الثروة النفطية. وقد سعت لإنشاء بنوك للمياه لمقايضة المياه بالنفط، كما استثمرت في مياه هذين النهرين وحاولت تسويقهما عالمياً بما يعرف " بالسوق الدولية للمياه"، وأقامت مشاريع مائية ضخمة على الأنهار الوطنية (سيحان- جيحان- سقاريا- مندريس- جديز)، من أهمها:

- مشروع " جاب GAP" على نهرَيْ دجلة والفرات في جنوب شرق الأناضول، ويتضمن ٢٢ سدّاً وحوالى تسع عشر محطة توليد كهرباء، والذي أثّر سلباً في حصص دولتَيْ سوريا والعراق من مياه النهرين وساهم في بروز بعض المشاكل بين

---

[١]- سناء الدويكات، أين يقع مضيق البسفور والدردنيل، ٢٠١٥، متوافر على الموقع:
http://mawdoo3.com/%D8%A3%D9%8A%D9%86_%D9%8A%D9%82%D8%B9_%D

[٢]- أمال عربيد، تركيا ودورها الإستراتيجي بين آسيا وأوربا، ٢٠١٣، متوافر على الموقع:http://www.ktuf.org/alamel/%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A7.

[٣]- Zbigniew Brzezinski, The Grand Chessboard, New York: Basic Books, 1997, p31.

[٤]- حسين جودة، جغرافية آسيا الإقليمية، القاهرة، ٢٠٠٤، الفصل ٢٢، ص ٦٨٥.

[٥]- فؤاد خورشيد، تركيا الموقع الجغرافي والتطلعات الجنوبية، مجلة كلية الآداب، بغداد، ١٩٩٩.

الدول الثلاث على أحقيّة إستثمار المياه[١]. وعلى الرغم من عقد جولات عدة من المفاوضات العراقية السورية مع تركيا، إلا أن ذلك لم يُثْنِها عن تنفيذ خططها بما فيها المشروع المذكور، من دون إكتراث لمصالح البلدين الحيوية، في مخالفة صريحة للاتفاقيات الثنائية وقواعد القانون الدولي التي تضع ضوابط للانتفاع المنصف والمعقول من مياه النهر الدولي للدول التي تستخدم مياهه. وقد وقّعت تركيا بروتوكولاً لبيع المياه إلى إسرائيل التي تعاني عجزاً مائياً لكنها عادت وتراجعت عن شرائها عند مراحل التنفيذ الأخيرة بسبب الكلفة العالية قياساً بكلفة تحلية مياه البحر.[٢]

– مشروع " أنابيب مياه السلام" والذي يهدف الى نقل حوالى ٦ ملايين م^{3}من المياه من تركيا إلى منطقة الشرق الأوسط، ما يمنحها القدرة على السيطرة على شريان حياة منطقة الشرق الأوسط، لتصبح أهم عنصر جيوبوليتيكي في المنطقة.[٣]

ج– <u>التركيبة المجتَمَعية وطموح القوة</u>

يتكوّن المجتمع التركي من أعراقٍ متعدّدة يشكل فيه الأتراك أكبر تشكيلة عرقية للسكان (حوالى ٧٠%)، يليهم الأكراد (٢٠–٢٥%)، ثم الزازا (وهم فرع من الأكراد يتكلّمون لهجة كرديّة خاصة بهم ، ٢–٣%)، فالعرب (٢%)، والشركس (٠،٥%) والجورجيون (٠،٥%)، إضافة الى أقليات أخرى: أرمن، يونان، آشوريين، آراميين، كلدان، بوسنيين، ألبان، شيشان، بلغاروازيين وغيرهم. وتُعَدّ الأقليات القرمية، التتارية، الأذرية، الغاغازية، الأوزبكية، التركمانية، الكازاخية أقليات تركية.[٤]

---

[١]– ناجي علي حرج، العرب وتركيا تحديات الحاضر ورهانات المستقبل، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الثانية، بيروت، ٢٠١٥، ص٣٧٩.

[٢]– صاحب الربيعي، بيع وشراء المياه (تلبية المتطلبات والحد من الهدر)، متوافر على الموقع:
http://www.watersexpert.se/buy%20and%20sale.htm

[٣]– الأهمية الإستراتيجية والجيوستراتيجية لتركيا، الجزيرة، متوافر على الموقع:
http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia21/TurkeyEU/sec04.doc_cvt.htm

[٤]– فادي عبد الله، تركيا في القرن الحادي والعشرين الوظيفة والدور المستجدان، تشرين الأول ٢٠١٢، متوافر على الموقع: http://www.lcparty.org/index.php?option=com_content&id=301:-q-q-21

بلغ عدد سكان تركيا حوالى ٧٣،٧ مليون نسمة في نهاية العام ٢٠١٠، وتشير توقعات الأمم المتحدة إلى أنه سيبلغ حوالى ٩٨،٣ مليون نسمة بحلول العام ٢٠٢٠.[١]

علمانية تركيا وديموقراطية مجتمعها جعلا منها جسراً يربط بين الغرب والعالم الإسلامي. فهي الدولة الاسلامية الوحيدة العضو في حلف شمال الأطلسي، وينتشر على أراضيها عدد كبير من القواعد العسكرية الجوية والبحرية التي تستخدمها الولايات المتحدة الأميركية وقوات الناتو[٢]. وهذا ما يدفعها إلى السعي لأن تصبح القوة الإقليمية الأقوى في المنطقة، فارضةً نفسها كقوة موازية لطموح إيران الإقليمي، ويجعلها تقوم بدور الوسيط في المنطقة، ما يفرض عليها الاهتمام بالاعتبارات الإقليمية، ويبعد عنها أي شكل من أشكال التهديد الأمني لأراضيها من ناحية، كما يعود عليها بمنافع اقتصادية عديدة، سواء في إطار علاقاتها التجارية أو من خلال عبور موارد الطاقة عبر أراضيها من ناحية ثانية، ويمنحها مجالاً أوسع للحركة والبحث عن النفوذ الإقليمي والدولي من ناحية ثالثة.[٣]

ثانياً: حزب العدالة والتنمية في قلب استراتيجية الناتو

مع مرور ٦٠ عاماً على عضويّة تركيا في الناتو، وفي ظلّ التهديدات الأمنية الجديدة والتحديات الإقليمية، وبالرغم من وجود رأي عام تركي معارض لتدخّل تركيا في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، برز تعاظم الدور التركي في حلف شمال الأطلسي، خصوصاً بعد عملية التدخّل في ليبيا ونظام الدفاع الصاروخي.

أ- الحلف الأطلسي

تأسّس الحلف الأطلسي بهدف مناهضة الشيوعية، ولتشكيل جبهة عسكرية ضد القوى المقاومة له في حماية أمن أعضائه، بالاعتماد على الوسائل السياسية، عبر دعم القيم الديمقراطية وتشجيع التعاون في قضايا الدفاع والأمن، وعلى الوسائل العسكرية عن

١- United Nations,department ofeconomic and social affairs, Population division, World population prospects: the 2008 Revision,(U N, NEW YORK, 2009), P.40

٢- هيثم الكيلاني، تركيا والعرب، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط١، الإمارات،١٩٩٦، ص ٢٠.

٣- ملامح الرؤية المستقبلية لانضمام تركيا الى الإتحاد الأوروبي، الجزيرة، متوافر على الموقع: www.mogatel.com/openshare/behoth/siasia21/turkey

طريق إلتزام السعي إلى حل النزاعات بالطرق السلمية. ويلجأ الحلف، في حال فشل الجهود الدبلوماسية، الى القوةّ العسكرية في إطار منفرد أو بالتعاون مع دول ومنظمات دولية أخرى، وذلك بموجب المادة رقم ٥ من معاهدة واشنطن التي تم تأسيس الحلف بموجبها، والتي تنص على شنّ هجوم عسكري ضد أي من الموقّعين والذي يعتبر هجوماً ضد كل منهم.

لم يكن انضمام تركيا إلى الحلف الأطلسي في ١٨ شباط ١٩٥٢ سوى تأكيد على السياسات الغربية التي بدأت تتّبعها بعد انتهاء الحرب الباردة، فشاركت في معظم نشاطات الحلف ولعبَتْ دوراً هاماً في التعاون الأوروبي الأطلسي. كما لعَبَت الجغرافيا التركية خلال الحرب الباردة، دور الجناح الجنوبي في سياسة الناتو في مواجهة الاتحاد السوفياتي باعتباره درعها ضد الشيوعية والكتلة السوفياتية.[١]

بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وزوال الخطر الشيوعي وانحلال حلف وارسو، أكّدت الولايات المتحدة الأميركية ضرورة الإبقاء على الحلف الأطلسي وعلى تعديل طبيعة أهدافه الإستراتيجية، بما يتلاءم مع تعدّد مصادر التهديد الجديدة وتنوّعها. فظهرت فكرة الأمن المشترك الذي تهدده أخطار عديدة نابعة من داخل أراضي الحلف أو من خارجها، كخطر انتشار أسلحة الدمار الشامل، الإرهاب، الجريمة المنظمة وغيرها من الأخطار المحدقة[٢]. ولم تؤدِّ نظرية اختفاء مصدر التهديد الرئيسي الذي أنشئ الحلف لمواجهته إلى سقوط الحلف وتفككه[٣].

بدأ الحلف الأطلسي التكيّف مع المتغيّرات الدولية، وقرّرت الولايات المتحدة والدول الأعضاء الاستمرار فيه. لذلك عملت على تطويره وإدخال تعديلات على عضويته وعقيدته العسكرية وهيكل القوة فيه، وايجاد عدوّ جديد يتلاءم مع البيئة الأمنية

---

[١]- عاصم مظلوم، تركيا وحلف الناتو، من يستخدم الآخر لتحقيق أهدافه، مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الإستراتيجية، نيسان ٢٠١٢، متوافر على الموقع www.alkashif.org/html/center/21/1

[٢]- محمد هشام، حلف الناتو.. أزمات متجددة ومهام مغايرة: منظور واقعي واستراتيجي، ٢٠١٥، متوافر على الموقع:

http://fekr-online.com/index.php/article/%D8%AD%D9%84%D9%81-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%A7%D8%AA%D9%88..-

[٣]- منظمة حلف شمال الأطلسي، متوافر على الموقع:

http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Monzmat3/NATO/sec09.doc_cvt.htm

والمتغيّرات الجديدة[١]. وقد خرجت رئيسة الوزراء البريطانية السابقة مارغريت تاتشر لتقول إن العدوّ الشيوعي مات ويجب خلق عدوّ جديد هو الإسلام[٢]. وقد لاحظنا لاحقاً حصول عمليات الأطلسي العسكرية في الجغرافيا الإسلامية من كوسوفو إلى أفغانستان، العراق، باكستان، الصومال وصولاً إلى ليبيا وسوريا.

ب- <u>تركيا غطاء للناتو</u>

كان لتبنّي حلف شمال الأطلسي سياسة جديدة تسمح له بالتدخل في أماكن بعيدة جغرافياً عن أوروبا والمحيط الأطلسي، الدورُ الأبرزُ في استعادة تركيا بعضاً من أهميّتها نتيجةً لتوافق مصالحها الإستراتيجية مع مصالح دول الحلف. فسهّلت غزو أفغانستان عام ٢٠٠١، إثر أحداث الحادي عشر من أيلول، عبر إرسال قوات تركية وإدارة معسكر لقوات التحالف في كابول بين عامي٢٠٠٢-٢٠٠٥. ووفّرت بذلك الغطاء الإسلامي لعمليات عسكرية من دولة مسلمة من أصل٢٨ دولة أعضاء في الحلف[٣]، ضد بلد مسلم، بمعزل عن الأسباب بالرغم من محاولتها التخفيف من وطأة مشاركتها بالقول إنها لن تخوض عمليات قتال مباشرة ضد قوات طالبان، بل ستكتفي بتدريب الجيش الأفغاني وبمهام مدنية أخرى[٤]، ما أسقَطَ اتهام الدول للحلف بأنه يقود حرباً صليبية ضدها.[٥]

تكرّرت التجربة التركية في ليبيا بعد قرار الحلف الأطلسي شنّ عمليات عسكرية ضد قوات الرئيس معمّر القذافي. عارضت بدايةً الهجوم حمايةً لمصالحها الاقتصادية مع

١- سيد العزازى وحسين خلف موسى، حلف الناتو ومدى تأثيره علي على المنطقة العربية في ظل الصراعات العربية الداخلية، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية، متوافر على الموقع:http://democraticac.de/?p=19433

٢- شارل كاملة، قمة «شيكاغو» جدّدت دور «ناتو» المستقبلي فهل حمت التماسك؟، جريدة تشرين، متوافر على الموقع:http://archive.tishreen.news.sy/tishreen/public/print/259900

٣- القواعد العسكرية الجوية التركية، موقع الجزيرة، متوافر على الموقع:
http://www.aljazeera.net/encyclopedia/military/2015/7/29/%D8%A7%D9%84%D9%89%D8%AF2%D9%88%D8%A7%D8%B

٤- محمد نور الدين، حدود تركيا الأطلسية وإسرائيل، مجلة الخليج الإماراتية، ٢٩ كانون الأول ٢٠١٢، متوافر على الموقع:www.arabrenewal.info/2010-06-11-14-11-19/40661

٥- محمد نور الدين، تعزيز الدور الأطلسي لتركيا، ٢٠١٢، متوافر على الموقع:
www.arabrenewal.info/28971

الأخير، إلاّ أنها عادت واضطرّت الى المشاركة تحت الضغط الأميركي، متذرّعة بعدم مشاركتها في شن الغارات مباشرة، بل في تزويد الطائرات الأطلسية بالوقود في الجو، وفي فرض الحظر البحري على السفن الليبية، ما أسقط اتهام فرنسا بخوض حرب صليبية ضد القذافي، إضافة الى أن نشرها رادارات الدرع الصاروخية على أراضيها ضد كل من روسيا وإيران المسلمة جعل منها المنقذ للحلف الأطلسي في التخفيف من صورة صليبية الحلف في هجماته على دول مسلمة.[١]

ج-تركيا والناتو والاعتماد المتبادل

تعتبر تركيا ذراع الحلف الأطلسي داخل منطقة الشرق الأوسط نظراً إلى قربها الجغرافي وعلاقاتها الثقافية والتاريخية مع دول البلقان، القوقاز، آسيا الوسطى والشرق الأوسط. فهي تؤدّي دوراً خاصاً في وصول الحلف إلى شركائه في هذه المناطق وتعامله مع أزمات المنطقة العربية، كقيامه بالمراقبة ونشر الدفاعات وتأسيس منشأة للإنذار المبكر المضاد للصواريخ والتدخل في العراق، سوريا وإيران.[٢]

حاولت تركيا تفعيل مشاركتها في الحلف عن طريق تحديد استراتيجيته الكبرى. ففي عملية ليبيا عام ٢٠١١، شكّكت في الأهداف الغربية والأطلسية للتدخل في ليبيا، وحاولت أن تكيِّف هذه الأهداف لتتقارب مع أهدافها في المحافظة على مصالحها الاقتصادية مع القذافي، ثمّ وافقت لاحقًا على الانضمام إلى العملية[٣]. وبين العامين ٢٠١١-٢٠١٢، وقبل أن تُبرم اتفاقاً مع الناتو لاستضافة منشأة للإنذار المبكر المضاد للصواريخ على أراضيها، تفاوضت مع الولايات المتحدة والحلف لكي تكون هذه المنظومة موجهة ضدّ " تهديدات عامة" تجنباً للدخول في تسمية دول محددة كروسيا أو

---

[١]- محمد نور الدين، حدود تركيا الأطلسية وإسرائيل، مرجع سابق.

[٢]- عبد الله مصطفى، الأطلسي يعتزم نشر طائرات الإنذار المبكر " أواكس" لتطمين تركيا، جريدة الشرق الأوسط، ٢٩ كانون الأول ٢٠١٥، العدد ١٣٥٤٥، متوافر على الموقع:

http://aawsat.com/home/article/530281/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B7%D9%84%D8%B3%D9%8A-%D9%8A%D8%B9%D8%AA%D8%B2%D9%85-.

[٣]- عماد يوسف قدورة، عضوية تركيا في حلف الناتو ومطالبات الإقصاء، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٤، .http://studies.aljazeera.net/ar/issues/2014/11/201411278345144516 3.html

إيـران بشـكلٍ صـريح، ومشـترطةً التغطيـة الكاملـة لـلأرض التركيـة وتقاسـم الأعبـاء، فاستجاب " الناتو" لطلبها وأخذ ببعض شروطها في الحسبان.[١]

ركّزت تركيا على القضايا الإقليمية المباشرة، كالأزمات في سوريا والعراق والإتفاق النووي الإيراني والتوتّر مع إسرائيل وتهديد حزب العمال الكردستاني وتطورات الربيع العربي. فهي لا ترى مصلحة في التخلي عن عضويتها في الناتو، لحاجتها إلى مظلّة للدفاع عنها وقت الأزمات. وهذا ما أكّده الأمين العام لحلف الناتو ينس ستولتنبرج في تشرين الأول من العام ٢٠١٥ أثناء زيارته لمواقع بطاريات صواريخ الباتريوت التي نشرها الحلف في تركيا[٢]، والتي تساهم في جعل الحلف وتركيا قويَّيْن وآمنيْن، كما أكّد خلالها تضامن الحلف مع تركيا والتزامه الدفاع عنها بموجب عضويتها في حال تعرضها لأي هجوم وقدّر الدور التركي في أفغانستان وكوسوفو، كما ثمّن تعاونها مع الناتو لحفظ أمن المنطقة.[٣]

تجدّدت حاجة الأطلسي الى تركيا التي تمثّل الحاجز بين الغرب وروسيا، إثر احتلال روسيا شبه جزيرة القرم في آذار ٢٠١٤ واستمرار الصراع على ولاء أوكرانيا، والذي سبّب قلقاً تركياً وغربياً من احتمال عودة الاستقطاب والتوتر الإقليمي والدولي، لذلك تزايد التعاون العسكري والأمني الغربي مع تركيا كخطٍّ دفاع جغرافي طبيعي عن أحد مداخل أوروبا، في الوقت نفسه جدَّدت هذه الأزمة أيضاً حاجة تركيا إلى تحالفاتها الغربية.[٤]

أثبَتَ انتشار القوات التركية في بعثات الناتو وعملياته في القارات الثلاث، إضافة الى مساهماتها الواسعة النطاق في كل من آسيا الوسطى والقوقاز والشرق الأوسط وشمال أفريقيا عبر الشراكة مع الحلف، أن تركيا هي عضو قويّ فيه، ومساهم في السلم والأمن الإقليميَّيْن والعالميَّيْن، وقادرة على القيام بدور رئيس وفاعل في وصول الناتو إلى هذه المناطق، نظراً

١- عماد يوسف قدورة، المرجع السابق.

٣- حلف شمال الأطلسي يعلن استعداده إرسال قوات لدعم أنقرة ضد تهديدات موسكو، هافينغتون بوست، ٢٠١٥، متوافر على الموقع:http://www.huffpostarabi.com/2015/10/08/story_n_8261580.html

٣- NATO Secretary General Shows AllianceSolidarity in Turkey, October 9, 2014, at: http://www.nato.int/cps/en/natohq/news_113773.htm.

٤- Turkey's Relations with NATO , Republic of Turkey, Ministry of Foreign Affairs, at http://www.mfa.gov.tr/nato.en.mfa.

إلى قربها الجغرافي منها وعلاقاتها الثقافية والتاريخية بها[١]، إلاّ أن ذلك لا يعني توقّفها عن السعي للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي بعد تأمينها الشروط المطلوبة كافة.

ثالثاً: سعي العدالة والتنمية للانضمام إلى الإتحاد الأوروبي:

منذ تأسيس الاتحاد الأوروبي، تحاول تركيا تحقيق حلمها بالانضمام اليه مستفيدة من الموقع الجغرافي للجزء الغربي من مدينة اسطنبول في القارة الاوروبية. ففي العام ٢٠٠٠، حاول البرلمان التركي إقرار ما يلزم من إصلاحات دستورية وقانونية اشترطها الاتحاد الأوروبي في إطار ما يُسمى بمعايير كوبنهاغن السياسية، إلا أن ما تم أُقِرّ لم يُطبّق منه سوى القليل.
فالشعور القومي المتضخّم في تركيا وتمسّك الأتراك بنموذج الدولة الوطنية ذات اللغة والثقافة الموحّدتين، إضافة الى القضية الكردية، كلّها عوامل ساهمت في تشكيل الحواجز الاجتماعية والنفسية والسياسية أمام انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي.

أ- بدايات مسيرة انضمام تركيا إلى الاتحاد الاوروبي

إنتهج حزب العدالة والتنمية بعد تسلّمه الحكم العام ٢٠٠٢، طريق الإصلاح الداخلي ليجعل من تركيا قوة إقليمية ودولية في أوروبا والعالم الإسلامي عن طريق العضوية الأوروبية التي ترفع مستوى رفاهية المجتمع التركي، وتطلق ديناميات إقتصادية هائلة، وتردم الهوّة الإنمائية بين المناطق، وتحسّن صورتها وتجعل دورها محوراً في العالم الإسلامي والمجتمع الدولي. وقد ساهمت أحداث ١١ أيلول عام ٢٠٠١ في دفع الحزب الى التفكير جدّياً في إيجاد مكان لتركيا المسلِمة خارج دوائر التوتّر والاضطراب والمشاكل المذهبية المزمنة والتخلف الإقتصادي[٢]. فاتّبع سياسة الانفتاح تجاه مختلف التيارات الوطنية مع التمسّك بالقيم والتقاليد، من أجل تحقيق نهضة الدولة داخليّاً، وتعزيز مكانتها دوليّاً عبر تصفير المشكلات وفقاً لمبدأ العمق الإستراتيجي[٣] أحمد داوود أوغلو. وبغية تحقيق قبول عضوية تركيا في الاتحاد

---

[١]- سياسة تركيا الخارجية: الدور الإقليمي مع الحلفاء، ترك برس، ٢٠١٦، متوافر على الموقع: .http://www.turkpress.co/node/21627

[٢]- محمد نور الدين، تركيا والاتحاد الأوروبي ماذا يريد كل طرف من الآخر، حوار مجلة الجيش، العدد٢٤٥ متوافر على الموقع :www.Lebarmy.gov.lb

[٣]- هي من إحدى النظريات السياسية المعاصرة التي عبّر عنها مهندسها الدكتور أحمد داوود أوغلو وتتمثل في إخراج تركيا من بلد "طرف"، أو" هامش" يقتصر دورها في كونها عضواً في محاور وعداوات، إلى بلد "مركز"

الأوروبي، سعَتْ حكومات الحزب المتعاقبة الى المحافظة على علاقات جيدة مع الولايات المتحدة الأميركية ومع الدول العربية والإسلامية من أجل تحقيق الحوار بين الحضارات بدلاً من الصراع بين بعضها البعض وحلّ المشاكل بين الشرق والغرب بالطرق السلمية.[١]

لمْ تَحُزْ قضية في تركيا اهتماماً سياسياً وقانونياً وإعلامياً بقدر تلك المتعلّقة بإمكانية انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي. وعلى الرغم من قبول تركيا بالشروط والإجراءات التي يجب أن تستوفيها الدول الراغبة في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي وفقاً لمعايير قمة " كوبنهاغن" عام ١٩٩٣، وقيامها بإصلاحات سياسية وقانونية واجتماعية، كإقرار ضمانات تحمي الحريات السياسية والثقافية وحقوق الإنسان، وتعجيل إجراءات التحقيق وتشديد العقوبات في حالات التعذيب ومنع محاكمة المدنيين أمام المحاكم العسكرية وإلغاء الكثير من جرائم الرأي وتعديل قوانين الجمعيات الأهلية والسماح بالبثّ الإعلامي في اللغة الكردية[٢]. وتماشياً مع شروط الاتحاد الأوروبي، أقرّ الحزب في العام ٢٠٠٤، إصلاحاتٍ تتعلّق بدور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية، لا سيّما جعل مجلس الأمن القومي الذي كان مؤلفاً بمعظمه من جنرالات الجيش وحاكماً حقيقياً لتركيا، مجرد هيئة استشارية وتغيير هوية أمين سرّه، المناط به وضع جدول أعماله، من عسكري إلى مدني بالإضافة إلى إصلاحات سياسية أخرى أفقدت المؤسسة العسكرية تأثيراتها في القطاعات الإعلامية والاقتصادية في تركيا.[٣]

على مسافة واحدة من الجميع، ذي دور فاعل ومبادر في كل القضايا الإقليمية والدولية. بفضل هذه النظرية أصبحت تركيا لاعب مؤثر في الشرق والغرب وأحدثت نقلة نوعية في علاقاتها مع جيرانها في المنطقة العربية والقوقاز. متوافر على الموقع:

http://studies.aljazeera.net/ar/issues/2010/201172205428515191.html

[١]- سمير ذياب، تركيا في عهد رجب طيب اردوغان، الجمادرية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، ٢٠١٢.

[٢]- لقمان عمر النعيمي، تركيا والاتحاد الأوروبي دراسة لمسيرة الإنضمام، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي،٢٠٠٧، ص ٥٢، متوافر على الموقع :

http://www.legal-agenda.com/article.php?id=١٣٨٧&folder=articles&lang=ar

[٣]- جو حمورة، من الحكم الى السجن الى الحرية: إنقلاب أبيض على الجيش التركي، المفكرة القانونية، متوافر على الموقع:

http://www.legal-agenda.com/article.php?id= 1387&folder=articles&lang

أما من الناحية الاقتصادية، فقد أجرت تركيا تغييرات كثيرة في البنية الاقتصادية وفتحت أسواقها أمام الاستثمارات الأجنبية وأقرّت برامج إصلاحية نفّذتها الحكومات المتعاقبة[١]، إلا أن هذه الإصلاحات بقيت غير كافية بالنسبة إلى دول الاتحاد التي عمدت إلى اشتراط المزيد.

ب- إستغلال اللاجئين وبدء التفاوض مع تركيا حول الفصل ١٧

بدأ الحلم التركي يتحقق عام ٢٠٠٥، بعد أن أُعلِنَ رسميّاً فتحُ ملف تركيا من أجل مفاوضات الانضمام الذي اعتُبِرَ بحدّ ذاته انتصاراً سياسياً واستراتيجياً كبيراً لدى الأتراك[٢]. وبرزَتْ خلالها الكثير من العقبات والصعوبات، كان أهمّها رفض بعض دول الاتحاد للعضوية التركية. تجسَّدَ هذا الرفض بسلسلة شروط تعجيزية بدءاً من تلطيف الجو السياسي، مروراً بالازدهار الاقتصادي وصولاً إلى الرفاه الاجتماعي والاهتمام بحقوق الانسان، مع التركيز على تنفيذ إصلاحات سياسيّة داخليّة تتناغم وتتطابق مع المنهج الأوروبي. وفتح الاتحاد الأوروبي باب المفاوضات حول الفصل رقم ١٧ المتعلق بـ" السياسيات الاقتصادية والنقدية"[٣]. وبقيت العقبة الكبرى أمام تركيا هي الفيتوهات الناتجة من عدم حلّ المسألة القبرصية، حيث لا تزال كل من قبرص وفرنسا وألمانيا تتحفّظ على فتح فصول أخرى أمام التفاوض مع تركيا، كما توقف التفاوض بعد اعتبار الاتحاد أن على تركيا العمل أكثر على الإصلاحات الداخلية المختلفة وتحقيق ظروف ديمقراطية أكبر، وتعزيز حقوق الأقليات والمواطنين وحلّ المسألة القبرصية.

شهدت الأعوام الممتدة بين ٢٠٠٦ و ٢٠١٢ الكثير من الأخذ والردّ في موضوع التفاوض بين تركيا والاتحاد الأوروبي، الذي ما إن يعمد إلى فتح فصل للتفاوض حوله

١- لقمان عمر النعيمي، تركيا والاتحاد الأوروبي دراسة لمسيرة الإنضمام، المرجع السابق، ص٥٥-٥٦

٢- Heinz Kramar, whither Turkey's EU Accession? Perspective and problems after December 2004, in: Kramar, ed, Turkey and the European Union, p 11.

٣- فتح فصل جديد من فصول مفاوضات عضوية تركيا في النادي الأوروبي، الفصل رقم ١٧ والذي يتعلق بالسياسات الإقتصادية والنقدية، متوافر على الموقع:
http://aa.com.tr/ar/%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A7/%D9%81%D8%AA%D8%AD-%D9%81%D8%B5%D9%84-%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF-

حتى تعمد ألمانيا أو فرنسا أو اليونان أو قبرص إلى إغلاق آخر، ما يدلّ على عراقيل كثيرة في المفاوضات.

في أعقاب الحراك العربي، وبعد انغماس تركيا في قضايا الشرق وهمومه، تلاشى الحماس التركي لمسألة الانضمام، في مرحلة عصَفَتْ بأوروبا أزمة اقتصادية كبيرة نتجت من اشتداد أزمة اللاجئين وتدفق مئات الآلاف منهم إليها، ما حتّم تعزيز التواصل وفتح باب التفاوض بين الاتحاد الأوروبي وتركيا حول مسألة اللاجئين. وقد تمّ التوصل إلى اتفاق نهائي في الثلاثين من تشرين الثاني ٢٠١٥، قضى باتخاذ تركيا كل الخطوات اللازمة للحدّ من تدفّق اللاجئين إلى أوروبا، في مقابل التزام الاتحاد تزويدها بحوالى ٣,٢ مليارات دولار أميركي لمساعدة اللاجئين القاطنين فيها والمساهمة في تقليل أعداد الساعين إلى الهجرة إلى أوروبا وإلغاء تأشيرات الدخول للأتراك إلى أوروبا وإعادة إطلاق عجلة المفاوضات حول انضمامها إلى الاتحاد[١]، إضافة الى تشدّد تركيا في فرض تأشيرات دخول على السوريين القادمين اليها عبر الجو والبحر، الأمر الذي حدّ بشكل كبير من نسبة دخول اللاجئين إليها.[٢]

ج- <u>أسباب تخوف أوروبا من إنضمام تركيا اليها</u>

ساهمَتْ عوامل عديدة في إعاقة مفاوضات انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي. فتركيا تمثل بالنسبة إلى الأوروبيين امتداداً للخلافة الإسلامية التي تشكل خطراً على الاتحاد الأوروبي، حيث يمكن أن تتبوأ فيه مركزاً قيادياً بصبغتها الإسلامية، وتصبح مرجعية لجميع المسلمين في الاتحاد وتتبنّى مطالبهم[٣]. كذلك، فإنّ الانقلاب الديموغرافي الذي يسبّبه انضمام تركيا إلى الاتحاد والذي يشكّل نوعاً من الاحتلال التركي للقارة الأوروبية، يؤدي الى السيطرة على سوق العمالة والتغلغل في الدول الأوروبية التي تعاني أصلاً من نقص في السكان، كما يؤدي الى تغيير المعادلات الديموغرافية

١- Today's Zaman, Declaring new beginning, EU and Turkey seal migrant deal, 30 Nov2015,http://www.todayszaman.com/_declaring-new-beginning-eu-and-turkey-seal-migrant-deal_405668.html

٢- Ayla jean yackley and nick tattersal, Syrians return to Damascus after Turkey introducesnew air-travel visas, Reuters, January 8/2016 available on http://www.reuters.com/article/us-mideast-crisis-syria-turkey-migrants-idUSKBN0UM22520160108.

٣- علي حسين باكير، لماذا يخاف الاتحاد الأوروبي من انضمام تركيا، ٢٠٠٤، متوافر على الموقع:www.alasr.ws/articles/view/5718

الداخلية للدول الأوروبية[١]. ويرى أحمد داوود أوغلو أنّ من أسباب العرقلة خوف الأوروبيين من قوة تركيا، كما يعتبر أنّ خيارات تركيا الإستراتيجية ليست منغلقة على خيار واحد بل تسعى لتكون شريكة مع الجميع ومنها منظمة شنغهاي للتعاون[٢].

تخشى دول الاتحاد الأوروبي من تطوّر الاقتصاد التركي وقوة منافسته حيث ستغزو الصناعات التركية، ولا سيّما تلك المتعلقة بالألبسة والمشروبات والمأكولات والألعاب والصناعات الخفيفة، أوروبا. يساعد في ذلك موقعُ تركيا الذي يصل الشرق بالغرب والذي يجعل منها مركزاً لاستقطاب الاستثمارات الأوروبية على حساب دول شرق أوروبا التي تعاني من سوء أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية[٣]. كذلك، فإنّ حدود تركيا المتصلة بالشرق الأوسط والقوقاز والقارتين الأوروبية والآسيوية، تمنحها تأثيراً كبيراً في المناطق التي تشكل مواقع جيواستراتيجية وجيو–أمنية التي لا تتمتع بها أوروبا والولايات المتحدة.

يؤدي إنضمام تركيا الى الاتحاد إلى إحداث تغيير بنيوّي في القيم الاجتماعية والثقافية في أوروبا بسبب الاختلاف الحضاري والثقافي بين الهوية التركية والأوروبية[٤]. وقد عارضت ألمانيا، على لسان المستشارة أنجيلا ميركل العضوية الكاملة لتركيا، مفضّلة إبقاءها شريكاً متقدّماً، فيما أعلنت المفوضية الأوروبية عدم استيفاء تركيا الشروط المتعلقة بحقوق الانسان. وتتمثّل أبرز المشكلات التي ستواجهها تركيا في علاقاتها الدبلوماسية– السياسية مع الاتحاد الأوروبي، في التوفيق بين الخيارات الإقليمية للسياسة الخارجية المشتركة للاتحاد الأوروبي والسياسات الإقليمية التي تنتهجها تركيا في مناطق الشرق الأوسط والبلقان والقوقاز.[٥]

---

[١]– محمد نور الدين، تركيا: الجمهورية الحائرة: مقاربات في الدين والسياسة والعلاقات الخارجية، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، ١٩٩٨.

[٢]– محمد نور الدين، تركيا والربيع العربي صعود العثمانية الجديدة وسقوطها، رياض الريّس للكتب والنشر،٢٠١٥، بيروت، ص٢٢٣.

[٣]– رائد مصباح أبو داير، استراتيجية تركيا شرق أوسطياً ودولياً في ضوء علاقتها بإسرائيل ٢٠٠٠–٢٠١١، باحث للدراسات الفلسطينية والإستراتيجية، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠١٣، ص ٣٦٨.

[٤]– خورشيد حسين دلي، تركيا وقضايا السياسة الخارجية، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ص ٢٤.

[٥]– أحمد داوود أوغلو، العمق الإستراتيجي، موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ص ٥٤٤.

إلا أنه يمكن تخطّي مجمل العوائق التي تقف في وجه انضمام تركيا الى الاتحاد الأوروبي عبر تعزيز التعاون الاقتصادي المتبادل بينهما، لاستيعاب مواطني الاتحاد إيجابيات تركيا الاقتصادية وفوائدها. كذلك، فإن محاولة تركيا تطبيق قواعد حقوق الإنسان بشكل كامل يمكن أن تزيد قوة العلاقات السياسية بين الطرفين وتعزّز فرص الإنضمام إليه[١]. هذا ما يفسّر استمرار اهتمام الاتحاد الأوروبي بتطوير علاقاته بتركيا، ممّا سيحقق منافع كبيرة للطرفين، ويجعل منهما قوة سياسية واحدة ذات تأثير مباشر في القضايا الإقليمية والدولية، فيشكلان قوة واحدة في تعزيز الاستثمار في مجال الطاقة لما تملك أوروبا من قدرات مالية وتقنية، ولما تملك تركيا من بُعْد تاريخي مع دول آسيا الوسطى.[٢]

الفقرة الثانية: تركيا وبداية التحول السياسي والاقتصادي

عرفت السياسة التركية منذ استلام حزب العدالة والتنمية السلطة عام ٢٠٠٢ تحوّلاتٍ كبيرةٍ على الصعيدين الخارجي والداخلي من خلال مساهمته في تعاظم الدور التركي في الشرق الأوسط عبر اعتماده سياسة خارجية مرنة ومتعدّدة الأبعاد. في الوقت الذي لجأ فيه صُنّاع القرار إلى إجراء إصلاحات جوهرية غير مسبوقة على الصعيد الاقتصادي بغية إعادة تنشيط الاقتصاد وتنميته بعد الأزمات الاقتصادية التي تعرّضت لها تركيا بسبب رفض الحكومات المتعاقبة اتباع سياسات الخصخصة، وبسبب انتشار ظاهرة الفساد والتستّر عليها، أدركوا في المقابل عمق الأزمة الكردية التي قد تطيح الإنجازات كافة، ما دفعهم الى الانفتاح على الأكراد والعمل على حلّ قضيتهم والاعتراف بحقوقهم.

أولاً: تركيا وسط الأحداث الدولية

بعد انتهاء الحرب الباردة عام ١٩٩٠ وما تبعها من تفكّك للاتحاد السوفياتي وزوال للخطر الشيوعي وانهيار لحلف وارسو، طُرِحَت تساؤلات عديدة حول مكانة تركيا ودورها في التوازنات

---

[١]- محمد العادل، هل ترفض تركيا العضوية في الإتحاد الأوروبي، ٢٠١٠، متوافر على الموقع: www.aleqtesad.com/2010/11/12/article_468324.html

[٢]- حسين مقلد، محددات السياسة الخارجية والأمنية الأوروبية المشتركة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية، ٢٠٠٩، دمشق، مجلد ٢٥، ص٦٣٤.

الدولية، لا سيما بعد ملء الولايات المتحدة الأميركية الفراغ السوفياتي تحت شعار تعزيز الحريات والديمقراطية وحقوق الإنسان. فانحازت تركيا الى المعسكر الغربي، بسبب عضويتها في حلف شمال الأطلسي اعتباراً من العام ١٩٥٢، وطموحها إلى الانتساب إلى الاتحاد الأوروبي، ونفذت كل ما يتطلّبه انتماؤها إلى هذا المعسكر من الناحيتين السياسية والعسكرية بالرغم من مواقفها المتباينة من بعض القضايا العربية، لا سيّما القضية الفلسطينية. وقد جاءت أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١ لتُفكّكَ الحلف التركي العربي وتدفع حزب العدالة والتنمية إلى العمل على تفعيل دور تركيا عبر سياسة الانفتاح التي انتهجتها.

أ- ١١ أيلول وتفكك الحلف

ساهمت عدّة عوامل في رفع مستوى التحالف التركي مع الولايات المتحدة وإسرائيل في مواجهة سوريا والقوى الإسلامية في المنطقة، انطلاقاً من تعاظم النشاط المسلّح لحزب العمال الكردستاني المتمركز في شمال العراق وسوريا واتخاذه منهما منطلقاً للهجمات على الجيش التركي داخل الأراضي التركية، مع ما رافَقَهُ من نموّ لكيان كردي يتمتّع بكل خصائص الدولة المستقلّة[١]، وصولاً إلى الانشقاق في الداخل التركي بين الإسلاميين والعلمانيين.

أتَتْ أحداث ١١ أيلول لتحوّل العالم الإسلامي ساحةً للعدوان لكل مَنْ يخالف السياسات الأميركية تحت ذريعة محاربة الإرهاب. ولم تكن تركيا بمنأى عن تأثيرات الحرب الأميركية. ففي العام ٢٠٠٣، ساهم احتلال العراق في خلق واقع جديد في منطقة الشرق الأوسط من تدمير للدولة العراقية المركزية، ونشوء كيان فدرالي كردي في شمال العراق يتمتع بحيثية الدولة المستقلّة، ما مثّل وفق استراتيجية أنقرة خطراً بالغاً على وحدة الأراضي التركية يفوق خطر حزب العمال الكردستاني. وقد حمّلت تركيا كل من الغرب وأميركا وإسرائيل مسؤوليةَ التغيير في خريطة المنطقة. كذلك صرّح أحمد داود أوغلو في العام ٢٠١٤ أن أحداث ١١ أيلول دفعت الولايات المتحدة إلى استبدال النظام العالمي الجديد، المستند إلى خطاب الحريات الذي ساد بعد انتهاء الحرب

---

[١]- ميشال نوفل (وآخرون)، العرب والأتراك في عالم متغير، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، ١٩٩٣، متوافر على الموقع:
http://catalog.library.kuniv.edu.kw/ipac20/ipac.jsp?session1489362J9LP73.1228018&profile

الباردة، بنظامٍ آخر مستند إلى المفهوم الأمني[١]، وأن العراق وأفغانستان شكّلا الساحة الفعلية لهذا المفهوم، فيما أعلن رجب طيب أردوغان في ٩ كانون الثاني عام ٢٠٠٧ أن تقسيم العراق أمر خطير جداً وغير مقبول، وله عند تركيا أولوية حتى على الاتحاد الأوروبي.[٢]

ب- <u>حزب العدالة والتنمية وتعاظُم الدور التركي</u>

شهدت تركيا بعد أحداث ١١ أيلول تطوّراً داخلياً تمثَّل في انتصار حزب العدالة والتنمية برئاسة رجب طيب أردوغان في الانتخابات النيابية التي جرت في الثالث من تشرين الثاني ٢٠٠٢، واستلامه السلطة السياسية في البرلمان والحكومة، فحمَلَ رؤية مختلفة إلى مكانة تركيا وموقعها الإستراتيجي على الساحتين الإقليمية والدولية وشكَّل انقلاباً على توازناتها الداخلية وعلى سياساتها الخارجية، مرتكزاً على التوفيق بين الحريات والأمن ومحاولة تصفير المشاكل عبر اتباع سياسة خارجية متعدّدة الأبعاد والمسالك، ومستنداً الى تطوير الأسلوب الدبلوماسي وإعادة تعريف دور تركيا كبلدٍ مركزٍ والانتقال من السياسة الجامدة والجمود الدبلوماسي الى الحركة الدائمة والتواصل مع كل دول العالم.[٣]

ترافَقَ ظهور الدور التركي مع تعاظم النفوذ الإيراني في المنطقة ومع الاحتلال الأميركي للعراق، وما تبعه من تدمير للدولة المركزية ومن تهديد لبعض الدول العربية، لا سيما سوريا، ما أثار مخاوف الأنظمة العربية من النفوذ الإيراني والشيعي ورَفَعَ درجةَ القبول بالدور التركي المتمثل بحزب العدالة والتنمية الكابح للنفوذ الإيراني[٤].

تميّزت العلاقات التركية الإيرانية بالتنافس الطبيعي لجهة الموقع الجغرافي والقدرات الصناعية والبشرية والعسكرية من دون أن يكون هناك أية أهداف تركية لإضعاف أو

---

[١]- أحمد داوود أوغلو، حديث تلفزيوني إلى محطة "سي أن أن تورك" بتاريخ ١٨ شباط ٢٠٠٤، متوافر على الموقع: www.el-3amal.com

[٢]- محمد نور الدين ، تركيا إلى أين؟ دور وتحديات، ٢٠١٠، متوافر على الموقع:http://www.estqlal.com/article.php?id=28497

[٣]- محمد نور الدين، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، مركز الجزيرة للدراسات، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠١٠، ص ١٣٨.

[٤]- محمد نور الدين، تركيا الجمهورية الحائرة، مقاربات في الدين والسياسة والعلاقات الخارجية، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، ١٩٩٨.

مخاصمة إيران، سوريا أو روسيا. بل، على العكس أبرمت تركيا مع هذه الدول العديد من الاتفاقيات الاقتصادية في مجالات النفط والغاز الطبيعي والكهرباء وخطوط النقل والاستثمارات[١]، كما وقفت إلى جانب إيران في الملف النووي لأغراض سلمية، معارِضةً محاولات الولايات المتحدة عزلها وفرض الحصار الاقتصادي عليها، ورافضة إستخدام أراضيها لأي عمل عدواني على إيران.

ج- حزب العدالة والتنمية وسياسة الإنفتاح

اتَّبعت تركيا منذ استلام حزب العدالة والتنمية السلطة العام ٢٠٠٢، سياسات جديدة تقضي ألاّ تكون دولةً طرفاً في أي محور، بل سعت لأن تكون دولة وسيطة بين كل الدول المحيطة بها من خلال المؤهّلات السياسية والاقتصادية والثقافية التي تملكها[٢]، منتهِجَةً الدبلوماسية وسياسة القوة الناعمة.

ففي العراق، اتّبعت سياسة الانتظار لتبرهن لواشنطن أنّ الاستقرار هناك لا يستقيم إلا بأخذ هواجس دول الجوار بعين الاعتبار، وفي مقدّمها تركيا وسوريا وإيران، لمنع تشكيل ذلك مصدر خطر على أمن هذه الدول ووحدتها. وبعد الانسحاب الأميركي النهائي من العراق، واكتشاف واشنطن عدم قدرة الحكومة العراقية المركزية على حفظ الأمن، إزداد المأزق الأميركي، ما ساهم في زيادة الانفتاح على تركيا رغبة في إعطائها الصلاحيات لمنافسة الدور الإيراني وضبط الأوضاع الأمنية في العراق. وقد أشاد الرئيس الأميركي باراك أوباما بالدور" القيادي" لأردوغان في الشرق الأوسط أثناء زيارة له الى تركيا في نيسان ٢٠٠٩، ملمّحاً إلى الديمقراطية التركية والتحالف الدائم بين واشنطن وأنقرة، والى الصداقة التي نَمَتْ إلى درجة وصف أوباما لأردوغان بأنه زعيم أجنبي نادر.[٣]

لعبت تركيا دور الوسيط في حلّ المشاكل عبر الحوار بين الأطراف المتناقضة، بعكس ما كانت تُظهره من قوة عسكرية في مطاردة الأكراد المسلحين في العراق. فتوسّطت بين

---

[١]- خورشيد دلي، هل تفجر الأزمة السورية العلاقات التركية الروسية؟ الوحدة الإسلامية، العدد١٣٤ ، ٢٠١٣، متوافر على الموقع:http://www.wahdaislamyia.org/issues/133/kdalli.htm.

[٢]- احمد داود أوغلو، حوار في شؤون الأوسط، السنة ١٤، العدد ١١٦، ٢٠٠٤.

[٣]- ستيفن كوك، غرام واشنطن بـ"النموذج التركي"، ترجمة ساسة بوست، ٢٠١٤، متوافر على الموقع: http://www.noonpost.org/content/2321

باكستان وكل من أفغانستان وإسرائيل[١] وبين فتح وكلٍّ من حماس واسرائيل وبين الأطراف اللبنانية كافةً وبين سوريا واسرائيل[٢]. كذلك انفتحت على أرمينيا، وقامت بمبادرات لخفض التوتر في القوقاز بعد انفجار الصراع العسكري بين جورجيا وروسيا[٣]. كذلك شاركت في قوات اليونيفيل في جنوب لبنان بعد العدوان الإسرائيلي في تموز ٢٠٠٦[٤]، وفي قوات الأطلسي في أفغانستان في إطار عمليات مكافحة الإرهاب[٥]، وأكدت استعدادها للمشاركة في وضع قوة مراقبين في غزة من أجل وقف دائم لإطلاق النار. كلّ ذلك، واكَبَ توقيعها لاتفاقيات تعاون مع معظم الدول العربية ومع منظمات إقليمية عربية، كمذكرة التعاون التي وقّعتها مع مجلس التعاون الخليجي في العام ٢٠٠٨[٦]. كما ركّزت على تفعيل منظمة المؤتمر الإسلامي، نظراً إلى أهميّة الأوضاع في المنطقة الإسلامية، خصوصاً بعد غزو العراق وأفغانستان، حيث سعت إلى انتخاب التركي أكمل الدين إحسان أوغلو لأمانتها العامة، فأصبحت بذلك عضواً مراقباً في جامعة الدول العربية[٧]، ومن مؤسِّسي ملتقى تحالف الحضارات بالشراكة مع

---

[١]- تركيا تعرض الوساطة في العلاقات بين باكستان وأفغانستان، الشرق الأوسط، العدد ١٣٩٨٥، متوافر على الموقع:
http://aawsat.com/home/article/862396/%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8

[٢]- عبد الجبار أبو غريبة، تركيا تتوسط بين سورية وإسرائيل، ٢٠٠٩، متوافر على الموقع:
/http://okaz.com.sa/article/301344 .

[٣]- محمد نور الين، تركيا إلى أين؟ دور وتحديات، مرجع سابق.

[٤]- محمد نور الدين ، تركيا والمسألة اللبنانية، شؤون الأوسط، السنة ١٦، العدد ١٢٣، ٢٠٠٦.

[٥]- الموقف التركي من الثورة الليبية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١١، متوافر على الموقع:
www.dohainstitute.org/release/3e8c7bcc-4b15-bece-66e1eb3fcbc3

[٦]- مجلس التعاون الخليجي ٣٠ عاما من الأنجازات في جميع المجالات، جريدة العرب الأقتصادية الدولية، متوافر على الموقع: http://www.aleqt.com/2011/05/24/article_541718.html

[٧]- توسع جامعة الدول العربية، متوافر على الموقع:
https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AA%D9%88%D8%B3%D8%B9_%D8%AC%D8%

إسبانيا[١]، وشاركت في "الاتحاد من أجل المتوسط" الذي دعا إليه الرئيس الفرنسي نيكولاي ساركوزي في ١٤ تموز ٢٠٠٩[٢].

لقد أصبح مبدأ "صفر مشاكل" مع دول الجوار من أكثر المبادئ التي انطبعت فيها السياسة الخارجية التركية لا سيما بعد تولي أحمد داوود أوغلو منصب وزير الخارجية، بحيث أصبح هذا المبدأ يمثل التغيير الواضح في السياسة التركية الخارجية ولم تعد المشاكل المزمنة تهيمن على علاقاتها مع الدول المجاورة لها والتي استنفدتْ طاقاتها في علاقاتها الدولية والإقليمية.[٣]

ثانياً: تنامي الاقتصاد وتنشيط التبادل التجاري

منذ تولي حزب العدالة والتنمية الحكم في العام ٢٠٠٢، شهدت تركيا بسبب الأزمة الاقتصادية الحادّة، إصلاحات على مستوى الدولة والمجتمع وصفت بـ "الثورة الصامتة"[٤]، ساهمت في تنامي الاقتصاد وتنشيط التبادل التجاري ونقل الطاقة مع الدول العربية والإقليمية والغربية، ساعدها في ذلك موقعها الجيو– الإستراتيجية بين منطقتَيْ بحر قزوين.

أ– إصلاحات حزب العدالة والتنمية في الاقتصاد

لجأت حكومات العدالة والتنمية الى تعزيز دور القطاع الخاص ومعالجة مشكلة البطالة عن طريق تشجيع الاستثمارات وجذب رؤوس الأموال الخارجية إضافة الى تأمين الطاقة وضمانها بأسعار اقتصادية وإصلاح الجهاز الإداري للدولة وضمان الشفافية

---

[١]– وزارة الخارجية التركية، مبادرة تحالف الحضارات، متوافر على الموقع:
http://www.mfa.gov.tr/medeniyetler–ittifaki–girisimi–ar.ar.mfa

[٢]– وزارة الخارجية التركية، الاتحاد من أجل المتوسط، متوافر على الموقع:
http://www.mfa.gov.tr/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D8%AF

[٣]– أحمد داوود أوغلو، سياسة صفر مشاكل مع دول الجوار في المرحلة الجديدة، مجلة فورين بوليسي أذار ٢٠١٣، متوافر على الموقع: http://www.mfa.gov.tr/zero–problems–in–a–new–era_ar.ar.mfa

[٤]– طارق عبد الجليل، أحمد سامي العايدي، حصاد التغير والتحول الديمقراطي في تركيا، الثورة الصامتة (٢٠٠٢–٢٠١٢)، متوافر على الموقع:
http://www.kdgm.gov.tr/snetix/solutions/KDGM/resources/uploads/files/arapca.pdf

والمراقبة والمحاسبة[١]. فاتّجهت نحو محاربة الفساد لا سيّما بين المسؤولين الرفيعي المستوى في الدولة وحوّلت كل من رئيسي الوزراء السابقيْن، تانسو تشيللر ومسعود يلماظ إلى التحقيق[٢]، وعصرت نفقاتها عبر تخفيض عدد الوزارات واسترداد ما نُهِبَ من أموال وتحويلها الى الخزينة بعد استصدار قانون يسمح بذلك[٣]. فانتقلت تركيا بذلك من نادي الدول المستقبِلة للمعونات الخارجية الى الدول المانحة، وهي الدولة الشرق الأوسطية غير النفطية الأولى التي حقّقت هذا الإنجاز.[٤]

كان لهذه الإصلاحات انعكاسات إيجابية على الاقتصاد التركي، الذي انتقل من المرتبة السادسة والعشرين الى المرتبة السابعة عشرة عالمياً والى المرتبة السادسة أوروبياً في السنوات الأولى لحكومات العدالة والتنمية. كذلك ارتفعت القوة الشرائية للأتراك، وزادت قدرة المنتجات التركية على منافسة دول مجاورة كبيرة مثل مصر وروسيا وإيران، بسبب جغرافيتها التي تتوسّط القارات الثلاث أوروبا وأسيا وإفريقيا، وبسبب تنوّع توزيع الصادرات التركية على الأسواق العالمية. كما ارتفع الدخل القومي من ٢٢٠ مليار دولار عام ٢٠٠٢ الى ٦١٨ مليار دولار عام ٢٠٠٩، والدخل الفردي السنوي من ٣٥٠٠ دولار عام ٢٠٠٢ الى ٨٥٩٠ دولاراً عام ٢٠٠٩، في حين انخفضت ديون تركيا لصندوق النقد الدولي من ٢٣،٥ مليار دولار عام ٢٠٠٢ الى ٦،٨ مليارات دولار عام ٢٠٠٩.[٥]

ب- <u>الإصلاحات وتنشيط التبادل التجاري</u>

ساهم حزب العدالة والتنمية منذ استلامه الحكم العام ٢٠٠٢، في رفع معايير الحياة الاقتصادية والاجتماعية لذوي الدخل المحدود والمتوسط، عبر تخفيض التضخم

---

[١]- إبراهيم أوزتورك، التحولات الاقتصادية التركية بين عامي ٢٠٠٢-٢٠٠٨، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، مرجع سابق، ص ص٤٩-٥٢.

[٢]- حلمي محمد القاعود، أعوذ بالله من الشيطان والسياسة: اسطنبول ٥٥٥ سنة، وجهات نظر، العدد١١٧، تشرين الأول ٢٠٠٨، ص١٤.

[٣]- هشام حمامي، تركيا الجديدة، وجهات نظر، العدد١٠٥، تشرين الأول ٢٠٠٧، ص٣١.

[٤]- محمد مصالحة وعمر الحضرمي، العلاقات التركية العربية بين الأمس والحاضر، عمان، منشورات الجامعة الأردنية- كلية الدراسات الدولية ٢٠١٠، ص٤٧.

[٥]- محمد عبد الأمير عبد، تركيا القوة الاقتصادية القادمة،٢٠١١، متوافر على الموقع www.almadasupplements.com/translate.php.

المالي من ٣٠% إلى ٤ %. فارتفعت قيمة الليرة التركية أمام سعر الذهب والعملات الأجنبية الأخرى، وزاد معدل التقدّم الاقتصادي وجذب الاستثمارات التي وصلت إلى ٢٠ مليار دولار سنوياً بعد أن كان ٥٠ مليار دولار بين العامين ١٩٥٠ -٢٠٠٢[١]. كذلك ارتفع حجم الصادرات من ٤٧ مليار دولار أميركي في عام ٢٠٠٣ إلى ١٥٨ مليار دولار أميركي مع نهاية عام ٢٠١٤، ويتوقّع أن تبلغ قيمة صادراتها ٥٠٠ مليار دولار في العام ٢٠٢٣ في الذكرى المئوية لإنشاء الجمهورية التركية، في حين ارتفعت إيرادات السياحة من ١٤ مليار دولار أميركي في ٢٠٠٣ لتصل إلى ٣٤,٣ مليار دولار أميركي في ٢٠١٤[٢]، ما جعل من الإقتصاد التركي واحداً من أقوى الاقتصادات العالمية وهو في طريقه إلى تحقيق رؤية ٢٠٢٣ الإستراتيجية التي تسعى لجعل تركيا واحدة من أكبر الدول الصناعية العشر. وهذا يؤكد مدى جدية الحزب وسعيه لجعل تركيا واحدة من أكثر الدولة المتطورة.[٣]

ساعدت الإصلاحات الاقتصادية التي اتّبعتها حكومات العدالة والتنمية المتعاقِبَة، في تعزيز التجارة الخارجية مع الدول الاقليمية وتنويعها، وأبرمت٤٠ اتفاقية تجارية مع سوريا ومن بينها إتفاقية فتح الحدود المشتركة وإلغاء التأشيرة بينهما، ومع تونس والمغرب في عام ٢٠٠٤، مع مصر والسلطة الوطنية الفلسطينية ومع دول مجلس التعاون الخليجي في عام ٢٠٠٥[٤]. كذلك وقّعت اتفاقيات إقتصادية عدة مع المملكة العربية السعودية وإيران التي تعتمد على غازها الطبيعي، ومع البحرين، وسلطنة عمان والعراق الذي بلغ مجموع الاتفاقيات المبرَمة معه ٤٨ إتفاقية شملت مجالات واسعة كالطاقة والنقل والصحة والأمن. كما ازداد حجم التبادل التجاري بين تركيا والبلدان العربية بشكل كبير. فمن أصل أكثر من ٣٠٠ مليار دولار حجم التجارة الخارجية عام

---

[١]- جلال سلمي، أهمية حزب العدالة والتنمية للاقتصاد التركي، ترك برس، تركيا ، ٢٠١٥، متوافر على الموقع: http://www.turkpress.co/node/12295.

[٢]- التوقعات الإقتصادية، الموقع الإلكتروني متوافر على الموقع:
http://www.invest.gov.tr/ar-SA/turkey/factsandfigures/Pages/Economy.aspx

[٣]- جلال سلمي، أهمية حزب العدالة والتنمية للاقتصاد التركي، المرجع السابق.

[٤]- معمر فيصل خولي، الاقتصاد التركي في ظل حكومة العدالة والتنمية: من الانهيار إلى الانتعاش، مركز الروابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية، ٢٠١٤/١١/٥، متوافر على الموقع:
http://rawabetcenter.com/archives/1009

٢٠٠٨، كانت حصة الوطن العربي ١٧ مليار دولار، ونَمَتْ الصادرات التركية إلى هذه البلدان في الفترة ما بين ٢٠٠٠-٢٠٠٧، بمتوسط معدل سنوي مقداره ٢٩%، بحيث أصبحت الصادرات التركية إلى الدول العربية تتركز بنسبة٧٠% في خمس دول عربية أساسية وهي: الإمارات العربية المتحدة والسعودية ومصر والجزائر والعراق. وتشير بعض التقارير إلى أن حصة التجارة الخارجية بين تركيا ودول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا قاربت ٦٢٣,٦ مليار دولار عام ٢٠١٠.[١]

ج- تركيا والطاقة

تتولى تركيا بسبب موقعها الجغرافي، دور الجسر بين منطقتَيْ بحر قزوين والشرق الأوسط الغنيّتيْن بالطاقة وأوروبا. فهي تقع بين الدول المنتِجَة التي تمتلك ثلث احتياطي النفط والغاز الطبيعي في العالم وبين اكبر المستهلكين، لذلك فهي ذات مكانة مهمة من الناحيتين الاقتصادية والاستراتيجية.[٢]

فهذا الموقع الجغرافي جعل منها مركزاً لخطوط نقل الطاقة وعزّز مكانتها الإستراتيجية رغم محدودية الإنتاج التركي، بخاصةٍ أنها تمثّل أحد أهم الممرات العالمية لعبور الطاقة المختلفة وتصديرها. أما أهمّ خطوط الأنابيب النفطية والغازية التي تشترك فيها تركيا مع دول جوارها:[٣]

- خط كركوك- جيهان الذي ينقل النفط والغاز العراقيين إلى تركيا ومنها إلى أوروبا.[٤]

---

[١]- محمد إبراهيم السقا، هل يتكامل العرب مع تركيا، المجلة الاقتصادية الإلكترونية، العدد٦٦٤٧، متوافر على الموقع:
https://books.google.com.lb/books?id=nRK8DQAAQBAJ&pg=PA242&lpg=PA242&dq

[٢]- تركيا من الأزمات الى النجاحات trt عربي، ٢٠١٥، متوفر على الموقع:www.trt.net.tr/Arabic/308495-31

[٣]- محمد عبد الأمير، تركيا القوة الاقتصادية القادمة، المرجع السابق.

[٤]- يُنقَل نقل النفط من حقول قرب كركوك في شمال العراق إلى ميناء جيهان التركي على البحر المتوسط، حيث يمتد خط أنابيب كركوك جيهان على طول ٩٤١ كيلومترا. ويتكون من خطين متوازيين من الأنابيب، بدأ تشغيل الخط الأول في عام ١٩٧٧ والثاني في عام ١٩٨٧. يحمل خط الأنابيب ربع صادرات الخام العراقية، كان هذا الخط في أواخر عام ٢٠١١ مسار التصدير الوحيد لانتاج النفط في شمال العراق.

- خط أنابيب غاز إيران– تركيا، الذي ينقل الغاز الإيراني عبر تركيا إلى سوريا وأوروبا.
- خط أنابيب النفط باكو– تبليسي– جيهان: وقّعت تركيا وجورجيا وأذربيجان اتفاقاً لبناء هذا الخط في تشرين الثاني ٢٠٠١، وبدء العمل فيه عام ٢٠٠٦، لنقل الطاقة من الشرق إلى الغرب، من آسيا الوسطى مروراً بالأراضي الجورجية إلى أوروبا عبر تركيا. ويعزّز هذا المشروع الأهمية الجيوسياسية والجيوستراتيجية لتركيا ويعطيها أهمية كبيرة في بناء الاستقرار السياسي في الدول المشتركة فيه.[١]
- خط أنابيب غاز جنوب القوقاز، الذي يربط بين الحقول الساحلية للغاز في " شاهدنيز" في أذربيجان إلى تركيا عبر جورجيا.[٢]
- خط أنبوب غاز" السيل الجنوبي" الذي أنشئ بموجب اتفاق وقعته تركيا وأوروبا في ٢٨ كانون الأول عام ٢٠١١، ويقضي بإنشاء خط لنقل الغاز الروسي عبر المنطقة الاقتصادية البحرية التركية إلى أوروبا.[٣]

بات الاقتصاد التركي يشكّل الاقتصاد الإقليمي الأكثر ديناميكية وقيادية في ظلّ إقتصادات هشّة ضعيفة تحيط بها، سواء في الجوار الأوروبي الذي تأثر بأزمات منطقة اليورو، أو في الدول العربية وإيران والتي تأثرت بالهزات السياسية. وقد قام على سياسة متوازنة اتّبعتها تركيا وسمحت لها بالتحرك السياسي والاقتصادي، ما انعكَسَ على رفاهية المجتمع التركي ورَفَعَ معدلات النمو، حيث أصبح من أكبر الاقتصادات في الشرق الأوسط وجنوب شرق أوروبا ومنطقة القوقاز[٤].

---

[١]– بكر محمد رشيد البدور، المكانة الإقليمية لتركيا حتى عام ٢٠٢٠، مركز الجزيرة للدراسات، الطبعة الأولى، ٢٠١٦، بيروت، ص ٢٢٠.

[٢]– ينتج هذا الخط مشروع "شاهدنيز ٢"، لمد خطوط نقل الغاز الطبيعي الأذري، إلى تركيا، وأوروبا، وسيتحد الخط الجديد مع خط أنابيب "ترانس أناضول" (TANAP)، بعد مروره من مسار خط بترول "باكو– تيفلي جيهان" نفسه، وسيُنقَل الغاز من بعدها إلى أوربا، عبر خط "ترانس أدرياتيك".

[٣]– محمد عبد الأمير ، تركيا القوة الاقتصادية القادمة، مرجع سابق.

٤– المرجع السابق.

ثالثاً:القضية الكردية وقوانين الاعتراف بالحقوق

بعد تأسيس الجمهورية التركية، بدأت ثورات الأكراد على توجهات الدولة القومية العلمانية، فقاموا بثورات عديدة، وبدأت الأزمة تنحو منحًى أمنياً خطيراً بعد ظهور حزب العمال الكردستاني، خلال ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي، ما زاد مخاوف الدولة التركية من انفصال كردي داخل الدولة[١]، لا سيّما بعد اعتبارها هذا الحزب عائقاً أمام الاستقرار السياسي والأمني والاجتماعي، وبعد اعتبار المسألة الكردية تهديداً للأمن القومي التركي. وقد دفعت العمليات العسكرية التي تبنّاها الجناح العسكري لحزب العمال الكردستاني، صُنّاع القرار الأتراك إلى إعادة حساباتهم حول كيفية الرد التي راوَحَتْ بين إنكار لحقوق الأكراد تارةً والتفاوض معهم تارة أخرى، وذلك بعد إدراك خطورة قضيتهم على الأمن القومي التركي.

أ- إنكار الحقوق ومبادرات الإصلاح

شكل وصول حزب العدالة والتنمية إلى سدّة الحكم عام٢٠٠٢، عاملاً مهماً في إعادة النظر في الأسس التي بُنِيَت عليها الجمهورية التركية. فقام رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان بخطوات انفتاحية تجاه الأكراد، خصوصاً وأنه في إنتخابات العام ٢٠٠٧، تضاعفت الأصوات التي حصل عليها من المدن الشرقية والجنوب شرقية التي كانت تصوّت تقليدياً للأحزاب الكردية٥٤% في العام ٢٠٠٧ مقابل ٢٧،٢٩% في العام ٢٠٠٢[٢]. كما زار مراراً مدينة ديار بكر معقل الأكراد في تركيا، مصرّحاً أن الردّ على المظالم المستمرة التي يتعرّض لها الأكراد تكون بمزيد من الديمقراطية[٣]، ومعتبراً أن" المسألة الكردية هي مشكلته"، ومؤكّداً أنه عازم على إعادة حلّ القضية بالمزيد من حقوق المواطنة والرفاهية. فكان خطابه بمثابة اعتراف رسمي من الدولة التركية بالمسألة الكردية. مع ذلك، فشلت الحكومة في بداية الأمر، في اتخاذ أية خطوات

---

[١]- محمد ثلجي، أزمة الهوية في تركيا: طرق جديدة للمعالجة، محمد عبد العاطي، تركيا، بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، ص٩٧.

[٢]- أنجل راباسا وإف، ستيفن لارابي، صعود الإسلام السياسي في تركيا، ترجمة إبراهيم عوض، مركز نماء للبحوث والدراسات، بيروت، ٢٠١٥، ص ١٢٨

[٣]- جوهانا نيكانين، الهوية والسرد والأطر: تقييم المبادرات الكردية في تركيا، رؤية تركية، ستا للدراسات والأبحاث، العدد٣، ٢٠١٣، ص ٢٩.

لتعزيز خطاب رئيس الوزراء التركي الانفتاحي[١]، ثم عادت وانفتحت عليهم وقامت بإصلاحات سياسية وفقاً لمعايير كوبنهاغن[٢] كشرط أساسي لإعطاء تركيا موعداً للتفاوض لضمِّها الى الاتحاد الأوروبي. فأصدرت قوانين عديدة تمنح الأقليات حقوقاً كانوا محرومين منها، كالرفع التدريجي لنظام الطوارئ المعمول به في مناطق الأكراد، والسماح باللغة الكردية كلغة تعليم وإعلام ضمن ضوابط محددة، إضافة الى زيادة الاهتمام بتنمية المناطق الكردية وغيرها من الخطوات التي شكَّلَت الأرضية الحقيقية لخريطة الطريق الكردية التي طرحها رئيس الوزراء باسم "الانفتاح الكردي".[٣]

كل هذه الخطوات عبّرت عن اقتناع حزب العدالة والتنمية بأنّ الحلّ النهائي للقضية الكردية يقوّي تركيا من الداخل عبر زيادة استقرارها الداخلي، كما يعزز خياراتها الخارجية ويرسّخ التجربة الديمقراطية التركية وشروطها الأوروبية.[٤]

ب- <u>مسارات التفاوض</u>

جوبهت مبادرة الحكومة التركية برفض حزب الشعب الجمهوري والحركة القومية المعارضَيْن، متذرّعَيْن بأنّ رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان آنذاك، يغامر بالأمن القومي التركي من أجل تحقيق مكاسب سياسية. كذلك، أوعز أردوغان لرئيس المخابرات التركي حقان فيدان، للتفاوض مع عبدالله أوجلان وحزب العمال الكردستاني،

---

[١]- أنصار أوغلو، يلماز، مسألة تركيا الكردية وعملية السلام، رؤية تركية، ستا للدراسات والأبحاث، العدد٣، ٢٠١٣، ص١٢-١٣.

[٢]- تتضمن معايير كوبنهاغن للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي: توفير ضمانة للديمقراطية، وحكم القانون، وحقوق الإنسان، وحماية واحترام حقوق الأقليات، ووجود اقتصاد السوق المفتوح، والمقدرة على أن تكون الدولة المرشحة في مستوى المنافسة مع قوى السوق داخل الاتحاد الأوروبي. كما تستلزم العضوية أن تضطلع الدولة المرشحة بتعهدات تفرضها العضوية، من ضمنها تطبيق اتحاد سياسي واقتصادي ومالي.

جو حمورة، تركيا والاتحاد الأوروبي: مسار الانضمام، الإصلاحات واللاجئون، المفكرة القانونية، لبنان، ٢٠١٦، متوافر على الموقع: https://nakedbana2.wordpress.com/2016/01/24/turkey-eu

[٣]- إن مشروع "الانفتاح الكردي"، وهو مبادرة الانفتاح الديموقراطي على الأكراد التي أطلقها رجب طيب أردوغان والتي أدت إلى منح المزيد من الحقوق للأكراد لحل القضية الكردية.

فايق عمر، الإنجازات والإخفاقات في مشروع الحكومة التركية "الانفتاح الديمقراطي"، إيلاف، ٢٠١٤، متوافر على الموقع: http://elaph.com/Web/AsdaElaph/2009/11/503084.htm

[٤]- خورشيد دلي، المشكلة الكردية في تركيا: تجدد العنف ومخاطر التصعيد، متوافر على الموقع:

www.wahdaislamyia.org./ issues/104/kdalli.htm

واستمرت المفاوضات برعاية نروجية لغاية تموز ٢٠١١، حيث توقفت بعد شنّ حزب العمال الكردستاني هجوماً على هدف عسكري تركي، ما دَفَعَ الحكومة التركية الى القيام بعمليات عسكرية أنهَت المفاوضات.[١]

في العام ٢٠١٢، برزت مبادرة إيمريلي للتفاوض المباشر مع أوجلان كاعتراف برمزيته للهوية الكردية والمقاومة[٢]،لإنهاء أعمال العنف بين الجانبين ونزع سلاحه مقابل إجراء إصلاحات ومنح الأكراد في تركيا المزيد من الحقوق. وقد وافق البرلمان التركي على قانون يسمح للأكراد باستخدام لغتهم الأم، لا سيّما المتّهمين منهم بالدفاع عن أنفسهم أمام القضاء وفتح مدارس ومعاهد خاصة تدرِّس باللغة الكردية، وزيادة عقوبات جرائم العنصرية والتمييز على أساس اللغة والعِرق والقومية[٣]، في مقابل إعلان أوجلان عن خارطة طريق للسلام تقضي بوقف إطلاق النار ونزع السلاح وانسحاب حزب العمال الكردستاني خارج تركيا.[٤]

في ١١ تموز ٢٠١٤، أقرّ البرلمان التركي مشروع قانون يهدف إلى ضمان حماية قانونية لأبرز المسؤولين المشارِكين في المفاوضات مع حزب العمال الكردستاني وإعادة دمج المقاتلين المتمرِّدين الذين يسلمون سلاحهم، كخطوة إيجابية في عملية الحلّ السلمي للمسألة الكردية ولكسب أردوغان أصوات الأكراد في الانتخابات الرئاسية التي جرت في ١٠ آب ٢٠١٤[٥].

ج- <u>المفاوضات بين الرفض والقبول</u>

دَعَمَ حزب الشعب الجمهوري المعارض داخلياً المفاوضات، في حين رفضَتْها الحركة القومية، لإقتناعها بأنّ أي اعتراف بالمسألة الكردية يُعدّ خيانة للقومية التركية ويفتح

---

[١]- يلماز أنصار أوغلو، مسألة تركيا الكردية وعملية السلام، مرجع سابق، ص١٤.

[٢]- أنا فيلالا، محادثات السلام الجديدة في تركيا: الفرص والتحديات في حل النزاع: رؤية تركية، ستا للدراسات والأبحاث، العدد٣، ٢٠١٣، ص٢٢.

[٣]- السماح لأكراد تركيا باستعمال لغتهم بالمحاكم، الجزيرة نت، ٢٥ كانون الثاني ٢٠١٣ متوافر على الموقع: http://studies.aljazeera.net/ar/centernews٢٠١٦١٢٨٧٥٣٩٩٠٠٢٤٢ .html

[٤]- جوهانا نيكانين، الهوية والسرد والأطر: تقييم المبادرات الكردية في تركيا، مرجع سابق، ص ٢٩.

[٥]- إقرار قانون بتركيا لدفع السلام مع المتمردين الأكراد، متوافر على الموقع: .http://www.aljazeera.net/news/international/١٠/٧/٢٠١٤/%D%٨A%٥D%٨٢%٩D.

الباب أمام تقسيم تركيا. وبدأت تشنّ حملة ضد أردوغان تدعو إلى محاكمته بتهمة العمل على تقسيم تركيا[١].

أما خارجياً، فقد أعلن رئيس إقليم كردستان العراق مسعود البرزاني دعمه الكامل للمحادثات معتبراً أنّ حلّ المسألة الكردية في تركيا ينعكس إيجاباً على أكراد الإقليم في العراق وسوريا وإيران ويعزّز مكاسبَهم.

في ٢٨ أيار ٢٠١٢، حصلت أحداث "جيزي بارك" في ميدان "تقسيم" لتساهم في عرقلة المساعي السياسية بين الحكومة والحزب. فقد احتج ناشطون بيئيّون على إزالة متنزّه، واتسع موضوع الاحتجاجات ليشمل الاعتراض على سياسات حكومة " العدالة والتنمية" برئاسة أردوغان.[٢]

وبعد أن هاجمت قوات الشرطة المحتَجّين باستخدام الغاز المسيل للدموع، توسّعت رقعة التظاهرات في إسطنبول وأنقرة وإزمير وموغلا وأنطاليا. على أثر هذه الأحداث، طالبت المعارضة بوقف إزالة المتنزّه ومحاكمة الشرطة واستقالة محافظ إسطنبول، بينما أكّد أردوغان استمرارية المشروع، معترفاً بتجاوزات الشرطة، وطلب وقف التظاهرات فوراً.

في كانون الثاني ٢٠١٤، أعلن الاتحاد الوطني الكردستاني منطقةَ حكمٍ ذاتي كرديّ في الشمال السوري المحاذي للحدود التركية، كما رفعت معركة عين العرب/كوباني الأسهمَ الكردية في المعادلة الأميركية لمواجهة تنظيم الدولة بسبب حاجتها إلى لاعبين محليين على الأرض، ما دفعها إلى التعامل المباشر مع المجموعات الكردية ودعمها، بالرغم من الإعتراض التركي.[٣]

لقد اقتنع فريقا التفاوض، الحكومة التركية من جهة وحزب العمال الكردستاني من جهة أخرى، أنّ الحوار السياسي المباشر هو السبيل الوحيد لحلّ القضية الكردية، كما أن التنازلات المطلوبة من الطرفين وضعف الثقة بينهما، كذلك الخلافات داخل حزب العمال الكردستاني

---

[١]- خورشيد دلي، القضية الكردية في تركيا من أتاتورك إلى أردوغان، مجلة الوحدة الإسلامية، العدد ١٣٣،٢٠١٢، ص٧، متوافر على الموقع:
http://www.wahdaislamyia.org/issues/١٣٦/kdali.htm

[٢]- مجدي سمير، في الذكرى الثانية لاعتصام ميدان تقسيم.. أردوغان ينتصر، ٢٨/٥/ ٢٠١٥، متوافر على الموقع:
http://www.dotmsr.com/details/%D8%AC%D9%8A%D8%B2%D9%8A-%D8%A8%D8%A7%D8%B1%D9%83-%D9%81%D9%8A-

[٣]- الأكراد يعلنون حكومة محلية لإدارة منطقة الجزيرة شمالي سوريا، صحيفة السبق الإلكترونية، ٢١ كانون الثاني ٢٠١٤، متوافر على الموقع:www.alsabuh.com/vb/archive/index.php/f-60-p-261.html

على آلية إتخاذ القرار ومرجعيتها واعتراض بعض أحزاب المعارضة وجزء كبير من الشعب التركي على العملية السياسيّة، إضافة الى تطورات الأزمة السورية والتدخل الروسي فيها، ساهمت في إعادة ارتفاع موجة التصعيد العسكري بين حزب العمال الكردستاني والحكومة التركية. نتج من ذلك العديد من العمليات الإرهابية التي أعلن الحزب مسؤوليته عنها. فهل سيساهم الحراك العربي في إعادة إحياء عمليات التفاوض واستكمالها في ظلّ التبدّل في السياسة التركية أم إن ذلك سيزيد تصلُّب حزب العدالة والتنمية تجاه المسألة الكردية.

القسم الثاني: الحراك العربي ومرونة التحوّلات التركية

تميّزت الأنظمة العربية بالقمع والاستبداد، وبغياب الحقوق والحريات العامّة والخاصّة، وبالانتهاكات الواسعة لحقوق الإنسان، مع تركيز السلطة في أيدي نخب ضيّقة مرتبطة بالحزب أو الأسرة الحاكمة. وبالرغم من الثروات البشرية الهائلة التي تتمتع بها المنطقة العربية، إلا أنها شهِدَتْ خللاً كبيراً في توزيعها، فاستأثرت فئات ضيقة وثيقة الصلة بالسلطة بمقوّمات الثروة، فيما عانت فئات أخرى الإقصاء والتمييز الديني والسياسي والإجتماعي. أدّى ذلك في أواخر عام ٢٠١٠ وبداية عام ٢٠١١، إلى ظهور حراك عربي وتغييرات مؤثرة على الساحة العربية، بعد عقود من الجمود خارج موجات التغيير والتحوّلات الديمقراطية التي اجتاحت العالم.[١]

أدّى الحراك العربي الذي بدأ مع الشابّ محمد البوعزيزي إلى سقوط بعض الأنظمة، فيما لا تزال الأحداث الدموية دائرة في سوريا بين قوات النظام والمعارضات المسلحة تاركة واقعاً جديداً ليس على الصعيد السياسي فحسب، بل على الصعد الاقتصادية والاجتماعية والفكرية والعقائدية والعسكرية.[٢] برزت تسميات عدة لهذه الأحداث. بعضهم نعَتَها بالربيع العربي، والبعض الآخر بالثورة العربية، فيما عرّفها آخرون بالحراك العربي. أخذت تسمية الربيع العربي مما سمّي ربيع براغ عام ١٩٦٨[٣]

١- Natan Sharansky with Ron Dermer, The Case for Democracy: The Power of Freedom to Over- come Tyranny and Terror, New York, Public Affairs, 2004.

٢ - عبد الغني سلامة، عصر الثورات العربية الأسباب والتداعيات ،١٠-٤- ٢٠١١، متوافر على الموقع: www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=254317

٣- ربيع براغ هو مرحلة من تاريخ الجمهورية الاشتراكية التشيكوسلوفاكية، حاول خلالها الحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي أن ينهج اتجاهاً إصلاحياً وأقرب للديمقراطية، عرف بتسمية " الاشتراكية ذات الوجه الإنساني".

والتمرّد على الحكم الشيوعي في دول أوروبا الشرقية التي كانت تخضع حينذاك لهيمنة الدولة السوفياتية. واستعيدت هذه التسمية في العام ١٩٨٩ على أثر انهيار الإتحاد السوفياتي وتفكّك الكتلة الاشتراكية، وانتشار الاحتجاجات الشعبية في دول أوروبا الشرقية، والمطالبة بإصلاحات سياسية شاملة، ما أدّى إلى تهاوي أنظمة تلك الدول، الواحدة تلو الأخرى عام ١٩٩٠.[١]

أما تسمية الثورة العربية فقد أُطلِقَتْ على الأحداث الواسعة التي جرت في البلدان العربية، والتي كان من نتائجها تنحّي الرئيس زين العابدين بن علي في تونس والرئيس حسني مبارك في مصر ومقتل الرئيس معمّر القذافي في ليبيا، وتنازل الرئيس اليمنيعلي عبد الله صالح عن رئاسة الدولة اليمنية لمصلحة نائبه بموجب المبادرة الخليجية، في حين استمر الحراك في البحرين، واشتدّ الصراع الدموي في سوريا[٢]. واشتهرت أحداث تونس باسم ثورة الياسمين، ومصر بثورة اللوتس، على غرار الثورة البرتقالية في أوكرانيا والثورة الوردية في جورجيا وثورة الأرز في لبنان والثورة الخضراء في إيران.

وجاء مصطلح "الحراك العربي" تعبيراً عن السيل الكبير من الاحتجاجات والتظاهرات المختلفة التي حرّكت الشارع العربي وأعطت لنفسها رمزية كبيرة من خلال أماكن التجمّعات كميدان التحرير في مصر، وميدان اللؤلؤة في البحرين. وفي بداية الحراك، تميّزت الحركات الاجتماعية والسياسية بالضعف والتفلّت وبغياب القيادة والتنظيم، إلاّ أنّ انضمام بعض الاتحادات والنقابات العمالية والأحزاب السياسية المعارضة ضاعفت زخم تلك الاحتجاجات وأمَدَّتْها بأكبر قدر ممكن من التنظيم والتنسيق والهيكلية.

انطلقت المرحلة في ٥ كانون الثاني ١٩٦٨، بوصول الإصلاحي ألكسندر دوبتشيك للسلطة، وانتهت في ٢١ آب ١٩٦٨، بإجتياح عسكري للبلاد من قبل قوات حلف وارسو، بقيادة الاتحاد السوفياتي. متوافر على الموقع:
https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%B9_%D8%A8%D8%B1%D8%A7%D8%BA

[١]– عبد المنعم سعيد، إسرائيل والربيع العربي، الأهرام المسائي، مصر، العدد ٤٧٥١١، كانون الثاني ٢٠١٧ متوافر على الموقع:www.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=504168

[٢]– سلوى شرفي، تغيير النظام الاجتماعي بواسطة القانون، متوافر على الموقع:
www.zawaya.magharebia.com/ar/zawaya/opinion/281.

الفقرة الأولى: تركيا والسياسات الخارجية المتينة

ساهم الحراك العربي في إحداث تحوّل في السياسة التركية الخارجية عبر التكامل مع السياسة الأميركية وتمتين علاقاتها بدول الجوار، الأمر الذي دفَعَها إلى التدخّل في الحراك العربي، لا سيّما في مصر وسوريا ليتطوّر ذلك الى تدخّل عسكري في الشمال السوري.

أولاً: تكامل الدور التركي مع السياسة الأميركية

تعود العلاقات التركية الأميركية إلى فترة الحرب الباردة، حيث كان هدف واشنطن مواجهةَ التحدّي الاستراتيجي الذي مثّله الاتحاد السوفياتي السابق. وقد مرّت هذه العلاقات بمراحل عديدة تميّزت بالجمود والتأزم والتوتّرات الخطيرة. وقد شكّلت حرب الخليج المكان الذي ابتدأت منه المشاكل في العلاقات الأميركية التركية[١]. وبعد استلام حزب العدالة والتنمية السلطة، ارتفع منسوب العلاقة التركية الأميركية ليبلغ ذروته خلال فترة الحراك العربي.

أ- العلاقات التركية الأميركية قبل إستلام العدالة والتنمية

كان انضمام تركيا إلى حلف شمال الأطلسي عام ١٩٥٢ ترسيخاً رسمياً للتحالف بين الدولتين[٢]. ففي عام ١٩٦٤، وبينما كانت العلاقات التركية – اليونانية تتداعى بسبب مزاعم متضاربة بشأن قبرص، بعث رئيس الولايات المتحدة الأميركية ليندون جونسون[٣] رسالة شديدة اللهجة إلى رئيس الوزراء التركي عصمت إينونو يهدّده فيها بالتخلّي عن تركيا إذا ما أقدَمَت على استخدام القوة في الجزيرة القبرصية. وحين دخَلت القوات العسكرية التركية إلى قبرص عام ١٩٧٤ لحماية القبارصة الأتراك، فرضت واشنطن حظراً على تصدير الأسلحة إلى أنقرة، مما أدّى الى جمود في العلاقة بين الدولتين التي استعادت عافيتها بعد الانقلاب العسكري الذي حدث في تركيا عام ١٩٨٠، وبعد توقيع اتفاقيات الدفاع المشترك في العام ١٩٨٠ التي نصّت على أن الولايات المتحدة لا تستطيع استخدام قواعدها في تركيا إلا في إطار الحلف الأطلسي.

---

[١]- ian lesser, Turkey, the united states, and the Geo-politics of delusion, survival,vol 48, no 3, 2006, p 2

[٢]- الحلف الأطلسي، متوافر على الموقع:
https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%84%D9%81_%D8%A

[٣]- ليندون جونسون: رئيس الولايات المتحدة رقم ٣٦(١٩٦٣-١٩٦٩)، متوافر على الموقع:
http://www.marefa.org/index.php/%D9%84%D9%8A%D9%86%D8%AF%D9%88%D

في العام ١٩٩٩، أتت عملية اعتقال الزعيم الكردي عبد الله اوجلان في كينيا بمساعدة المخابرات الأميركية، لتحسم الكثير من التحفّظات لدى الأتراك بشأن طبيعة العلاقات مع الولايات المتحدة. وفي العام ٢٠٠١، شهدت تركيا أزمة مالية خانقة، تطلّبت دعماً من البنك الدولي لمنحها الدعم المالي على شكل قرض عاجل بقيمة ٣١ مليار دولار من الولايات المتحدة الأميركية، وقد ساند الرئيس الأميركي جورج بوش الابن جهود الحكومة التركية[١]. أتت بعد ذلك أحداث أيلول لتساهم في تبديد مخاوف الولايات المتحدة من الدور التركي وأهميّته في الاستراتيجية الأميركية، ما جعل تركيا قريبة أكثر من الولايات المتحدة، وقابلة للتفاعل الأمني والاستراتيجي معها بصورة أفضل.

ب- <u>تطوّر العلاقات التركية الأميركية</u>

مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة، تطوّرت العلاقات التركية الأميركية وانخرطت تركيا في السياسات الأميركية في الشرق الأوسط. فأصبحت طرفاً فاعلاً في سياسات الاحتواء المزدوج لكل من إيران والعراق والدول المعادية للولايات المتحدة[٢]. وقد تمكّن الحزب من تحقيق تفاهم واسع مع الولايات المتحدة وطمأنتها حول قضايا عديدة في الداخل والخارج، وحول سياسة الحزب في الحكم[٣]. إلا أنه، في العام ٢٠٠٣، بدأت مرحلة التغيير والتراجع في العلاقات التركية- الأميركية حين رفضت أنقرة السماح للقوات الأميركية بالعبور إلى العراق عبر أراضيها[٤]. ويعود التخوّف التركي من المشاركة المباشرة في الحرب العراقية من قيام دولة كردية في شمال العراق، الأمر الذي قد يساهم في الإخلال بميزان الأمن القومي التركي، حيث قامت تركيا بنشر

١- Rachel Prager, Turkish Americain Relations: Historical context and current issues, (Georgetown university, 2003), p 10

٢- ألبريت ميدي، هادلي استيفن، كوك كريس، ترجمة أحمد حسين الشيمي، العلاقات التركية - الأميركية نحو شراكة جديدة، مجلس العلاقات الخارجية بواشنطن، تشرين الثاني ٢٠١٢ متوافر على الموقع: http://www.alukah.net/translations/0/82571/

٣- عقيل سعيد محفوض، السياسة الخارجية التركية، الإستمرارية- التغيير، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ٢٠١٢، ص٢٣٤.

٤- رادارات أميركية في تركيا للتجسس على سوريا، جريدة السفير، ٢٠٠٥/١٢/٢١.

١٠٠٠٠ جندي على طول حدودها مع العراق ودعَمَت الجهود الأميركية لإعادة إعمار العراق بالرغم من توتر العَلاقات مع حكومة نوري المالكي[١].

في العام ٢٠٠٤، أدّى تزايد شنّ الهجمات من جانب حزب العمال الكردستاني في عمق الأراضي التركية انطلاقاً من العراق، إلى تردّي العلاقة بين تركيا والولايات المتحدة وإلى شعور تركي بأنّ واشنطن تكيل بمكياليْن في محاربتها ما أُطْلِقَ عليه الإرهاب[٢]. كما أدّى إلى بروز نفور كبير من الأعمال العسكرية تجاه حزب العمال، ما ساهم في نموّ مشاعر العداء في تركيا نحو الأميركيين، حيث لم يوافق سوى ٧% من الأتراك على سياسة بوش واعتبار ٥٦% منهم أن القيادة الأميركية "غير مرغوب فيها"[٣]. وفي تموز من العام ٢٠٠٦، وقّع الطرفان" وثيقة الرؤية الاستراتيجية "[٤] التي أشارت إلى الخطوات الهامة التي خطّتها تركيا لإعادة تفعيل الدور التركي الإقليمي والدولي، في ما خصّ القضايا العربية كقضيّتَي العراق وفلسطين فضلاً عن قضية الملف النووي الايراني. وقد وصف رجب طيب أردوغان الولايات المتحدة بالحليف الأساسي لتركيا، وأكّد مشاركتها المُثُل نفسها في مجال تطبيق أهدافهما على الصعيدين الإقليمي والعالمي.[٥]

ج- <u>التحول في العلاقات التركية – الأميركية</u>

جاءت نقطة التحول في العلاقات التركية – الأميركية بعد قيام أردوغان بزيارتين ناجحتين إلى الولايات المتحدة في نهاية عام ٢٠٠٧ وبداية عام ٢٠٠٨، لتعمّق

١- فريدريك معتوق، الإستراتيجية الأميركية الجديدة، مجلة الدفاع الوطني، بيروت عدد ٤٨، ٢٠١١، متوافر على الموقع:www.lebarmy.gov.lb

٢- رائد مصباح أبو داير، استراتيجية تركيا شرق أوسطياً ودولياً في ضوء علاقتها بإسرائيل ٢٠٠٠-٢٠١١، مرجع سابق، ص ٣٥١.

٣- Transatlantic Trends: Key finding 2006,Washington,D.C:German Marshall Fundof the united states, 2006, p 19.

٤- ليلى عواد، اهمية الدور التركي في الاستراتيجية الاميركية، لبنان، ٢٠١٤، متوافر على الموقع: https://lailaawaad3.blogspot.com/2014/06/blog-post_8961.html

٥- حوار مع رجب طيب أردوغان، جريدة الحياة، ٢٠٠٦/١٠/١٨.

العلاقات الاقتصادية والأمنية بينهما[١] وترفع مستوى الدعم العسكري واللوجستي، وتزيد المناورات العسكرية المشتركة. وما مشروع الدرع الصاروخية للناتو في تركيا وتشغيل الرادارات التابعة للمشروع التي نصبت في ديار بكر في جنوب شرق تركيا سوى دليل على توسيع القدرة على العمل العسكري المشترك.[٢]

وبعد تدهور العَلاقات التركية الإسرائيلية في العام ٢٠٠٨، وبروز المواقف المتشدِّدة التي إتخذها أردوغان ضد القادة الإسرائيليين في المحافل الدولية، والتي كان لها الدور الأبرز في تعكير صفو العلاقات التركية الأميركية، عادت هذه العلاقات وتحسّنت بعد وصول الرئيس باراك أوباما إلى رئاسة الولايات المتحدة في العام ٢٠٠٩، وتطلّعه الى تطوير شراكة نموذجية مع تركيا. ففي خلال زيارة قام بها أوباما الى تركيا العام ٢٠٠٩، أعلن أن الولايات المتحدة لا يمكن أن تكون عدوّاً للعالم الإسلامي[٣]، كما تحدّث عن أهمية تركيا ليس للولايات المتّحدة فحسب بل للعالم أجمع[٤]، وتعهّد بدعم الاتفاقيات الاقتصادية الثنائية، والاتفاق على تشكيل لجنة اقتصادية على المستوى الوزاري عام ٢٠١٠. كذلك سعى الجانبان إلى إقامة شراكة اقتصادية بينهما، عبر زيادة قيمة التبادل التجاري ومضاعفة الصادرات التركية إلى الولايات المتحدة بحلول عام

١-ستيفن فلاجان، أولويات خاطئة: التقييمات التركية للقوة الأميركية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية،ترجمة مركز الزيتونة للدراسات والإستشارات، بيروت، ٢٠١١، متوافر على الموقع:
https://www.alzaytouna.net/2011/07/23/%D8%AA%D8%B1%D8%AC%D9%85%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B2%D9%8A%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%A9-

٢- خارجية تركيا: بدء تشغيل رادار الدرع الصاروخية للناتو جنوب شرق أنقرة، الإخبارية اللبنانية، متوافر على الموقع:
www.newsliban.com/index.php?option=com_content&view:2011-03-14-21-59-07

٣- كريمة منصور شاهين، كيف ترى واشنطن التحولات في تركيا، تجربة الإسلاميين في الحكم، مركز الكاشف للمتابعة للدراسات الإستراتيجية، بغداد، ٢٠٠٩، ص ١٨.

٤- موريال ميراك-فايسباخ، جمال واكيم، السياسة الخارجية التركية تجاه القوى العظمى والبلاد العربية منذ العام ٢٠٠٢، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، الطبعة الأولى، ٢٠١٤، بيروت، ص ٧٧.

٢٠١٥، بعد دعم واشنطن استضافة تركيا قمّة ريادة الأعمال عام ٢٠١١، وتشجيع القطاع الخاص التركي على الاستثمار في الولايات المتحدة.[١]

تطوّرت العلاقات السياسية والاستراتيجية بين كل من تركيا والولايات المتحدة، الى زيادة التفاعلات الاقتصادية، فمنحت المنتجات التركية إعفاءات ضريبية ساهمت في توثيق العلاقة التجارية بين البلدين[٢]. فبين العامين ٢٠٠٢ – ٢٠١٠، ارتفعت قيمة الصادرات من تركيا الى الولايات المتحدة من ٣٣٥٦١٢٦ دولاراً في العام ٢٠٠٢، إلى ٣٧٦٢٩١٩ دولاراً في العام ٢٠١٠، كما شهدت الواردات نمواً كبيراً أيضاً، والتي بلغَتْ ٣٠٩٩٠٩٩ دولاراً في العام ٢٠٠٢ ووصلت الى ١٢٣١٨٧٤٥ دولار في العام ٢٠١٠.[٣]

ويعوّل المسؤولون الأميركيون والأتراك على الجانب الاقتصادي للتقليل من مخاطر توتّر العلاقات السياسية والاستراتيجية، في ظل حاجة الواحد إلى الآخر بسبب التطوّرات التي تعصف بمنطقة الشرق الأوسط، لا سيما في دول الربيع العربي وتأثير ذلك في المصالح الأميركية في المنطقة. فرَسَمَت تركيا مسارات محدَّدة لسياستها الخارجية، ساعدَتْها على تحقيق مزيد من التقدّم في المجاليْن السياسي والاقتصادي، وحثّت الولايات المتحدة على الاستفادة من الدور التركي المتنامي في المنطقة لإقامة شراكة استراتيجية واقعية، يستفيد فيها كلُّ طرفٍ من مقومات الطرف الآخر، ويخفّف حدَّة التوترات التي تحدثُ بين الطرفين في القضايا الخلافية. وارتفع منسوب التنسيق بين تركيا والولايات المتحدة الأميركية بعد التحوّلات العربية، لا سيّما على أثر الإنسحاب الأميركي من العراق وخلال الأزمة السورية، حيث اتفق الطرفان على القيام بعمل مشترك في مجلس الأمن، وناقشا مسألة إقامة منطقة عازلة داخل سوريا لحماية المدنيين بحيث يمثّل حلف الناتو الذراع العسكرية المحتملة لأيّ نشاط أو تدخّل تركي

---

[١] – ألبريت ميدي، هادلي استيفن، كوك كريس، العلاقات التركية – الأمريكية نحو شراكة جديدة، مجلس العلاقات الخارجية بواشنطن، مصدر سابق.

[٢] – خليل العناني، مع الولايات المتحدة.. مصالح استراتيجية متبادلة، في كتاب تركيا تحديات الداخل ورهانات الخارج، الدار العربية للعلوم، ناشرون، بيروت، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ٢٠٠٩، ص ١٥٦.

[٣] – عقيل سعيد محفوض، السياسة الخارجية التركية، الإستمرارية– التغيير، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ٢٠١٢، ص٢٤٣–٢٤٤.

في الأزمة السورية.[١] إلا إنّه، وفي مقابل التحسّن في العلاقات التركية الأميركية، لم تتردّد تركيا في اتخاذ الإجراءات المناسبة في سبيل تمتين علاقاتها بدول الجوار.

ثانياً: تمتين علاقات تركيا بدول الجوار

شهدت السياسة التركية في ظل حزب العدالة والتنمية دينامية جديدة[٢]. فبعد عقود من السلبية والإهمال، بدأت تركيا في الظهور كلاعبٍ ديبلوماسيّ مهمّ في المنطقة، ونشطت الدبلوماسيّة التركية في تعزيز مفهوم "صفر مشاكل" الذي هدف الى خلق منطقة آمنة ومستقرّة تحيط بها من أجل توفير شروط التنمية الاقتصادية السريعة، وتمتين علاقاتها مع محيطها العربي والإسلامي، والانفتاح حيال روسيا، وتحسينها مع اليونان واسرائيل وتطبيعها مع أرمينيا وإزالة أسباب خلافاتها مع سوريا وإيران وانفتاحها حيال روسيا، إضافة إلى إيجاد قنوات للحوار مع الحكومة العراقية[٣]. كلّ ذلك ساعدها على القيام بدور الجسر بين الغرب والشرق، وتحقيق منافع اقتصادية وتفاعل ثقافي في حوار الحضارات.

أ- تطور العلاقات التركية العربية

إنعكست الدبلوماسية التركية على العلاقات الاقتصادية مع دول الشرق الأوسط ، فارتفع حجم التبادل التجاري من ٥ مليارات دولار عام ٢٠٠٥ الى ٥٣ ملياراً عام ٢٠١٤ ومن المتوقّع أن يصل الى ٧٠ ملياراً عام ٢٠١٧، في حين ارتفعت الصادرات التركية الى الشرق الأوسط ٦% من إجمالي صادرات أنقرة للعالم عام ٢٠٠١ الى ٣١% عام٢٠١٤ والتي تبلغ قيمتها ١٧١،٥ مليار دولار.[٤]

١- أخبار العالم ، ٢٠١١/٦/٢٤ متوافر على الموقع: www.akhbaralaalam.net

٢- Stephen Larrabee, Turkey rediscoversthe middle east, foreign affair, vol 86, no 4, 2007,pp 103-114

٣ - Murat Yeciltas and Ali Balci, A dictionary of Turkish foreign policy under the AK parti era, a conceptual map, SAM papers, centre of strategic research,no7, may 2013

٤- سعيدة عبد الرزاق، مساع لزيادة حجم التبادل التجاري بين أنقرة والدول العربية الى ٧٠ مليار دولار، تركيا، الشرق الأوسط، العدد ١٣٨٩٩، ١٧ كانون الأول ٢٠١٦، متوافر على الموقع:
http://aawsat.com/home/article/808631/%D9%85%D8%B3%D8%A7%D8%B9-%D9%84%D8%B2%D9%8A%D8%A7%D8%AF%D8%A9-

يعود تحسّن العلاقات التركية العربية إلى عوامل داخلية وخارجية. تمثّلت العوامل الداخلية بوصول حزب العدالة والتنمية الإسلامي المعتدل إلى الحكم والذي وضع أسساً جديدة لسياسة تركيا الخارجية كتصفية الخلافات مع دول الجوار وتنمية التعاون معها، وهي الأسس التي مثّلت تحوّلاً في السياسة الخارجية التركية تجاه الشرق الأوسط بعد أن كان التوجّه سابقاً مقتصراً على ناحية الغرب[١]. أما العوامل الخارجية فجاءت بعد موقف تركيا من القضية الفلسطينية والذي شهدَ تحوّلاً كبيراً تحت قيادة حزب العدالة والتنمية، وخصوصاً أثناء حرب غزّة، حيث وجّه أردوغان إنتقادات حادّة الى تل أبيب متّهماً إياها بارتكاب جرائم حرب في غزّة. ولعلّ خروجه من جلسة كانت تجمعه مع شيمون بيريز في مؤتمر دايفوس أبرز دليل على التحوّل التركي، فضلاً عن أحداث أسطول الحرية التي أوصلت الأمور الى ذروتها[٢]. كذلك ساهم تعثّر انضمام تركيا إلى الإتحاد الأوروبي في إعادة النظر في تقييم علاقاتها مع الدول المجاورة لا سيّما العربية منها. ففتَحَت حواراً مع اليونان بعد خصومات طويلة، ومدّت جسور التعاون المقطوعة مع أذربيجان وبقية جمهوريات روسيا، ووثّقَت علاقاتها المتوترة بسبب مشاكل المياه أو بسبب التحالف العسكري مع إسرائيل أو المشكلة الكردية مع كل من إيران والعراق وسوريا. كذلك رفَعَتْ تأشيرات الدخول وأبرَمَتْ معاهدات وعقوداً تجارية وأمنية وغيرها، خدمة للتقارب والعمل المشترك بين تركيا وهذه الدول. في المقابل، علّقت أنقرة علاقاتها الدبلوماسية والعسكرية مع اسرائيل وناصرت القضية الفلسطينية، كما انتقدت العدوان الإسرائيلي على لبنان في تموز عام ٢٠٠٦، ما مَنَحَها فرصة تطبيق سياستها الخارجية وفقاً لمبادئ عقيدة أحمد داوود أوغلو.

ساهمت الحدود المشتركة بين تركيا وكلّ من سوريا والعراق والممتدة على مسافة ١٢٠٠ كلم، كذلك نظرة تركيا اليهما كسوق لاقتصادها ولتصريف منتجاتها، وكجسر

---

[١]- أحمد داوود أوغلو، العمق الإستراتيجي، موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، مرجع سابق، ص ١٤٣.

[٢]- ياسر عبد الحسين، السياسة الخارجية التركية في عهد أحمد داوود أوغلو، مجلة أبحاث إستراتيجية، مركز بلادي للدراسات والأبحاث الإستراتيجية، العدد ٥،حزيران ٢٠١٥، ص ٢٥.

عبور إلى الدول العربية الأخرى، لا سيّما الخليج ومصر، بالرغم من النزاع معهما حول مياه نهرَيْ دجلة والفرات في تحسّن العلاقات التركية – العربية[1].

ب- <u>الانفتاح التركي تجاه العالم العربي</u>

لاقَتْ الدول العربية الانفتاح التركي باندفاعة كبيرة، ورأَتْ فيه عاملاً إقليمياً يمكن أن يحدّ من الدور الإيراني في المنطقة، ويعزّز الدعم الإقليمي للقضايا العربية، لا سيّما القضية الفلسطينية. وشهدت العلاقات التركية السورية مزيداً من الانفراج والتحسّن، كانت أولى بوادرهما التوقيع على إتفاق في ما بينهما، جعل من تركيا بوابة لدخول البضائع السورية إلى أراضيها وإنتقالها إلى الاتحاد الأوروبي، ومن سوريا بوابة للبضائع التركية إلى الوطن العربي.

في العام ٢٠٠٦، أرسلت تركيا قواتها إلى جنوب لبنان للمشاركة في قوات اليونيفيل العاملة في لبنان وحاولت التوسّط بين فريقَيْ الأزمة اللبنانية ٨ و١٤ آذار. أما بالنسبة إلى العراق، فقد رأت أنها معنيّة مباشرة بالوضع الاقتصادي والأمني فيه خاصة بعد الانسحاب الأميركي. فمن جهة، أرادت أن تكون لشركاتها حصّة كبيرة في إعادة إعماره، ومن جهة أخرى لم تستطع أن تبقى بمنأى عن التطورات الأمنية والعسكرية، بما في ذلك التدخلات العسكرية المباشرة التي قد تتّخذ أشكالاً متعددة من الضغط الخارجي من وراء الحدود إلى العمليات المحدودة داخل شمال العراق وصولاً إلى العمليات الواسعة.

رحّبَتْ الدول العربية بالانفتاح التركي بعد رفض أنقرة السماح للقوات العسكرية الأميركية بالعبور من أراضيها في احتلال العراق في العام ٢٠٠٣، وبعد التحوّل في الموقف التركي من القضية الفلسطينية ومن وساطتها بين السلطة الفلسطينية برئاسة محمود عباس وكل من إسرائيل وحركة حماس، وصولاً الى التأزّم في العلاقات التركية الإسرائيلية. وما زاد في تعزيز العلاقات التركية العربية، تعاظمُ الدور الإيراني، لا سيّما بعد الاحتلال الأميركي للعراق عام ٢٠٠٣ وتدمير قدرته العسكرية، ما جعل الكثير من

---

[1]- خورشيد دلي، أي مستقبل للعلاقات التركية – العربية في ظل رئاسة أردوغان؟ مجلة الوحدة الإسلامية، العدد١٥٧، كانون الثاني٢٠١٥، متوافر على الموقع:http://www.wahdaislamyia.org/issues/157/kdalli.htm

الحكومات العربية تشعر بالضعف وتنفتح على تركيا لملء الفراغ السياسي وإعادة التوازن الطائفي والعسكري في المنطقة بعد خروج العراق منه.[١]

ساهمت الزيارات المتبادلة لكبار المسؤولين الأتراك إلى الدول العربية، وتوقيع عشرات الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية وتأسيس المجالس العليا المشتركة مع معظم هذه الدول، إضافة إلى ازدياد تدفّق الاستثمارات وتنقّل حركة الأفراد والسياحة وإلغاء تأشيرات الدخول مع دول المشرق العربي (سوريا – العراق – الأردن – لبنان)، وفتح الأسواق العربية أمام المنتجات التركية، في زيادة معدّلات التبادل التجاري مع الدول العربية.

ج-<u>علاقة تركيا بإيران والقوقاز</u>

وثّقَتْ تركيا، عقب أحداث ١١ أيلول، علاقاتها بإيران الى درجة القيام بعمليات عسكرية مشتركة ضد حزب العمال الكردستاني الذي بدأ بشنّ الهجمات على مراكز الشرطة التركية الموجودة على الحدود الإيرانية. وقد ارتفع منسوب التعاون بين البلدين لا سيما بعد استلام حزب العدالة والتنمية السلطة عام ٢٠٠٢، بسبب تقاطع المصالح الإيرانية التركية والخوف من حرق المنطقة بالحروب المذهبية والطائفية. فذهبت الدولتان إلى تعميق علاقاتهما التجارية في مجال الطاقة[٢]، وسعَتْ تركيا الى المساهمة في تطوير حقول بارس الجنوبية الإيرانية للغاز[٣]، كما ارتفع حجم التجارة بين البلدين حوالى ٨٠%[٤]، فإحتلّت صادرات النفط والغاز الحيّز الأكبر من السلع الإيرانية الى تركيا. وتمّ الاتفاق عام ٢٠٠٩ على إقامة منطقة تجارة حرة ومدينة تجارية على الحدود وعلى تأسيس شركة خطوط جويّة مشتركة. فالعلاقات التركية الإيرانية هي أحد العوامل

---

[١]- معروف البخيت، الدور التركي والمتغيرات الاقليمية، محاضرة،٢٠١٠/٧/١٣، مركز الراي للدراسات، الأردن، على الموقع:

http://www.alraicenter.com/alraicenter.com/User_Site/Site/View_Articlear.aspx?type=2&n%D8%A9&ID=681

[٢]- عبد الكريم عجيل، العلاقات التركية الإسرائيلية في ضوء الإستراتيجية التركية الجديدة، رسالة ماجستر غير منشورة، الجامعة الإسلامية، لبنان، ص ٩٦.

[٣]- وليد عبد الحي، مستقبل المكانة الإقليمية لإيران عام ٢٠٢٠، دار البيان، الجزائر، ٢٠٠٩.

[٤]- التبادل التجاري بين إيران وتركيا يرتفع ٨٠ في المئة، الحياة، دبي، متوافر على الموقع:

http://www.alhayat.com/Articles/19036701/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%A8%D8%A7%D8%AF%D9%84-

الأساسية التي تحدّد التوازنات في الشرق الأوسط، كما إنّ أقاليم التأثير المتبادل التي تشكّلها توازنات القوقاز وآسيا الوسطى اللتين تعتبران الجناحين المهمّين للعلاقات التركية الإيرانية مع الشرق الأوسط قد زادت من أهمية هذا الدور.[١]

أما في موضوع الملف النووي الإيراني، فقد تعامَلَتْ تركيا معه بحذر شديد مفضّلة الحل السلمي ضمن إطار المنظومة الدولية بحيث قد تضطرّ لمقاطعة إيران إذا فرضت الأمم المتحدة ذلك[٢]، كما استمرَّتْ في جهودها لمعالجة الملف في الاتجاهين الغربي والإيراني عن طريق حثّ إيران على عدم التصعيد من جهة والتوسّط بينها وبين البرازيل في حلّ مشكلة تخصيب اليورانيوم على الأراضي التركية من جهة ثانية، إضافة الى الامتناع عن التصويت على القرار ١٩٢٩ في تموز ٢٠١٠ والذي نصّ على فرض عقوبات على إيران.[٣]

وفي ما يتعلق بعلاقة تركيا بآسيا الوسطى والقوقاز، فقد توصّلَتْ كل من الولايات المتحدة وروسيا وتركيا الى توافقات سياسية بهدف خلق بيئة آمنة لنقل نفط آسيا الوسطى وبحر قزوين الى الأسواق الدولية عبر تركيا التي قدّمت تعهدات بضمان أمن خطوط نقل الطاقة المارّة عبرها والمصدّرة من الموانئ التابعة لها على البحر الأسود وبحر إيجه والمتوسط وغيرها[٤]. ومن أهم المشروعات خط " باكو– جيهان" الذي أُطْلِقَ عليه اسم "مشروع القرن"[٥] والذي بدأ العمل به عام ١٩٩٨، والذي افتتح رسمياً في ١٣ تموز ٢٠٠٦، ويبلغ طوله ١٧٧٦ كلم كما تبلغ طاقته مليون برميل يومياً[٦]، وهو ينقل النفط عبر آسيا الوسطى، مروراً بجورجيا وصولاً الى ميناء جيهان على البحر

١– أحمد داوود أوغلو، العمق الإستراتيجي، موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، مرجع سابق، ص ٤٧٢.

٢– محمد نور الدين، تركيا وإيران والبرنامج النووي، شؤون الأوسط، بيروت، عدد١٣٦، ٢٠١٠، ص ٥٥.

٣– المرجع نفسه، ص ٥٩.

٤– Aras, Bulent, Turkey and the Russian Federation: An Emerging Multidimensional Partnership, SETA Policy Brief.no 35,august 2009

٥– محرم أكشي، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، مركز الجزيرة للدراسات، الطبعة الأولى ٢٠١٠، بيروت، ص ١٩٨.

٦– Aras, Bulent, Iseri Emre, The Nabucco Natural Gas pipeline,From Oera to Reality, SETA Policy Brief,n 34, july 2009.

المتوسط – تركيا. كذلك وافقت تركيا في العام ٢٠١١ على مشروع محطة آق قويو للطاقة النووية لتوليد الكهرباء قرب مدينة مرسين المطلة على البحر المتوسط.

تطوّرت العلاقات الاقتصادية بين تركيا ودول الجمهوريات التركية (أذربيجان، كازاخستان، أوزبكستان، تركمنستان، قرغيزستان)، لا سيّما في مجال النفط. ووصَلَ حجم التبادل التجاري بينها إلى حدود ٦,٥ مليارات دولار، كما تجاوَزَ مجموع استثمارات الشركات التركية في المنطقة ٤,٧ مليار دولار في العام ٢٠١٠. أما قيمة المشاريع التي نفّذَتْها شركات التعهدات التركية في المنطقة فقد وصلت إلى حدود ٣٠ مليار دولار أميركي.[١]

كذلك كان لتركيا دورٌ في تحقيق أمن المنطقة أثناء الصراع الجورجي– الروسي باستخدامها القوة الناعمة والتعاون مع روسيا بدل التنافس والصراع معها، كما عملت على تأمين مسارات ومواقع مصادر الطاقة التي تعتمد عليها لتعزيز أمن طاقتها ولعب دور في قضية الطاقة على المستوى العالمي والإسهام في تسوية النزاعات والصراعات العالقة بين أنقرة والدول الغنية بمصادر الطاقة، أو تلك التي تمرّ عبرها إمدادات تلك المصادر في منطقتَيْ الشرق الأوسط والقوقاز.[٢]

إستفادت تركيا من موقعها الجغرافي بين القارات الثلاث لتقوم بأدوار متعددة. فتحاوَرَتْ مع العالم العربي وعمَّقَتْ روابطها به وعملت على تصفير مشكلاتها مع دول الجوار، ودافعت عن القضية الفلسطينية من دون أن تخسر علاقاتها الإستراتيجية مع تل أبيب وواشنطن، إلا أنّ بروز الحراك العربي وانفلات حركية التطرّف الديني قد أثّرا في تبدّل السياسة الخارجية التركية تجاه الدول الإقليمية والدولية وزيادة تدخّلها في سبيل تعزيزه وتنميته.

---

[١]– محمد ياسين خضير، السياسة الخارجية– الفواعل والدوائر، المعهد المصري، ٢٠١٦، متوافر على الموقع:
http://www.eipss-eg.org/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A1-

[٢]– رائد مصباح أبو داير، استراتيجية تركيا شرق أوسطياً ودولياً في ضوء علاقتها بإسرائيل ٢٠٠٠–٢٠١١، مرجع سابق، ص ٣٤١.

ثالثاً: بداية التدخل التركي في الحراك العربي

حرصت تركيا على تدرّج مواقفها من الحراك العربي إلى حين وضوح الرؤى السياسية لتُعلن مع تصاعد الأحداث انحيازاً نسبياً ووفقاً لطبيعة كل حالة للحقوق المشروعة للشعوب العربية في تحقيق الإصلاحات السياسية والتحوّلات الحقيقية نحو الديمقراطية. وبالرغم من تفضيلها أن تغدو هذه التحوّلات عبر الأدوات السلمية، إلا أن تسارُع وتيرة الأحداث، لا سيّما في الحالتين الليبية والسورية وجلاء الموقفين العربي والدولي حيالهما، دفع بتركيا الى دعم التدخّل العسكري لحلف الناتو لإسقاط نظام القذافي في ليبيا، ودعم الضغوط الدولية والعربية على نظام الأسد في سوريا.

أ- الموقف التركي حيال الثورات العربية

مع اندلاع الحراك العربي الذي شهدته الدول العربية، في بداية عام ٢٠١١، برزت تساؤلات عديدة حول أدوار مختلف الفاعلين فيها، إقليمياً ودولياً، لا سيما دور تركيا التي تُعَدّ جزءاً رئيساً من منطقة الشرق الاوسط بشكل عام والمنطقة العربية بشكل خاص، والتي ترتبط تاريخياً ودينياً بالمنطقة العربية بحكم الحضارة والتاريخ المشترك.[١]

شهدت السياسة الخارجية التركية اهتماماً متزايداً بقضايا منطقة الشرق الأوسط. وعزّز هذا الاهتمام ما شهدَتْه تركيا من تطورات إيجابية في أبعادها الاقتصادية، لا سيما بعد نجاحها في احتلال حجم الناتج المحلي الإجمالي المرتبة الأولى بين اقتصادات المنطقة العربية والسادسة عشرة على المستوى العالمي. ترافق ذلك مع زيادة حضور الدور التركي في العديد من القضايا العربية، سواء في ما خص القضية العراقية، أو الصراع العربي –الإسرائيلي، أو حتى أزمة البرنامج النووي الإيراني.[٢]

أحدث وصول حزب العدالة والتنمية الى الحكم منذ عام ٢٠٠٢، تحوّلاً كبيراً في السياسة الخارجية التركية، فراح صُنّاع القرار السياسي التركي يتطلعون الى تبنّي تركيا سياسة خارجية مبنيّة على مبدأ العمق الاستراتيجي، الذي نادى به " احمد داود اوغلو"،

---

[١]- احمد البرصان واخرون، مشاريع التغيير في المنطقة العربية ومستقبلها، مركز دراسات الشرق الاوسط، الاردن، ٢٠١٢، ص٤٦٦.

[٢]- بولنت أراس وبينار أكبينار، السياسة الخارجية الجديدة لتركيا وانعكاساتها على الشرق الأوسط، مجلة شرق نامه، مركز الشرق للدراسات الإقليمية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠١٠، متوافر على الموقع: http://digital.ahram.org.eg/Policy.aspx?Serial=643498

المرتكز على بناء علاقات ايجابية مع جميع دول العالم سواء في آسيا او إفريقيا أو أميركا اللاتينية أو أوروبا[١] وانتهاج سياسة خارجية فعالة ومؤثرة في جميع القضايا الاقليمية والعالمية، من خلال القوة الناعمة والانفتاح مع دول المنطقة لتحقيق المصالح الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية.

أتَتْ أحداث الحراك العربي، لتشكِّل امتحاناً صعباً لتركيا حول كيفية التوفيق بين مصالحها الاقتصادية وعلاقاتها السياسية الجيدة مع الأنظمة العربية في المنطقة من جهة وبين واجبها في دعم الحراك من جهة أخرى، خصوصاً بعد تسويق نفسها كإحدى الديمقراطيات الرائدة، وظهرت قوى إقليمية جديدة منافسة لتركيا كمصر والسعودية، ما دفع بالسياسة التركية الى التدخّل في الشؤون الداخلية للدول العربية[٢]. فتعاملت مع الثورات العربية بمعايير متغيّرة ومتناقضة وفقاً لمصالحها السياسية، ابتداءً من الأحداث في تونس، مروراً بأحداث مصر، وصولاً الى الثورة السورية، وهذا ما اعتبِرَ تحوّلاً نوعياً في السياسة الخارجية التركية نحو التدخل المباشر في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وسابقة في العلاقات بين الدول في المنطقة.[٣]

ب- <u>دوافع التدخل التركي حيال الحراك العربي</u>

ساعد الحراك العربي تركيا على طرح دورها كطرف ثالث وسيط في معالجة الخلافات العربية الداخلية والحدّ من إمتداداتها الإقليمية والتدخلات الدولية فيها، سواء عن طريق الضغط السياسي على الحكومات، أو عن طريق إستضافة المؤتمرات لبعض قوى المعارضة، كما حصل في حالة سوريا وبدرجة أقلّ ليبيا بهدف تعزيز مكانة تركيا السياسية إقليمياً وإخراجها رابحة في إطار عالم عربي أكثر ديمقراطية[٤]، أو عن طريق

---

[١]- أحمد داود أوغلو، العمق الاستراتيجي، موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة: محمد جابر ثلجي وطارق عبدالجليل، مركز الجزيرة للدراسات والدار العربية للنشر، الدوحة، ٢٠١٠ ، ص - ص ٤٤٦- ٥٠٠.

[٢]- محمد الخليفي، تركيا والربيع العربي: التحولات الدراماتيكية في السياسة الخارجية، صحيفة القدس، العدد الصادر في ٢٠١٣/٣/١٢، متوافر على الموقع: http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=76512

[٣]- محمد نور الدين، أين أصاب أردوغان وأين أخطأ؟ صحيفة السفير اللبنانية، العدد الصادر في ٢٠١١/٢/٣، متوافر على الموقع: www.saidacity.net/news/69178/

[٤]- صلاح سالم، أثر الثورة المصرية في المحيط العربي والبيئة الإقليمية، مجلة شؤون عربية، عدد ١٤٥، ٢٠١١، ص ٧، متوافر على الموقع: www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=76512

إقتراح مبادرات توازن بين إعتبارات الحرية والحفاظ على الأمن والإستقرار، من خلال وقف العنف وبدء عمليات الإصلاح التي تصل إلى ترتيبات نقل السلطة.

راهنت تركيا على تأثير الحراك العربي، في تعاظم نفوذها ودورها الإقليمي، إلاّ إنّها تخوّفت من تحوّل الأزمات في الدول العربية إلى صراعاتٍ طائفية ومذهبية تكون لها امتدادات إقليمية، في ظلّ اشتداد المواجهات الإعلامية والدبلوماسية بين العديد من دول الخليج وإيران، وفي ظل تنامي خطر تأجّج المشكلة الكردية وسعي أكراد سوريا إلى تأسيس إقليم حكم ذاتي على غرار إقليم كردستان العراق، وتدفّق الأعداد الهائلة من اللاجئين السوريين إلى الأراضي التركية، ما زاد احتمال انتقال الأزمة إلى حدود تركيا الجنوبية. هذا ما جعل النموذج التركي لا يُجْدي نفعاً في ظل توتّر علاقات تركيا مع سوريا بسبب الثورة السورية، ومع إسرائيل بسبب أزمة أسطول الحرية، فضلًا عن تضرر العلاقة مع طهران بسبب إقدام أنقرة على نشر صواريخ الدرع الصاروخية على أراضيها للتأثير في مجريات الأحداث السورية.

ج- ردات الفعل على التدخل التركي في سوريا

تفاوتت ردات الفعل على التدخل التركي في ثورات الربيع العربي. فروسيا لم تعترض على هذا التّدخل، ولم تحاول منع الأتراك من استهداف الأكراد الذين تُركوا في مواجهة مصيرهم منفردين، وأصدرت بياناً سياسياً خفيف اللهجة، لم يُدِنْ تركيا ولم يشجب فعلتها، بل اكتفى بالإشارة إلى أنّ موسكو " تشعر بالقلق العميق" من التطورات على الحدود التركية-السورية التي قد تترافق مع سقوط ضحايا من المدنيين، ومن" تفاقم المواجهة القومية بين العرب والأكراد"[1]. وفيما كانت الولايات المتحدة الأميركية تدعم قوى كردية مسلّحة، وتُقدّم لها غطاءً جوياً يساعدها على الانتصار في معاركها كلها، لم تحاول منع الأتراك من التقدم ومن توجيه مدافعهم باتجاه القوات الكردية التي تكبَّدْت خسائر كبيرة خلال محاولتها السيطرة على قرى في ريف جرابلس، بل على العكس من ذلك، دعمت موقف تركيا. وقد طالب جو بايدن، نائب الرئيس الأميركي، الذي كان يزور أنقرة، القوات الكردية بالتراجع إلى شرق نهر الفرات فوراً، كما أكد بعض المسؤولين العسكريين الأميركيين أن الأكراد سيعودون إلى الوراء ويبتعدون عن الحدّ

[1]- وحدة دراست السياسات، تدخل تركي سهل، وسيناريوهات مقبلة صعبة، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، أيلول ٢٠١٦، متوافر على ا لوقع: http://harmoon.org/archives/2299 .

الافتراضي الذي وضعته تركيا لعملياتها. وهذا ما يؤكد أن الولايات المتحدة الأميركية تدعم الأكراد بقدر معين، ولا تسمح لهم بالتقدم في مشروعهم إن لم تكن موافقة عليه. كذلك أعلن سفيرها السابق في دمشق أن الإدارة الأميركية تدعم الأكراد عسكرياً لمحاربة داعش، لكنها لا تدعمهم سياسياً.

من جهة أخرى، كانت إيران أقلّ حدّةً من روسيا، وتجنَّبَ المتحدث الرسمي للخارجية الإيرانية إدانة التدخل التركي في سوريا، طالباً من تركيا التنسيق مع الدولة السورية. ومع انطلاق العملية العسكرية التركية، قامت القيادة التركية بحركة دبلوماسية ناشطة، وتعمّد أردوغان أن يزور رئيس إقليم كردستان العراق مسعود بارزاني، الذي يمثِّل أكبر زعامة سياسية كردية في المنطقة تركيا في يوم انطلاق العملية العسكرية في سوريا، لإيصال رسالة إلى الأكراد، بأنّ تدخُّل القوات التركية في جرابلس أو منبج في سورية ليس بهدف شنّ حرب ضد الأكراد، كما ادّعى صالح مسلّم رئيس "حزب الاتحاد الديمقراطي" الكردي وصاحب المشروع الانفصالي في سوريا. في الوقت نفسه، كانت رسالة من البارزاني أيضاً لمسلّم بأن أكراد العراق لا يوافقون على كل ما يفعل في سوريا، وأن قطعه للعلاقات مع الإقليم الكردي في شمال العراق الذي يشكِّل مرجعيةً لعموم الأكراد، وتمرده عليه، سيرتدان عليه سلباً، سياسياً وعسكرياً.[1]

أما النظام السوري فقد اكتفى بإدانة التوغّل التركي في شمال سوريا، داعياً إلى التنسيق مع الحكومة السورية، فيما رحّبت المعارضة السورية بالتدخل التركي الذي أحيا لديها فكرة إقامة منطقة آمنة في شمال سورية لطالما طالبت بها، ووضع حدّاً لتمرّد قوى كردية وأوقف مشروعها الانفصالي، خصوصاً أن من سَيْطَر على جرابلس هم من مقاتلي المعارضة السورية الذين كانوا منضبطين نسبياً، وحافظوا على أملاك السكان وساعدوهم خلال يومين على العودة إلى مدينتهم التي طرَدَتْهم منها داعش. من جهتها، شنّت قوى كردية سورية عديدة حربا" إعلامية ضد الأتراك، وحذّر سياسيّوها من أن ما تقوم به تركيا في سوريا ليس لإنهاء طرف سياسي كردي فحسب، بل هو مشروع يتجاوز القضية الكردية في سوريا، وهو مرتبط بالدور التركي في المنطقة وبمحرّكات الصراع، وبما وصفوها بـ " أوهام" الرئيس أردوغان، وقالوا إنه يحلم بإمبراطورية عثمانية جديدة، في محاولة منهم للتأثير في " المعارضة السورية".

---

[1] – المرجع السابق.

الفقرة الثانية: محدّدات تركيا من الحراك العربي

شكّل الربيع العربي فرصة حقيقية لتطبيق استراتيجية السياسة الخارجية التركية، وضاعَفَ حجم التحدّيات التي تواجهها تركيا في سعيها لأن تصبح القوة الإقليمية العظمى في المنطقة، بعد التغيّرات في موازين القوى في الشرق الأوسط، وبروز مصر كقوة إقليمية منافِسَة لتركيا، فتبدّلت علاقات تركيا مع الجوار العربي وتحوّلت سياساتها من صفر مشاكل الى صفر سلام مع الجيران[١]، أي من القوّة الناعمة[٢] الى القوة الصلبة[٣] بعد أن أصبحت تضطلع بدور ريادي في تغذية الحراك وتنميته. وأصبح نموذج الدولة الذي بناه حزب العدالة والتنمية في تركيا منذ العام ٢٠٠٢ مثالاً للاستفادة منه في الدول العربية التي تبني أنظمة سياسية جديدة. وقد صرّح رئيس حزب المصريين الأحرار نجيب ساويرس، وهو مسيحيّ، أنه سيكون أول من يقول "يحيا الإسلام" إذا طبّقت جماعة الإخوان المسلمين في مصر النموذج التركي.[٤]

أولاً: التبدّل في العلاقات مع الجوار

اعتبر وزير الخارجية التركي السابق أحمد داود أوغلو" التسونامي العربي" الذي ضَرَبَ أنظمة الحكم في المنطقة مساراً طبيعيّاً للأمور، وبمثابة تدفّق طبيعي للتاريخ وحدثٍ عفويّ وضروريّ. إنما، وبحسب رأيه، أتى متأخراً، حيث كان ينبغي أن يحدث في ثمانينات وتسعينات القرن الماضي. كذلك اعتبر أن التغييرات التي شهدتها دول الشرق الأوسط ناتجة

١- إيمان عبدالحليم، الرؤى الإستراتيجية الحاكمة لسياسة تركيا تجاه سوريا، مجلة السياسة الدولية، متوفر على الموقع: www.siyassa.org.eg/newsq/2700/aspx

٢- مصطلح سياسي حديث العهد، يستخدم في نطاق نظريات العلاقات الدولية، عرّفه جوزيف ناي من جامعة هارفارد بالقدرة في على صياغة خيارات الآخرين والحصول على ما تريد عبر الجاذبية والسحر بدلاً من القهر أو الإكراه أو الدفع القسري عن طريق توظيف ما أمكن من الطاقة السياسية الخارجية الثقافة والقيم السياسية، لجعل دولة أخرى تؤمن بأهدافك وغاياتك وتقوم به باقتناع ودون إكراه.

٣- هي قدرة دولة ما على فرض إرادتها على إرادة دولة أخرى إما بإرغامها قسراً أو بتقديم الحافز المادي لها (العصا و الجزرة) عن طريق إستعمال القوة المشتركة السياسية والاقتصادية والعسكرية متوفّر على الموقع:
www.an-nour.com/
index.php/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D9%84%D9%89/

٤- محمد السيد سليم، العرب وتركيا تحديات الحاضر ورهانات المستقبل، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الثانية، ٢٠١٥، بيروت، ص٤٧٥.

من ضرورة اجتماعية، مشدّداً على وجوب ابتعاد الزعماء العرب عن الوقوف أمام رياح التغيير[١]. وقد مثّلت هذه الرؤية منطلقاً أساسيّاً لصياغة مبادئ السياسة الخارجية التركية في تعاطيها مع هذه الثورات، التي تجسّدت في الحفاظ على استقرار الدول وأمنها مع احترام إرادة الشعوب ورغبتها في التغيير السلمي، ومع التأكيد على رفض التدخل العسكري الأجنبي في الدول العربية، منعاً لتكرار تجربة العراق وأفغانستان، مما يعرّض الدول العربية لخطر الاحتلال والتقسيم. ترافَقَ ذلك مع تقديم الدعم للتحوّلات الداخلية مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصية كل دولة ووضعها الداخلي وعلاقاتها الخارجية ومصالحها مع تركيا، مشدّدةً على احترام القوانين الدولية وقرارات الأمم المتحدة وإقتصار الدور التركي على المهامّ الإنسانية وأعمال الإغاثة.[٢]

أ- **<u>الدور التركي في أزمتَيْ مصر وسوريا</u>**

على الرغم من تصاعد دور تركيا الإقليمي منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم، إلا أن الحراك العربي ساهم في إعادة تكيّف الدور التركي في المنطقة، وفي بروز توترات خطرة بين تركيا وباقي دول المنطقة، كسوريا والعراق ومصر وإيران.

تورّطت تركيا في الأزمة السورية، فدَعَمَتْ المعارضة السورية سياسياً وعسكرياً لتغيير النظام معلنةً أن علاقاتها معه وصلت إلى مرحلة القطيعة واللاعودة. وهي لم تكتفِ فقط بإقامة مخيّمات للاجئين، بل أمّنَتْ المأوى للجيش السوري الحرّ وباقي المجموعات المسلّحة واحتضَنَتْ حركة الإخوان المسلمين السورية، ودعَمَتْها بالسلاح فتحوّلت المناطق الحدودية ممرّاتٍ لمسلّحي المعارضة الذين تلقّوا تدريبات أميركية تركية ومعابرَ لإدخال الأسلحة إلى الداخل السوري. وفيما أصرت واشنطن على أن تقتصر مهمة المعارضة على محاربة داعش، ألحّت تركيا على أن ينخرط المسلّحون الذين دُرِّبوا في القتال ضد قوات الحكومة السورية، إلى جانب الفصائل المسلحة الأخرى كجيش الفتح الذي شُكِّلَ بتوافق تركيّ قطريّ سعوديّ.[٣]

١- Davutoğlu, Ahmet, Principles Of Turkish Foreign Policy And Regional Political Structuring, Vision Papers, Center For Strategic Research (SAM), No. 3, April 2012.

٢- محمد عبد القادر ألدر، "تحولات السياسة الخارجية التركية في عهد حزب "العدالة والتنمية" إزاء الدول العربية"، في مؤتمر بعنوان : العرب وتركيا: تحدّيات الحاضر ورهانات المستقبل، المركز العربي لدراسات السياسات، الدوحة، ١٨-١٩ مايو ٢٠١١

٣- تركيا.. غطاء جوي لمعارضة سورية معتدلة"، موقع روسيا اليوم، ٢٥ أيار ٢٠١٥، متوفر على الموقع:

وبالرغم من الصداقة المتينة التي كانت تجمع حكومة رجب طيب أردوغان مع النظام السوري، فإنّها لمْ تَقُمْ بأي وساطة بين المعارضة السورية والنظام للتوصّل إلى حلّ سلميّ للأزمة السورية كما فعلت سابقاً بين النظام السوري وإسرائيل من أجل التوصل إلى اتفاقية سلام.[١]

أما في مصر فقد سعَتْ تركيا لإنهاء حالة التوتر التي وسمَتْ علاقاتها بالنظام المصري السابق، ووقَفَتْ إلى جانب المتظاهرين المصريين ضد الرئيس السابق حسني مبارك، وعملَتْ على المحافظة على علاقاتها مع مصر ما بعد ٢٥ كانون الثاني، وصولاً إلى التعاون العسكري والأمني، بغية تشكيل خريطة التحالفات الإقليمية في المنطقة. كذلك رحّبَتْ بوصول جماعة الإخوان المسلمين إلى الحكم وعملَتْ على توثيق الصلات والروابط السياسية والاقتصادية بين البلدين وتقديم الدعم على صعيد الدعاية أو الخطاب المتوجّب اتخاذه من أجل إحكام السيطرة على السلطة[٢] ومنح المساعدات لمصر في تشرين الأول من العام ٢٠١٢ بقيمة ملياري دولار[٣]، فضلاً عن التنسيق السياسي في الملفات الإقليمية المشتعلة وعلى رأسها الأزمة السورية. هذا ما دفع الرئيس الأسبق محمد مرسي الى قطع العلاقات مع سوريا في تموز ٢٠١٣ كدليل تناغم بين سياسات البلدين لمواجهة النظام السوري ودعم الثورة السورية.

وبعد سقوط نظام الإخوان المسلمين في مصر في ٣٠ تموز ٢٠١٣، أعلنت تركيا في البداية رفضها التغيير الحاصل، محاولةً نزع الشرعية عن القيادة المصرية الجديدة وعزلها إقليمياً ودولياً من جهة، ودعم الجماعة الإسلامية في مواجهة الإدارة المصرية الجديدة من جهة أخرى، من خلال احتضانها عدداً من قيادات الجماعة وتشكيلها كيانات سياسية في محاولة لاستنساخ استراتيجية التعاطي مع الملف السوري[٤]، ما

---

www.arabic.rt.com/news/784029-%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A7-%D8%AC%D9%88%D9%8A%D8%BA%D8%B7%D8%A7%D8%A1-

[٣]- عبدالقادر خليل، محمد، مرجع سابق.

[٢]- محمد نور الدين، تركيا والربيع العربي صعود العثمانية الجديدة وسقوطها، مرجع سابق، ص٢٧٤.

[٣]- عمر الشنيطي، عن العلاقات المصرية التركية، جريدة الشروق المصرية، ٧ كانون الأول ٢٠١٣.

[٤]- محمد عبد القادر خليل، مصر وتركيا.. من التحالف إلى المواجهة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ١١ أيلول ٢٠١٣، متوفر على الموقع: www.acpss.ahram.org.eg/review.aspx?serial=139.

أحدث شرخاً في العلاقات التركية المصرية وساهم في وقف التنسيق العسكري وإلغاء المناورات البحرية المشتركة التي كان من المقرّر إجراؤها في تشرين الأول ٢٠١٣. فتدهوَرَتْ العلاقات الدبلوماسية بين البلدين بعد إعلان القاهرة السفير التركي شخصاً غير مرغوب فيه والطلب منه مغادرة الأراضي المصرية، كذلك سُحِبَ السفير المصري من أنقرة وخُفِّضَ التمثيل الدبلوماسي الى مستوى قائم بالأعمال.

ب- <u>العلاقة المتأرجحة مع ليبيا واليمن</u>

مع بداية الثورة الليبية، عارض القادة الأتراك أيّ تدخل عسكري دولي ضد ليبيا، حرصاً على حماية مصالح تركيا في ليبيا، حيث كان يوجد حوالى ٢٥ ألف فني وعامل تركي، إلى جانب وجود أكثر من ٢٠٠ شركة تركية. بالرغم من رفض المسؤولين الأتراك القول إنهم يقدّمون مصالحهم التركية على المبادئ في مواقفهم من موجات الحراك العربي.[١]

يعود الموقف التركي الى عدم رغبة الحكومة في أن تظهر كقوة مشاركة في التدخل العسكري الخارجي ضد ليبيا، كونه يخالف المبادئ التي وضعتها أنقرة لسياستها الخارجية حيال الحراك العربي. الا أنّها عادت ووافقت على تدخل الناتو تحت تأثير الضغوط الغربية، واشترطت عدم مشاركتها في العمليات العسكرية، بل في العمليات الإنسانية فقط.

وقد طرَحَتْ تركيا وساطة أخذَتْ في الاعتبار كلّ مكونات المجتمع الليبي، بما فيها القذّافي وأفراد عائلته، ودعَتْ إلى انتخابات نيابية ورئاسية، لكنها لم تلقَ قبول الأطراف الليبية. وتطوّر الموقف التركي حيال ليبيا حين دعا المسؤولون الأتراك القذافي إلى التنحّي، ووجّهوا دعوة إلى رئيس المجلس الانتقالي الليبي مصطفى عبد الجليل لزيارة أنقرة، حيث استقبله كل من رئيس الجمهورية التركية ورئيس الحكومة ووزير الخارجية، فاعترفت تركيا بالمجلس الانتقالي الليبي بوصفه ممثلاً شرعياً لليبيا، واقترب بذلك الموقف التركي من المعارضة الليبية، من دون أن يفضي ذلك إلى قطع جميع الخيوط مع القذافي.[٢]

---

[١]- عمر عكوش، الموقف التركي من الثورات العربية، الجزيرة، موقع الجزيرة، متوافر على الموقع:
http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2011/6/10/%d8%a7%d9%84%d9%85%d9%88%d9%82%d9%81-%d8%a7%d9%84%d8%aa%d8%b1%d9%83%d9%8a-.

[٢]- المرجع السابق.

بعد سقوط النظام الليبي، ساهَمَتْ دبلوماسية تركيا النشطة حيال ليبيا في عقد اتفاقات اقتصادية كبيرة مع النظام الليبي الجديد، الذي وجّه اتهامات الى تركيا بالتورّط في الأزمة السياسية والعسكرية في بلاده ودعم ميليشيات "فجر ليبيا" المحسوبة على الإخوان المسلمين، ما دفع الحكومة الليبية الى طرد كل الشركات التركية من الأراضي الليبية.

أما في اليمن فقد أعلنت تركيا على لسان رئيسها رجب طيب أردوغان تأييدها لعملية "عاصفة الحزم" التي شنَّها التحالف العربي الإسلامي بقيادة السعودية، معلناً إمكانية تقديم دعم لوجستي واستخباراتي للتحالف[١]، بغية تحسين علاقاتها السياسية والأمنية مع السعودية، مستغلّة السياسات الانفتاحية التي تبنّتها المملكة العربية السعودية السياسية بقيادة العاهل السعودي بهدف التصدي للتمدّد الإيراني في المنطقة، وتقديم الدعم غير المباشر لحزب التجمّع اليمني للإصلاح (الإخوان المسلمون في اليمن) الذي يقف مع الرئيس عبد ربه منصور هادي.

ج- <u>التوتر سيد الموقف مع إيران</u>

استغلّت تركيا تطورات المشهد السياسي في دول الربيع العربي لتوثيق علاقاتها الدولية، وتأكيد دورها المحوري لكل من الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد الأوروبي والتنسيق المشترك حيال التعامل مع ملفات المنطقة لا سيّما الملف النووي الإيراني.[٢]

إقتصادياً، أدّى الحراك العربي إلى تقويض المشروع الاقتصادي التركي الذي هو أساس الاستراتيجية التركية والتي تتمحور حوله السياسات الأخرى كافة، لا سيّما بعد الانفتاح الاقتصادي التركي على دول المنطقة، ومن خلال السوق الحرة المشتركة التي ضمّت تركيا وسوريا والأردن ولبنان، والتي ساهمت في ارتفاع حجم التبادل التجاري بين تركيا والعرب.

---

[١]- أردوغان: مستعدون لدعم عاصفة الحزم لوجستيا واستخباريا"، الجزيرة. نت، ٣١ مارس ٢٠١٥، متوفر على الموقع:
www.aljazeera.net/news/international2015/3/31/%D8%A3%D8%B1%D8%AF%D9%8.8%D8%BA%D8%A7%D9%86

[٢]- المرجع السابق.

في المقابل، أدّت حالة عدم الاستقرار التي مرّت بها المنطقة إلى ارتفاع أسعار النفط، ما ساهم في تحسّن مالية إيران وحقّق لها نموّاً اقتصاديّاً، وساعدها على تقويض العقوبات الدولية المفروضة عليها وحرّرها من الضغوط الاقتصادية.[١]

وافقت تركيا على نشر الدرع الصاروخية الأطلسية الأميركية على أراضيها في أيلول ٢٠١١، وقد اعتبِر أنّها موجَّهة ضد دول المنطقة، لا سيّما إيران التي وصفَتْ ذلك بالتهديد الخطير للتوازنات العسكرية والأمنية في المنطقة لحماية إسرائيل التي كانت لا تزال تفكر في توجيه ضربة عسكرية للمنشآت النووية الإيرانية. وعلى الرغم من نظرة إيران الإيجابية الى الانتفاضتين التونسية والليبية واعتبارها إياهما جزءاً من الصحوة الإسلامية، إلا أن التطورّات اللاحقة، وخصوصاً تدخُّل الناتو واندلاع العنف في سوريا جعلت الإيرانيين يعدّلون في موقفهم.[٢]

وبعد تفاقم الأزمة في سوريا، تصاعد التوتّر والعداء بين تركيا وإيران. ففي حين ساندت تركيا فصائل المعارضة المسلّحة بالمال والسلاح، دعَمَتْ إيران نظام الرئيس الأسد، إلى إن حصلت القطيعة النهائية بين البلدين ودعَتْ تركيا الناتو الى التدخل في سوريا. وفي تشرين الثاني ٢٠١٢، أعلن الناتو خططاً لإقامة درع مضادة للصواريخ البالستية ورادارات توجيه في بولندا ليشكل ذلك قلقاً لروسيا وإيران اللتين اعتبرتاه تهديداً لمصالحهما[٣]، ما دفع موسكو الى إعلان عزمها على إقامة قاعدة لصواريخ إسكندر في جيب كالينغراد على الحدود مع بولندا وأستونيا.

ثانياً: تركيا والانتقال إلى القوة الصلبة

ساعد تبنّي حزب العدالة والتنمية منذ وصوله إلى السلطة في العام ٢٠٠٢ مجموعة من السياسات الخارجية على الوصول إلى تحقيق طموحاته في زيادة قوة تركيا وتحسين مكانتها الدولية. فبدأ بنسج علاقات جديدة وتكريس صداقات مع دول الجوار العربي – الإسلامي، معتمِداً على سياسة " تصفير المشكلات" مع دول الجوار قدر الإمكان، وعلى تفعيل

---

[١] – المرجع السابق.

[٢] – موريال ميراك– فايسباخ، جمال واكيم، السياسة الخارجية التركية تجاه القوى العظمى والبلاد العربية منذ العام ٢٠٠٢، بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ص ٢١٦.

[٣] – المرجع السابق، ص٢١٧.

الدبلوماسية المتناغمة، وذلك في سياق نظرية "العمق الاستراتيجي" لرئيس الوزراء التركي أحمد داود أوغلو، والذي حاول رسم الخطوط العريضة للسياسة التركيّة العامّة لا سيّما الخارجية منها، عبر استخدام القوّة الناعمة على الصعد السياسية والاقتصادية والثقافية والإعلامية. الا أن الحراك العربي ساهم في تنامي الطموحات التركية والانتقال من اعتماد سياسة القوة الناعمة و"صفر مشاكل" الى اتباع القوة الصلبة و"صفر سلام" مع الجيران.

أ- **سياسة صفر المشاكل مع الجيران**

تطوّرت العلاقات الثنائية بين تركيا وسوريا بشكل كبير، وساهم التكامل الاقتصادي والتعاون الأمني في ما بينهما في وضع أسس قويّة لتلك العلاقات، الأمر الذي اعتبره "أوغلو" حجر الأساس في سياسته التي تعتمد على إدماج دول الشرق الأوسط في حوار لبناء قواعد السلوك السياسي في الإقليم بشكل تدريجيّ عن طريق الإقناع بما يخدم المصالح التركية.[1]

في موازاة ذلك، دعَّمت تركيا التبادل التجاري والثقافي بين دول الإقليم، فساهمت في تأسيس مجلس تعاون عالي المستوى، يضمّ تركيا والأردن ولبنان وسوريا، بهدف خلق منطقة حرّة لنقل الأشخاص والبضائع بين تلك الدول. كذلك أنشأت عدداً من المجالس الاستراتيجية العالية المستوى مع كل من العراق، سوريا ومصر على أساس من العلاقات الثنائية، وتطوّرت شراكات استراتيجية مع دول مجلس التعاون الخليجي.

سعى حزب العدالة والتنمية من خلال إتباعه دبلوماسيته العامة، إلى كسب قلوب الرأي العام وعقولهم في مختلف دول الشرق الأوسط، عبر استخدامه خطاباً حادّاً ولاذعاً ضد السياسات الإسرائيلية في فلسطين، ما جعل الشارع العربي يرى أنقرة وحزب العدالة والتنمية بمثابة نموذج يُحتذى به في دول المنطقة.

كذلك حاولت تركيا ربط عواطف شعوب المنطقة والبلقان والقوفاز من خلال تذكيرهم بالرابط الديني وبالسلام والأمان والعدل التي نعمَت بها تلك المناطق أثناء الحكم العثماني، واتخذت العديد من المواقف المؤيّدة للشعوب العربية، وخصوصاً تجاه العدو الإسرائيلي. في الوقت نفسه تضاعف حجم اقتصادها ثلاث مرات بين العامين ٢٠٠٢

---

[1]- مانيس أتاناسيوس، كيف تستعيد تركيا علاقاتها بالدول العربية؟ ٢٠١٥، متوافر على الموقع:
https://futureuae.com/en/Tag/Index/٢١١٢/%D%٨A%٧D%٨٤%٩D%٨٢%٩D%٨٨%٩D%٨A٩-

و٢٠١٢، وغَزَتْ الشركات والبضائع التركية أسواق أوروبا والعالم مستفيدة من الاستقرار السياسي على الصعيدين الداخلي والخارجي في تحقيق النمو الاقتصادي.[١]

لقد كان للمؤتمرات الثقافية التي كانت تُعْقَد في تركيا الدور الأبرز في تفعيل القوة الناعمة التي نجحت في النفاذ إلى العديد من الاماكن التي أرادَتْها. كذلك، فإنّ مبادئ نظرية العمق الإستراتيجي في السياسة التركية الخارجية، والحرص على محاولة حلّ الخلافات سلمياً مع دول الجوار، كذلك التزام تركيا سياسة السلام الاستباقية من أجل الحؤول دون تحوّل الخلافات الإقليمية صراعاتٍ مزمنةً، وحضورها الجيو- سياسي في أكثر من منطقة في الشرق الأوسط، كلّها عوامل شكّلت الركيزة الأساس لتركيا الجديدة والفعّالة في مجالها الحيوي.

ب- من صفر المشاكل الى صفر السلام مع الجوار

منذ منتصف عام ٢٠١٢، ومع تدهور أوضاع بلدان الربيع العربي، وزيادة التدخلات العسكرية في المنطقة، ولا سيّما التدخل العسكري الروسي المباشر في سوريا، ومع تزايد الاحتقان بين السعودية وإيران، بدا صعباً إمكان تركيا تحقيق أهدافها باعتمادها على أدوات القوة الناعمة من دون تفعيلها خيارات القوة الصلبة[٢]. فبدأت، ومنذ العام ٢٠١٢، تستشعر اقتراب الخطر من حدودها وتهديده لأراضيها في ظلّ وجود مجموعات عسكرية عدة تهدّدها كحزب العمال الكردستاني وتنظيم داعش، إضافة الى تعرّضها لعمليات إرهابية في كل من أنقرة وإسطنبول وسوروج، وقيام كل من واشنطن وموسكو بدعم وحدات حماية الشعب الكردية وتسليحهم. فعمدَتْ إلى إقامة قواعد عسكرية تركية في قطر والصومال رفضاً لسلوك إيران في الخليج وفي إفريقيا وبغية تطوير علاقاتها مع الدول الخليجية والانفتاح في مجال الصناعات الدفاعية عن طريق البحث عن أسواق جديدة وتعزيز التعاون العسكري، مستفيدة من الخبرة الطويلة التي اكتسبتها في حلف الناتو، واستثمار ذلك في مجالات التدريب العسكري.[٣]

---

[١]- السلطان أردوغان، آل كزار مهند، من القوة الناعمة الى القوة الخشنة، ٢٠١٥/٨/١٠ متوافر على الموقع: www.burathanews.com/arabic/reports/273115

[٢]- يوسف عماد ، تركيا استراتيجية طموحة وسياسة مقيدة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث، ٢٠١٥، ص ١٣٣.

[٣]- محمود سمير الرنتيسي، تركيا وتفعيل القوة الصلبة: الأبعاد والتداعيات، ٢٠١٦، متوافر على الموقع: www.eipss-eg.org/Estimate-position2/1/102

كذلك، عملت تركيا منذ منتصف عام ٢٠١٣، على تعزيز مكانتها في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وذلك بعد وصول القادة الأتراك إلى اقتناع أنّ الاعتماد على القوة الناعمة لم يعد كافياً لتحقيق أهدافهم وطموحاتهم، في ظل انتهاء مرحلة تصفير المشاكل التي انتهجوها مع جيرانهم منذ استلام حزب العدالة والتنمية للسلطة، وفي ظل الخلاف في الرؤى مع الولايات المتحدة، ومع اعتماد منافسين آخرين مثل روسيا وإيران على القوة الصلبة لتحقيق مصالحهم في المنطقة.

ج- <u>مؤشرات تفعيل القوة الصلبة</u>

مع بروز الحراك العربي، بدأت الأهداف الإستراتيجية التركية تتضح شيئاً فشيئاً بدءاً من الثورة التونسية، وما رافَقَها من أحداث في مصر وسقوط الرئيس حسني مبارك. وأتت أحداث سوريا لتبرهن للجميع أنّ الهدف التركي من القوّة الناعمة هو الوصول إلى القوّة الصلبة لتكريس إمبراطورية "العثمانيين الجدد "والقضاء على أصدقاء تركيا في الخارج وعلى استقرارها الداخلي.

بدأ تورّط تركيا في الأزمة السورية، عبر تقديم الدعم العسكري واللوجستي للجماعات المسلّحة وتسليحها بأسلحة خفيفة في بادئ الأمر[١]، ثم أقدمت بعدها على تدريب وتسليح أكثر من ١٥ ألف مقاتل من المعارضة المعتدلة على الأراضي التركية. فكان ذلك تحولّاً واضحاً نحو استخدام أدوات القوة الصلبة من أجل إحداث التغيير في سوريا[٢]. ولم يُدْرِك سياسيّو تركيا أنّ لهيب الحرب السورية سيمتد إلى أراضيهم كما ظهر من خلال نتائج الانتخابات الأخيرة ومن خلال غياب الاستقرار الداخلي بسبب الصراع الدائم مع حزب العمال الكردستاني.

ومن مؤشرات تفعيل القوة الصلبة أيضاً، إسقاط الطائرة الروسية في ٢٤ تشرين الثاني ٢٠١٥، بعد اختراقها المجال الجوي التركي، ما أدّى إلى تصعيد الحديث عن مواجهة

---

[١]- تركيا وأميركا تبدآن تدريب المعارضة السورية "المعتدلة"، الجزيرة نت، ٢٦ مايو ٢٠١٥، متوافر على الموقع:
http://www.aljazeera.net/news/international/2015/5/26/%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A7-%D9%88%D8%A3%D9%85%D9%8A%D8%B1%D9%83%D8%A7-

[٢]- عبد القادر الشهبائي، تسليح المعارضة السورية بين الوعود الأمريكية والواقع، مركز الروابط للبحوث، ١٠ إبريل ٢٠١٥، متوافر على الموقع: www.rawabetcenter.com/archieve/5818.

روسية تركية، والابتعاد عن مناخ القوة الناعمة التي كانت تتصدّر مشهد العلاقات[١]، فكان ذلك علامة فارقة في العلاقات بين تركيا وروسيا، والتي اتجهت نحو الخشونة في ظل تهديد روسيا بعقوبات اقتصادية على عليها وبقصف مناطق التركمان. وقد تفاقم الوضع مع تفعيل روسيا لمنظومة(S٤٠٠) في مقابل تفعيل تركيا لمنظومة "كورال"[٢].

لقد ساهمت التعاونات العسكرية بين كل من تركيا والدول المجاورة في تفعيل سياسة القوة الصلبة، فوقّعت في ١٩ كانون الأول من العام ٢٠١٤ مشروع " إتفاق تعاون عسكري" مع قطر في مجالات التدريب العسكري والصناعة الدفاعية. كذلك أعلنت الحكومة التركية، في حزيران ٢٠١٥، بدءَ سريان الاتفاق الذي يتيح لكل دولة نشر قوات على أراضي الدولة الأخرى، والذي ينص "على أن البلد المضيف يسمح للبلد الآخر باستخدام موانئه البحرية وطائراته ومجاله الجوي، وبتمركز قواته العسكرية على أراضيه، وباستفادته من المنشآت والمخيّمات والوحدات والمؤسسات والمنشآت العسكرية"، وإعلانها توقيع اتفاقيات مماثلة مع دول أخرى في الخليج.

وفي منتصف كانون الأول ٢٠١٥، أعلن السفير التركي في قطر، أنّ بلاده ستُنشئ قاعدة عسكرية في قطر في إطار الاتفاقية الدفاعية بهدف مساعدة البلدين على مواجهة الأعداء المشتركين، وأن ثلاثة آلاف جندي من القوات البريّة سيتمركزون في القاعدة [٣]. كانت هذه أول قاعدة عسكرية تُنشئها تركيا خارج أراضيها، حيث شكّل إنشاؤها مساهمة في تفعيل دور تركيا الإقليمي وفي تفعيل استخدام أدوات القوة الصلبة للتوصل إلى صيغة من التوازن بعد اتضاح قصور الاعتماد على أدوات القوة الناعمة.[٤]

---

[١]- Turkey shoots down Russian warplane on Syria border ، ٢٤ تشرين الثاني٢٠١٥، متوافر على الموقع: www.bbc.com/ news, world-middle-east

[٢]- باسم دباغ، القطب التركي في عصر القوة الخشنة يتمدّد إلى الصومال، العربي الجديد، إسطنبول، ٢٢ كانون الثاني ٢٠١٦، متوافر على الموقع:

https://www.alaraby.co.uk/politics/٢١/١/٢٠١٦/%D%٨A%٧D%٨٤%٩D%٨٢%٩D%٨B%٧D%٨A٨-%D%٨A%٧D%٨٤%٩D%٨AA%D%٨B%١D%٨٣%٩D٨%٩A-

[٣]- قاعدة عسكرية تركية في قطر، صحيفة السفير، ١٦ /١١/ ٢٠١٥، متوافر على الموقع: www.assafir.com.article/1/462214/.

[٤]- النشاط العسكري التركي المتزايد وتحفيز التحركات العسكرية الروسية، (TRT) العربية، ١٢ تموز ٢٠١٥، متوافر على الموقع: http://www.eipss-eg.org/%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A7-

كذلك، تصاعَدَ الاهتمام بالتعاون العسكري بين تركيا وجورجيا وأذربيجان في العام ٢٠١٥، فقامت قوات عسكرية تركية وجورجية وأذرية بسلسلة من المناورات العسكرية المشتركة غرب تركيا أُطْلِقَ عليها اسم "نسر القوقاز"، ترافق ذلك مع تدخل موسكو في النزاع الأوكراني. كذلك أتمت تركيا استعداداتها لتأسيس قاعدة عسكرية لها في الصومال اعتباراً من صيف العام ٢٠١٦ لتدريب الجيش الصومالي المؤلّف من ١٠ آلاف و٥٠٠ جندي على دفعات متتالية وهو العدد الذي سمحت به الأمم المتحدة. وتؤمّن هذه القاعدة العسكرية لتركيا الإشراف على موقع استراتيجي، مطلّ على حركة مرور السفن التجارية في مضيق باب المندب، والطرق المؤدية إلى كل من إثيوبيا وكينيا وإريتريا، إضافة إلى قربها من الفرص الاستثمارية في الصومال.[١]

من مظاهر تفعيل القوة الصلبة، الارتفاع الكبير في منتَجات الصناعة العسكرية التركية في عام ٢٠١٥، لتصل إلى إنتاج أسلحة بقيمة ٤,٣ مليارات دولار صدَّرت منها بقيمة ١,٣ مليار، وذلك بارتفاع نسبته ٣٥% مقارنة بالعام ٢٠١٤. وقد خطّطت تركيا لرفع قيمة صادراتها العسكرية ملياري دولار في العام ٢٠١٦، لتقفز من المرتبة الـ ١٥ إلى العاشرة عالمياً لجهة التصدير العسكري، كذلك تسعى للوصول إلى الاكتفاء الذاتي في ما خصّ الصناعات الدفاعية بشكل كامل، مع مئوية تأسيس الجمهورية التركية عام ٢٠٢٣.[٢]

فمن الطبيعي أن تتجه تركيا نحو تفعيل أدوات القوة الصلبة بسبب تعدّد الأعداء والمنافسين الداخليين والخارجيين، كداعش وحزب الاتحاد الديمقراطي في سوريا، الذين يمكنهم تهديد استقرارها الداخلي الذي يُعَدّ ركيزة مهمة لاقتصادها ولقوتها الناعمة أيضاً. فالهجمات التي تعرضت لها في الداخل التركي، أربكت موقف الحكومة أمام الرأي العام وأثّرت في السياحة والاستثمار ودفعَتْها إلى اتّباع سياسة القوة الصلبة التي ستضاعف مستوى اتهامها بمحاولة استعادة نفوذ الإمبراطورية العثمانية وسيطرتها.

---

[١]- باسم دباغ، القطب التركي في عصر القوة الخشنة يتمدّد إلى الصومال، مرجع سابق.

[٢]- أحمد مصري، الصناعات العسكرية التركية.. مراكز القوة، تركيا بوست، ١٠ كانون الأول ٢٠١٥، متوافر على الموقع:

www.turkey-post.net/p-/95472

ثالثاً: تركيا النموذج والدور الطليعيّ في الحراك العربي

تميّزت سياسة حزب العدالة والتنمية في الحكم بالثبات والاستقرار بسبب النهضة الصناعية والتجارية التي نعِمَتْ بها تركيا والتي كانت مثار إعجاب وتقدير لدى الأوساط الاقتصادية العربية التي بدأت تستثمر فيها. ومع تراجع الدور العربي الفعّال والمؤثّر في المنطقة نتيجة الحراك العربي، بدأ شعورٌ ينتشر داخل الأوساط العربية بأن العالم العربي يحتاج من جديد إلى دعم تركيا له ووقوف الشعب التركي من جديد الى جانبه ورعاية مصالحه، بالرغم من الانتقادات الكثيرة التي وُجِّهت لها بسبب مساعيها للإنضمام الى الاتحاد الأوروبي. وتبدَّدَ الموقف العربي بعد رؤية آثار الإصلاحات السياسية والاقتصادية الأوروبية، التي طبَّقَتْها تركيا خلال السنوات الأخيرة، مما جعل كثيرين من العرب يدعمون فكرة الشراكة مع الأوروبيين لعلّهم يستفيدون كما استفادت تركيا. كما إنّ غالبية الدول العربية لم تنزعج من فكرة التدخّل التركي في شؤونها الداخلية لا بل على العكس دفَعَتْها إلى ذلك.

أ- تركيا وبداية التحوّل

عملت تركيا على تعزيز علاقاتها الاقتصادية بدول الخليج العربي، حيث ارتَفَعَتْ معدلات التبادل التجاري بينهما من ملياري دولار فى عام ٢٠٠١ إلى قرابة ١٥ مليار فى عام ٢٠١٢[١]. يعود ذلك إلى التقارب فى الرؤية السياسية تجاه العديد من الملفات في المنطقة، لا سيّما الحراك العربي والملف النووي الإيراني. فبرزت تركيا كحليف إقليمي قوي لدول الخليج، تتفق معها مذهبياً وتساندها في تشكيل تحالف قوي فى وجه إيران.

أتَتْ أحداث عزل الرئيس المصرى السابق محمد مرسي في ٣٠ تموز ٢٠١٣ لتعيد خلط الأوراق من دون قطع العلاقات. عارضت تركيا وقطر الانقلاب، في حين دعمت دول الخليج هذا التحرك، من دون أن يؤثر ذلك في تدهور علاقات تركيا بكل من السعودية والإمارات والبحرين حرصاً على مصالحها فى المنطقة، ما أدّى الى خسارة تركيا معظم حلفائها الإقليميين، وتراجع دورها في المنطقة بصورة ملحوظة نتيجة التطورات التي يشهدها الداخل التركي.

---

[١]- منى علي، موقف تركيا فى خريطة تحالفات ما بعد الربيع العربي، ٢٩ آب٢٠١٤، متوافر على الموقع: http://fekr-online.com/index.php.

فبعد تبنّي حزب العدالة والتنمية سياسة خارجية تعطي الأولوية القصوى للتكامل والتعاون مع الدول الإقليمية، وبعد أن أصبحت سياسة "صفر مشاكل" بمثابة حجر الأساس في منهج السياسة الخارجية التركية، بالإعتماد على الدبلوماسية المتعدِّدة المستويات والأبعاد على المستوى الإقليمي والدولي[١]، تزايدت قوة تركيا الاقتصادية ودورها كوسيط سلام في المنطقة، فبدأت تنوِّع أنشطتها السياسة الخارجية مع مختلف المناطق[٢] وتعمِّق علاقاتها مع الشرق الأوسط، ما أعتُبِرَ تغييراً في المحور الجيو-إستراتيجي وانصرافاً عن التحالف الطويل المنتظم مع الغرب وسبّب انتقادات حادّة من أطراف داخلية وخارجية، إلاّ أنّها حافظت في المقابل بنجاح على سياسة المشاكل الصفرية كمحدّد رئيس لأنشطة سياستها الخارجية.

ساهم الحراك العربي في إحداث تغيير في كل من السياسة الخارجية التركية والدور الذي تلعبه أنقرة في السياسة الإقليمية. فبعد أنْ كانت تخطِّط لتكثيف علاقاتها مع الدول العربية وتحاول تحقيق نموذج " التكامل الإقليمي" عبر إلغاء تأشيرات الدخول مع عدد من الدول العربية، وتأسيس "مجالس تعاون استراتيجي رفيعة المستوى" مع الدول الإقليمية الرئيسة، فَرَضَ الحراك العربي تغييراً على البيئة الاستراتيجية التركية التي تحولت من الإستقرار إلى الفوضى البنيوية والتي يمكن تعريفها بـ"حالة من الاضطراب" تأثرت مباشرة بالأزمة في كل من سوريا ومصر وليبيا واليمن وتونس والعراق[٣].

ب- <u>الموقف التركي حيال الحراك العربي</u>

مع بروز الحراك الذي شهدته الدول العربية، في بداية عام ٢٠١١، برزت تساؤلات عديدة حول أدوار مختلف الفاعلين فيها، إقليمياً ودولياً، لا سيّما دور تركيا التي تعدّ

١- Murat Yesiltas, “Soft Balancing in Turkish Foreign Policy: The Case of theIraq War 2003, Perception: Journal of International Affairs,Spring-Summer,2009,pp25-51

٣- Bulent Aras, Turkey’s Rise in the Greater Middle East: Peace building in the periphery, vol 11, n 1, March, 2009, pp 29-41.

٣- Ziya Onis, Turkey and Arab spring: Beteween Ethics and Self interest,insight turkey, vo; 14, no 3,pp 45-63.

جزءاً رئيساً من منطقة الشرق الاوسط بشكل عام والمنطقة العربية بشكل خاص، والتي ترتبط تاريخيّاً ودينيّاً مع المنطقة العربية بحُكْم الحضارة والارتباط التاريخي المشترك.[١] شهدت السياسة الخارجية التركية اهتماماً متزايداً في قضايا منطقة الشرق الأوسط، وعزّز هذا الإهتمام ما شهدته تركيا من تطورات إيجابية في أبعادها الاقتصادية، لا سيّما بعد نجاحها في احتلال حجم الناتج المحلي الإجمالي المرتبة الأولى بين اقتصادات المنطقة العربية والسادسة عشرة على المستوى العالمي. ترافق ذلك مع زيادة حضور الدور التركي في العديد من القضايا العربية، سواء في ما خصّ القضية العراقية، أو الصراع العربي –الإسرائيلي، أو حتى أزمة البرنامج النووي الإيراني.[٢]

أحدَثَ وصول حزب العدالة والتنمية الى الحكم منذ عام ٢٠٠٢، تحوّلاً كبيراً في السياسة الخارجية التركية، وراح صنّاع القرار السياسي التركي يتطلعون الى تبنّي تركيا سياسة خارجية مبنيّة على مبدأ العمق الاستراتيجي، الذي نادى به " أحمد داود أوغلو"، وعلى بناء علاقات ايجابية مع جميع دول العالم سواء في آسيا وإفريقيا وأميركا اللاتينية وأوروبا [٣]، وانتهاج سياسة خارجية فعّالة ومؤثرة في جميع القضايا الإقليمية والعالمية، من خلال اللجوء الى القوة الناعمة والانفتاح على دول الجوار لتحقيق مصالحها الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية. وبذلك، تحوّلت سياسة تركيا الخارجية الى مشروع تركي للشرق الاوسط[٤]، وحققت التوافق بين مصالحها الخاصة ومصالح القوى الإقليمية المتعددة. ولعلّ الموقف التركي من الحراك العربي خير دليل على تطبيق تلك السياسة من خلال سعيها إلى المحافظة على أجواء الاستقرار في المنطقة حتى لا تتأثر سلباً علاقاتها ومصالحها الاقتصادية مع الدول العربية.

---

[١]– احمد البرصان واخرون، مشاريع التغيير في المنطقة العربية ومستقبلها، مركز دراسات الشرق الاوسط، الاردن، ٢٠١٢، ص٤٦٦.

[٢]– بولنت أراس وبينار أكبينار، السياسة الخارجية الجديدة لتركيا وانعكاساتها على الشرق الأوسط، مجلة شرق نامه، مركز الشرق للدراسات الإقليمية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠١٠، متوافر على الموقع: http://digital.ahram.org.eg/Policy.aspx?Serial=643498

[٣]– أحمد داود أوغلو، العمق الاستراتيجي، موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة: محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، مركز الجزيرة للدراسات والدار العربية للنشر، الدوحة، ٢٠١٠ ، ص – ص ٤٤٦– ٥٠٠.

[٤]– احمد البرصان واخرون، مصدر سبق ذكره، ص ٤٦٧ .

ج- الحراك العربي والامتحان الصعب

شكّلت أحداث الربيع العربي، امتحاناً صعباً لتركيا حول كيفية التوفيق بين مصالحها الاقتصادية الضخمة وعلاقاتها السياسية الجيدة مع الأنظمة العربية في المنطقة من جهة وبين واجبها في دعم الحراك العربي من جهة أخرى، وخصوصاً بعد تسويق نفسها كإحدى الديمقراطيات الرائدة، وإفرازها قوى إقليمية جديدة منافِسة لها كمصر والسعودية، ممّا دفع السياسة التركية الى التدخّل في الشؤون الداخلية للدول العربية[١]. فتعاملت مع الحراك بمعايير متغيّرة ومتناقضة وفقاً لمصالحها السياسية، ابتداءً من الأحداث في تونس، مروراً بأحداث مصر وصولاً الى الثورة السورية، وهو ما أعتُبِرَ تحوّلاً نوعياً في السياسة الخارجية التركية نحو التدخل المباشر في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وسابقة في العلاقات بين الدول في المنطقة.[٢] وفي الوقت الذي تحفَّظَت فيه تركيا إزاء تدخل الناتو في ليبيا وبَدَتْ أقرب إلى تبنّي المساهمة في جهود الإغاثة الإنسانية، والإبقاء على قنوات مفتوحة مع طَرَفيْ الصراع لأداء دور الوسيط، جاء موقفها أكثر حذراً في حالة البحرين، حيث اكتَفَتْ بدعوة الأطراف كافة الى ضبط النفس، والقيام بالإصلاحات اللازمة والتحذير من الانقسام السنّي الشيعي في المنطقة. بينما تراجع دورها في أحداث اليمن وتجنّبَت التدخّل المباشر، واكتَفَتْ فقط بمناشدات عامة لتحسين مستقبل اليمن من خلال التحوّل الديمقراطي، وعبَّرَتْ عن دعمها المبادرة الخليجية للانتقال التدريجي للسلطة. ومع تطور الأوضاع في سوريا، سعت تركيا الى الجمع بين حماية النظام ودعمه من جهة، والتعاطف مع الثوار وتأييد مطالبهم من جهة أخرى، الى أن تطوّر الوضع إلى المطالبة بتنحّي الرئيس الأسد عن السلطة[٣]، والتهديد بأن أنقرة لا تستطيع أن تقف في مواجهة المجتمع الدولي في حال اتخاذ أي قرارات ضد سوريا. ترافق ذلك مع أنباء عن عزم تركيا على التدخّل عسكرياً في سوريا لإقامة حزام أمني يحول دون امتداد أي فوضى إلى الداخل التركي ونشوء جيوب كردية داخل سوريا

---

[١]- محمد الخليفي، تركيا والربيع العربي: التحولات الدراماتيكية في السياسة الخارجية، صحيفة القدس، العدد الصادر في ٢٠١٣/٣/١٢، متوافر على الموقع: http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=76512

[٢]- محمد نور الدين، أين أصاب أردوغان وأين أخطأ؟ صحيفة السفير اللبنانية، العدد الصادر في ٢٠١١/٢/٣، متوافر على الموقع:/www.saidacity.net/news/69178

[٣]- محمد الخليفي، تركيا والربيع العربي: التحولات الدراماتيكية في السياسة الخارجية، مرجع سابق.

على المدى المتوسط على غرار العراق[1]. هذا التناقض في المواقف التركية يعود الى مصالح تركيا الاقتصادية وإلى الارتباك في السياسة الخارجية التركية ويؤشر الى التخلّي عن نظرية العمق الإستراتيجي[2].

[1]– محمد نور الدين، تركيا والربيع العربي صعود العثمانية الجديدة وسقوطها، مرجع سابق، ص٧٤.

[2]– محمد نور الدين، العودة الى التوازن ممكنة؟ جريدة الخليج، العدد الصادر في ٢٠١٢/١/٢٥، متوافر على الموقع:

http://www.marefa.org/index.php/%D9%85%D8%AD%D9%85%D8%AF_%D9

خلاصة الفصل الأوّل

تنبع أهمية تركيا من موقعها الجيو– استراتيجي الذي منحها القدرة على التفاعل الحيوي في المحيط الإقليمي، بحيث تأثّرت وأثّرت في العناصر السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافيّة القائمة على تخومها، ما جعلها تتمتّع بعلاقات سياسية جيّدة مع دول منطقة الشرق الأوسط وبتعاون استراتيجي مع روسيا، الولايات المتحدة الأميركية والدول الأوروبية، من خلال سياساتها الإنفتاحية وعضويّتها في حلف الناتو إضافةً إلى محاولتها الانضمام إلى الإتحاد الأوروبي.

هذا وبعد استلام حزب العدالة والتنمية الحكم عام ٢٠٠٢، استعادت تركيا حنينها العثماني، وأخذت تسعى لتشكّل عمقاً إستراتيجياً عمل على تنفيذه أحمد داوود أوغلو، ما ساهم في تنامي الدور السياسي التركي وفي تعزيز الاقتصاد وتنشيط التبادل التجاري ونقل الطاقة مع الدول العربية والإقليمية والغربية. فبات الاقتصاد التركي الأكثر ديناميكية بين اقتصادات الجوار الأوروبي الذي تأثر بأزمات اليورو، والدول العربية وإيران اللتين تأثرتا بالهزات السياسية، وانعكس ذلك على رفاهية المجتمع التركي وعلى معدلات النمو الإقتصادي.

في مقابل ذلك، رسّخت سياسة الانفتاح الداخلية التي إتّبعها حزب العدالة والتنمية تجاه الأكراد والتفاوض معهم وإصدار القوانين التي تمنح الأقليات بعض الحقوق المحرومين منها، قناعة لدى الحزب في أن الإستقرار الداخلي التركي لا يمكن أن يتوفر إلا عبر الحلّ العادل للقضية الكردية.

تطوّرت العلاقات التركية الأميركية بعد استلام حزب العدالة والتنمية، وبلَغَتْ ذروتها في نهاية عام ٢٠٠٧ وبداية عام ٢٠٠٨، فتعَمّقَتْ العلاقات الاقتصادية والأمنية بينهما وارتفع مستوى الدعم العسكري واللوجستي كما تزايدَتْ المناورات العسكرية المشتركة. كذلك ساهَمَ الحراك العربي في رفع مستوى التنسيق بين تركيا والولايات المتحدة الأميركية، خصوصاً خلال الأزمة السورية وبعد اتفاق الطرفان على إقامة منطقة عازلة داخل سوريا لحماية اللاجئين السوريين.

كان لبروز الحراك العربي وانفلات حركية التطرّف الديني تأثير على تبدّل السياسة الخارجية التركية تجاه الدول العربية والإقليمية والدولية، وعلى رفع مستوى تدخّلها في الشؤون الداخلية للدول المجاورة. فتعاملت مع الثورات العربية المتنقّلة وفقاً لمصالحها السياسية، وراهنت على تعاظم نفوذِها ودورِها الإقليميين في مواجهة الدور المصري، فتحوّلت سياساتها من القوّة الناعمة إلى القوة الصلبة واضطلعت بدور ريادي في تغذية الحراك وتنميته بعد استشعارها لاقتراب الخطر من حدودها وتهديده لأراضيها من قبل حزب العمال الكردستاني وتنظيم داعش.

الفصل الثاني: تحدّيات الدور التركي في ظل الحراك العربي

واجهت السياسة الخارجية التركية في الشرق الأوسط عدداً من العقبات الجديدة الناتجة من أحداث الحراك العربي. وقد استخدم مهندسو سياستها وبصورة خاصة كلّ من رجب الطيب أردوغان وأحمد داوود أوغلو، أدواتٍ سياسية جديدة عبر التدخّل في الحراك من خلال دعم التيارات الإسلامية وتجديد الصراع مع حزب العمال الكردستاني، وذلك بغية الحدّ من الآثار السلبية للحراك على الطموحات الإقليمية لتركيا وعلى دورها المستقبلي في الشرق الأوسط.

القسم الأول : دوافع التدخّل التركي في الحراك العربي

تردّدت تركيا كثيراً في كيفية الاستجابة للحراك العربي، شأنها شأن معظم حكومات دول العالم، فاختارت في البداية الوقوف الى جانب المطالب الشعبية المشروعة في هذه الدول[1]، وهذا ما تسبَّبَ بانتهاء العمل بسياسة أوغلو المتعلقة بـ"تصفير المشكلات مع الجيران". وبالرغم من خطورة التطورات الجارية في الجوار، لا سيّما في سوريا، لم يكن بمقدور أنقرة البقاء بمنأى عن الأحداث الجارية، ما وضع تحدّياً أمام الحكومة التركية للموازنة بين علاقاتها السياسية ومصالحها الاقتصادية مع الأنظمة الحاكمة في المنطقة من جهة، والوقوف بجانب حقوق الشعوب في مواجهة أنظمتها من جهة أخرى.

الفقرة الأولى: الحراك العربي وتداعياته الاقتصادية والأمنية على تركيا

مثّلت أحداث الحراك العربي تحدّيًا حقيقيًّا أمام السياسة الخارجية التركية التي أوقعها في مأزق، فكان عليها المواءمة ما بين مصالحها الاقتصادية وعلاقاتها السياسية مع الدول العربية من جهة، والتزامها الأخلاقي تجاه نصرة الديمقراطية وحقوق الشعوب في أنظمة سياسية ديمقراطية تحقّق العدالة والإنصاف لمجتمعاتها وتقضي على سنوات القمع والاستبداد من جهة أخرى. وخلال محاولات تركيا تحقيق تلك الموازنة، جاءت مواقفها متعددة ومتباينة ما بين التزام الحياد، التردد وتبديل المواقف وطرح المبادرات، إلى أن جاءت الأزمة السورية لتجسّد انتهاءً لمبدأ " تصفير المشكلات مع

[1] – مراد يشيلطاش، إسماعيل نعمان تيلجي، السياسة الخارجية التركية في ظل التحولات الإقليمية، الدوحة، مركز الجزيرة للدرسات، ١٦ كانون الثاني ٢٠١٣، ص٤.

الجيران"، والتكيّف مع التغيرات الحاصلة في الشرق الأوسط بالطريقة المناسبة التي تحقّق مصالح تركيا في المنطقة سياسياً وعسكرياً واقتصادياً.[١]

أولاً: الحراك العربي وانعكاساته الاقتصادية

خفّف مشهد التغيير في الوطن العربي، اندفاعةَ الاقتصاد التركي الذي لم يمرّ على تعافيه مدة طويلة، خصوصاً وأن الدول العربية هي التي استحوذت على القسم الأكبر من حجم الصادرات التركية، كما إنّ عدم استقرار أي من تلك الدول قد أثّر سلباً في هذه الصادرات وفي قتصاد الدولة ككل[٢]، مع ما استتبع ذلك من جهود تركية للمحافظة على الإقتصاد وتطويره.

أ- تداعيات الحراك العربي على الاقتصاد التركي

عانت تركيا من خسائر اقتصادية في علاقاتها مع دول الربيع العربي، فتراجعت صادراتها خلال الأشهر الثلاثة الأولى من العام ٢٠١١ بنسبة ٢٤% الى كل من مصر واليمن، ٢٠% الى تونس، ٤٣% الى ليبيا و ٥% الى سوريا، فضلاً عن خسائر المتعاقدين وشركات البناء التركية في ليبيا التي تشكّل السوق الثانية للمتعاقدين الأتراك في الخارج بعد روسيا، مع وجود أكثر من ١٢٠ شركة تركية عاملة في ليبيا تقريباً. هذا ما دَفَعَ الحكومة التركية الى البحث عن أسواق جديدة واعتماد سياسة تجارية لإصلاح اقتصادي جدّي. فعمدت الى زيادة الصادرات الى دول أخرى، كإيران والعراق والإمارات، كما أعلن تجمُّع المصدِّرين الأتراك عزمه على تعزيز الصادرات التركية شرقاً نحو الهند وأندونيسيا والصين لزيادة تنويع وجهات الصادرات التركية.[٣] دَفَعَ هذا الوضع الاقتصادي رئيس الوزراء التركي إلى زيارة دول الربيع العربي على رأس وفد وزاري عالي المستوى برفقة بعض رجال الأعمال، حرص خلالها على تأكيد استعداد

---

[١]- علي جلال معوض، الارتباك: تحليل أولي للدور التركي في ظل ثورات الربيع العربي، مرجع سابق، ص٦٣.

[٢]- معمر فيصل خولي، الاقتصاد التركي في ظل حكومة العدالة والتنمية: من الانهيار إلى الانتعاش، ٥ تشرين الثاني ٢٠١٤، متوافر على الموقع:

http://rawabetcenter.com/archives/category/%d%٨a%٧d%٨b%٥d%٨af%d%٨a%٧d%٨b%١d%٨a%٧d%٨aa-%d%٨a%٧d%٨٤%٩d%٨٥%٩d%٨b%١d%٨٣%٩d%٨b٢

[٣]- أحمد الشلقامي، الدور الإقليمي التركي في ظل ثورات الربيع العربي،٢٠١٤/٩/١٩، متوافر على الموقع:www.turkpress.co/news

تركيا للمساهمة في إعادة أعمارها وإمدادها بخدمات الاتصالات، والمشاركة في قطاع التشييد والبناء. كذلك، أُعلن عن رغبة تركيا في مضاعفة استثماراتها في مصر من ١،٥ مليار دولار إلى ٥ مليارات بين العامين ٢٠١٣ و ٢٠١٥، وفي زيادة المبادلات التجارية من ٣،٥ مليارات إلى ٥ مليارات قبل نهاية عام ٢٠١٢ وإلى ١٠ مليارات بحلول عام٢٠١٥. ومن شأن ذلك أن يزيد الروابط السياسية والاقتصادية بين البلدين، ويضاعف إمكان تحقّق نبوءة رجب طيب أردوغان بأن تكون أنقرة مفتاح القاهرة إلى أوروبا وأن تكون القاهرة مفتاح أنقرة إلى أفريقيا[١].

وما زاد مخاوفَ تركيا تأثيرُ أحداث المنطقة الملتهبة في ارتفاع أسعار النفط عالمياً، مع ما يسبّبه من ارتفاع معدل العجز في الميزان التجاري، نظراً إلى اعتماد تركيا على استيراد أكثر من ٩٠ % من حاجاتها من الخارج، في وقت عانى فيه الاقتصاد التركي من صعوبات وانخفض النمو الاقتصادي إلى ٢,٢ % خلال عام ٢٠١٢.[٢]

ب- <u>الحراك العربي والجهود الاقتصادية التركية</u>

ساعدت الاتفاقيات التجارية التي أبرمَها رجال الأعمال الأتراك خلال زيارتهم لمصر برفقة رئيس الوزراء التركي، على زيادة إقبالهم على الاستثمار في كل من مصر وتونس باعتبارهما الدولتين اللتين شهدتا استقراراً نسبياً، ما أدى إلى ارتفاع قيمة الصادرات التركية إلى مصر خلال عام ٢٠١١ بنسبة ٢٣ %، وفي تونس بنسبة ١٢,٣%، مقارنة بالعام ٢٠١٠، في حين تراجع حجم الصادرات التركية إلى ليبيا بنسبة ٦٣%، الى اليمن بنسبة ١٥%، وإلى سوريا بنسبة ١٤% مقارنة بالعام ٢٠١٠ بسبب الأحداث في هذه الدول. كذلك تضرَّرَتْ التجارة التركية مع دول الخليج بشكل كبير بعد توقف حركة الترانزيت عبر الأراضي السورية، التي كان يعبرها سنوياً نحو ٨٥ ألف شاحنة محمَّلة بالبضائع إلى السعودية ودول الخليج الأخرى.[٣]

وبعد إعلان الحكومة الليبية تقديم فرص استثمارية بقيمة ١٠٠ مليار دولار للشركات التركية وبعد قرار منحها استثمارات في قطاع التشييد والبناء بقيمة ١٥ مليار، زاد حجم

---

[١]- محمد عبد القادر، تركيا في شرق أوسط جديد، مرجع سابق.

[٢]- المرجع السابق.

[٣]- رانيا طاهر، الدور الإقليمي التركي في ظل الثورات العربية، ٢٠١٤/٠٩/١٧متوافر على الموقع، http://www.umayya.org/uncategorized/4591

الصادرات التركية اليها لا سيّما بعد استكمال خط "RORO" الملاحي بين ميناءَيْ مرسين والإسكندرية المصريين، والذي قد يجعل مدينة الإسكندرية بوابة تركيا إلى الدول العربية وأفريقيا.[١]

تأثّرت مواقف تركيا حيال " الحراك العربي" بمصالحها الاقتصادية في المنطقة، فساندت الثورتين المصرية والتونسية بسبب انخفاض حجم استثماراتها، بينما وقفت الى جانب القذافي في ليبيا بسبب بلوغ استثماراتها فيها حوالى ١٥ مليار دولار، وتشكيل السوق الليبي السوق الثاني للمتعاقدين الأتراك في الخارج بعد روسيا، مع وجود حوالى ١٢٠ شركة تركية في ليبيا، حيث بلغ التبادل التجاري بين الدولتين ٩،٨ مليار دولار في العام ٢٠١٠. وقد ارتفعت صادرات تركيا إلى ليبيا لتبلغ ملياري دولار في العام نفسه، وربما ذلك ما دفع أردوغان لزيارة ليبيا قبل مقتل القذافي في العام ٢٠١١، وأداء صلاة الجمعة وسط المتظاهرين في ساحة الشهداء بطرابلس، وإلقاء خطبة عليهم. وبعد الثورة الليبية، نالت الشركات التركية حتى عام ٢٠١٣ استثمارات بقيمة ١٠٠ مليار دولار، ودخل ١٦٠ مشروعاً استثمارياً تركياً حيّز التنفيذ في ليبيا. وتُعْتَبَرْ تركيا الدولة الثانية من حيث العقود في ليبيا بعد الصين بحسب أرقام عام ٢٠١٤، بمشاريع بلغت قيمتها ٢٨ مليار دولار.[٢]

ج- <u>الأزمة التركية وانعكاساتها الاقتصادية</u>

ساهمت الأزمة السياسية في تركيا نتيجة الحراك العربي، لا سيّما مع تصاعد الملفان الكردي والانخراط في مواجهة داعش داخل سوريا، في تدهور الليرة التركية وخسارة ما

---

[١]- محمد عبد القادر خليل، حسابات أنقرة: التداعيات الاقتصادية لسياسة تركيا تجاه دول الربيع العربي، القاهرة: المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية، ١ تشرين الأول ٢٠١٢، متوافر على الموقع: http://rouyaturkiyyah.com/%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%82%D9%84%D9%8A%D9%85%D9%8A-

[٢]- محمود الواقع، تركيا وليبيا.. دعم الميليشيات للحفاظ على آخر معاقل الإخوان، المصري اليوم، ٢٠١٥/٢/١٨، متوافر على الموقع: http://www.almasryalyoum.com/news/details/660007 .

يقارب ١٣% من قيمتها، وانخفاضها أمام الدولار، الذي بات يساوي ٣ ليرات بعد أن كان يساوي ما قيمته ٢،٦٦ ليرة تركية.[١]

فعلى وقع المخاطر السياسية الإقليمية والدولية وبسبب استمرار الاضطرابات السياسية وفشل خطة السلام مع حزب العمال الكردستاني، إضافة الى الهجمات الإرهابية الخطيرة في عدد من الدول العربية ووصول شظاياها إلى تركيا، ومشاكل الفساد والفشل في الإصلاح الاقتصادي الداخلي، استمرّ تراجع الاقتصاد التركي الذي لم تبلغ نسبة نموّه ١،٦ % خلال الربع الأول من العام ٢٠١٥ مقابل ٢،٦ % في العام ٢٠١٤، بعد أن كان يحقّق نسبة نموّ بين ٧ و ٩% خلال معظم السنوات بين ٢٠٠٢ و ٢٠١١.[٢]

ومع استمرار الاضطرابات في العالم العربي ووصولها إلى تركيا، وفي ظل ضعف الأسواق الروسية والآسيوية وتباطؤ النمو الاقتصادي في الاتحاد الأوروبي، لم يكن أمام تركيا أي فرصة لزيادة صادراتها ودفع عجلة اقتصادها. كذلك، فإنّ ثغرات النظام القضائي التركي واستشراء الفساد، إضافة الى الاضطرابات الداخلية وتعاظم المشكلة الكردية قد زعزعت ثقة المستثمرين ورجال الأعمال بمناخ الاستثمار ومستوى الشفافية في عقد الصفقات الاقتصادية، ما انعكس تراجعاً في الاستثمارات الخارجية إلى تركيا بنسبة ٢٣% خلال عام ٢٠١٤.[٣]

ثانياً: العثمانية الجديدة والدعم التركي للتيارات الإسلامية

ظهر مفهوم العثمانية الجديدة[٤] في منتصف الثمانينيات، في فترة الرئيس تورغوت أوزال لوصف سياسته التجديدية، وإفساحه المجال لنموّ التيار الإسلامي. ويرى أنصار هذا التيار،

١- رستم محمود، الانعكاسات الاقتصادية الأزمة السياسية في تركيا، جريدة الحياة، ٣٠ أيلول ٢٠١٥، متوافر على الموقع:
http://www.alhayat.com/Opinion/Writers/11404284/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9

٢- ابراهيم محمد، هل ولّت المعجزة الاقتصادية التركية؟ متوافر على الموقع:
http://www.dw.com/ar/%D9%87%D9%84-%D9%88%D9%84%D9%91%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D8%AC%D8%B2%D8%A9-

٣- متوافر على الموقع:
http://www.skynewsarabia.com/web/article/754882/%D8%A7%D9%84%D8%A7

٤- لا تعني نظرية العثمانية الجديدة اتباع السياسات التوسعية للدولة العثمانية، ولا العودة للماضي، وإنما تعني المصالحة مع الذات والإعتزاز بالماضي العثماني المتعدد الثقافات والأعراق، واستبطان حس العظمة والكبرياء

ومنهم أحمد داود أوغلو، أنّ السبب في تراجع تركيا خلال الحقبة الماضية يعود إلى انتهاجها سياسة القطيعة مع ماضي تركيا العثمانية وعمقها الاستراتيجي عن حاضر الجمهورية الكمالية ومحيطها الإقليمي، التي عمّقت الانقسام بين العلمانية والإسلامية، وغلّبت الأمن على الحرية، وأحدثت أزمة هوية في أوساط النخب التركية، خصوصاً بعد أن تبيّن فشل العسكر في فرض هوية جديدة بالقوة على المجتمع من أعلى هرم السلطة التي أمسكوا بها. ومنذ فوز أردوغان برئاسة وزراء تركيا وصعود نجم حزب التنمية والعدالة، تصاعَدَ الحديث عن مفهوم العثمانية الجديدة والدعم التركي المتصاعد للتيارات الإسلامية المتشدّدة وما خلّفه من مأزق للسياسة الخارجية التركية.[١]

أ- <u>العثمانية الجديدة ومأزق العلاقات التركية العربية</u>

العثمانية الجديدة هي رؤية تحدّد هوية تركيا، وقد بدأت في النمو في عهد تورغوت أوزال خلال ثمانينات القرن الماضي، وارتكزت على ثلاثة أسس. أوّلها أن تتصالح تركيا مع ماضيها العثماني والإسلامي المتعدّد الثقافات والأعراق، وثانيها الإحساس بالثقة بالنفس والتخلّص من الشعور بالضعف وثالثها الاستمرار في الانفتاح على الغرب والاندماج مع الشرق في الوقت نفسه. على المستوى الداخلي، تعني العثمانية الجديدة إعادة الاعتبار الى مبادئ المواطنة التركية من خلال احترام العلمانية وافساح المجال أمام المبادرات المجتمعية الحرّة للمشاركة في صناعة السياسات العامة. أما على المستوى الخارجي، فتعني المزج بين القوة الليّنة والخشنة واستخدامها بتوازن لتحقيق أهداف السياسة الخارجية التركية.[٢]

تعرّضت الساحة السياسية التركية قبل اندلاع الحراك العربي، لتحوّلات داخلية وخارجية أثّرت سلباً في صورة حزب العدالة والتنمية داخل تركيا وخارجها وعلى الحوار العربي

العثماني والاستمرار في الانفتاح على الغرب، مع إقامة علاقات متينة مع الشرق الإسلامي الذي تنتمي إليه. كذلك تعني الاعتماد على القوة الناعمة لا الخشنة في السياسة الخارجية، مع علمانية أقل تشدُّداً في الداخل، ودبلوماسية نشطة في الخارج .

[١]- عادل القاضي، داوود أوغلو ونظرية "العثمانية الجديدة" إحياء الانتماء الحضاري للإسلام أم إعادة الهيمنة؟ مركز التأصيل للدراسات والبحوث، ٢٧ رجب ١٤٣٨متوافر على الموقع: www.rpcst.com/news.php?action=listnews.

[٢]- محمد عبد القادر، العرب وتركيا تحديات الحاضر ورهانات المستقبل، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الثانية، ٢٠١٥، بيروت، ص٤٧٥.

التركي الذي تسبّبت سياسته بإعاقته. أرادت تركيا تفعيل دورها الجيوسياسي وتزعّم العالم السني، عبر الموازنة بين الحرية والأمن، والتأثير في دول الجوار عبر الأسلمة والعثمنة متّبعة سياسة خارجية متعددة الأبعاد ودبلوماسية متناغمة، غير متناقضة في نهجها، أساليبها وغاياتها بعد تصفية المشكلات مع دول الجوار. وبعد فشل تطبيق هذه المبادئ في الحوار العربي التركي، مرّت العلاقات التركية العربية بأسوأ مراحلها، خصوصاً وأن حزب العدالة والتنمية قد نسج خيوطها على قاعدة مصالح أيديولوجية دينية مرتبطة بإعادة إنتاج " الخلافة الإسلامية". هذا ما بدا واضحاً مع خيار تورّط تركيا في دعم الإخوان المسلمين في مصر وتونس وفي الحرب الأهلية في سوريا لتأمين سلطة تابعة لها، إضافة الى الدعم اللامحدود للإسلام السياسي واستغلال الحراك العربي لتوسيع نفوذها واستمرارها في توجيه اتهاماتها لدول خليجية بمحاولتها استهداف حزب العدالة والتنمية الحاكم في تركيا.

حاولت تركيا، تحت مزاعم مساندة التحوّل الديمقراطي في العالم العربي، نشرَ النزعة العثمانية الجديدة، عبر الترويج للنموذج الإسلامي التركي بطريقة مماثلة لما تقوم به إيران باتِّباعها مبدأ "تصدير الثورة الإسلامية" في المنطقة، ما جعل الحكومة التركية عاجزة عن فتح شراكة استراتيجية في العلاقات العربية التركية، لفتح توازنات جديدة في منطقة الشرق الأوسط.[١]

ب- <u>مأزق السياسة الخارجية التركية</u>

تحكّمت التفاعلات السياسية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية الداخلية في محدّدات السياسة الخارجية التركية، وأثّرت في رؤية الحكومة التركية في معالجة القضايا المحيطة بها في الشرق الأوسط، الأمر الذي فرض معه استشراف أخطاء الخيارات التركية في العالم العربي. فاستنفر حزب العدالة والتنمية خطاب "الهوية الإسلامية" و"الإرث العثماني لتركيا" محاولاً استرجاع زعامته في الأراضي العثمانية السابقة، وإحياء الكومنولث العثماني من جديد على قاعدة الاهتمام بالدول الواقعة في المنطقة، ومتّبعاً سياسة الإنفتاح على الدول العربية المجاورة. فسوَّق خطاباً إعلامياً وأسَّسَ قناة

---

[١]- حسن مصدق، العثمانية الجديدة وإخفاق الحوار الاستراتيجي التركي العربي، بحث جامعي، مركز أنظمة الفكر المعاصر، جامعة السوربون، نُشر في ٢٠١٥/٨/٢٩، ص٦.

تركية موجهة إلى العالم العربي، كما أطلق العديد من المواقع الإلكترونية التركية بالعربية وفتح أقساماً خاصة بالعالم العربي في الجامعات التركية. كذلك رفع كل العوائق الإدارية الخاصّة بسفر المواطنين العرب إلى تركيا، ما أدّى الى ازدياد أعداد السائحين العرب. وقد ظهرت تركيا بمظهر النصير للقضايا العربية والإسلامية خلال بعض الأحداث السياسية التي عصَفَتْ بالمنطقة العربية كالحرب على العراق واحتلاله والعدوان الإسرائيلي على غزة، لكنّها فشلت في تحقيق نقلة نوعية على مستوى السياسة الخارجية، سواء على الصعيد الأوروبي أو على الصعيد العربي، بعد أن تحوَّلَتْ إستراتيجية " تصفير المشاكل" إلى مليون من المشاكل المعقّدة والأكثر حدة من سابقاتها. فقد إتُّهِمَتْ تركيا بمحاولتها إرجاع نفوذها العثماني القديم في المنطقة. ففي مصر مثلاً، دَعَمَ الرئيس رجب طيب أردوغان حكم الرئيس المعزول محمد مرسي، وجماعة "الإخوان المسلمين"، كما دَعَمَ المعارضة السورية المسلحة المعتدلة، من أجل إسقاط نظام بشار الأسد. كذلك ساءت علاقات تركيا بروسيا بعد قبولها مشروع الرادار الأميركي المضادّ للصواريخ على أراضيها والذي اعتبرته روسيا موجَّهاً إليها. أما بالنسبة إلى إيران فلم يقتصر الخلاف على الملف السوري فقط، بل وَصَلَ إلى اليمن، بعد أن دَعَمَتْ تركيا عملية "عاصفة الحزم" بقيادة السعودية ضد النفوذ الإيراني في اليمن والممثّل في الحوثيين، ما سبب تعرّض أردوغان لهجوم مسؤولين إيرانيين.[1]

ج- <u>ملامح العثمانية الجديدة</u>

إرتكزت مبادئ السياسة التركية الخارجية تجاه الدول العربية على عدم التدخّل في السياسات الداخلية لدول الشرق الأوسط، والابتعاد عن الصراعات الداخلية داخل أي دولة عربية والتورط في سياساتها الداخلية، مع الحفاظ على علاقات سليمة ومستقرة مع الدول العربية كافة بهدف تطوير روابط اقتصادية ومالية قوية مع الشرق الأوسط، في وقت تعمَّقَتْ فيه علاقاتها الاقتصادية والسياسية مع الإتحاد الأوروبي.[2]

---

[1]- كريم مجدي، ما هي "العثمانية الجديدة" التي تتهم بها إيران دائما تركيا بتبنيها؟ ٢٠١٥، متوافر على الموقع: www.elwatannews.com/news/details/702831

[2]- أرسين كالايسي أوغلو، السياسة الخارجية التركية إزاء الأمن الإقليمي والتعاون في الشرق الأوسط، سلسلة كتب المستقبل العربي٢٠، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، ص ٢٣٦-٢٣٧.

إلا أنه، ومع بداية ثورات الربيع العربي، خَرَقَتْ تركيا أغلب هذه المبادئ، لا سيما تلك المتعلقة بعدم التدخل في السياسات الداخلية لدول الشرق الأوسط، فَدَعَمَتْ الثورة التونسية عند قيامها، ووطَّدَتْ علاقاتها السياسية والاقتصادية مع النظام التونسي الجديد عبر اتفاقيات سياسية واقتصادية ومذكّرات تفاهم[١]، كما طالبت النظام المصري في عهد الرئيس حسني مبارك بالإستجابة للمطالب الشعبية وإدخال الإصلاحات الضرورية قبل خروج الأوضاع عن السيطرة، ثم انتقَلَتْ لاحقاً الى انتقاد النظام والمطالبة برحيل الرئيس. وقد اعتُبِرَ هذا التحوّل في السياسة الخارجية التركية تدخّلاً مباشراً في الشؤون الداخلية للدول العربية[٢]، في حين تحفّظت تجاه التدخّلات الأجنبية الفرنسية والأطلسية في ليبيا وعارضت فرض العقوبات، ثم عادت وتدخّلت للمساهمة في عمليات الإغاثة بهدف لعب دور الوسيط بين الأطراف الليبية من دون المشاركة في العمليات العسكرية التي كان يقوم بها الناتو حفاظاً على استثماراتها في ليبيا والتي بلغت ٣٠ مليار دولار في قطاع البناء والعقارات. وقد طالبت بعدها بتنحّي الرئيس الليبي واعترفت بالمجلس الانتقالي الليبي، كذلك قدّمت مساعدات نقدية للمساهمة في دفع الأجور والرواتب.[٣]

أما في البحرين، فقد اكتفَتْ تركيا في دعوة الأطراف الى ضبط النفس وإجراء الإصلاحات الضرورية خوفاً من مخاطر الإنقسام السنّي الشيعي في المنطقة، في حين تجنّبت التدخل في اليمن ودَعَمَتْ انتقال السلطة ديموقراطياً من دون أن تلقى الاهتمام الكافي من القيادات التركية كما حصل مع ليبيا الغنية بالنفط أو مصر الغنية بالعمالة

---

[١]- (حاتم خاطر، هل تكشف ثورات الربيع العربي حقيقة السياسة التركية؟ ٣ أيار ٢٠١٣، متوافر على الموقع:
http://egykwt.com/content/%D9%87%D9%84-
%D8%AA%D9%83%D8%B4%D9%81-

[٢]- محمد نور الدين، أين أصاب ردوغان وأين أخطأ؟ جريدة السفير، ٣ شباط ٢٠١١، لبنان، متوافر على الموقع:
.http://www.saidacity.net/news/69178/%D8%A3%D9%8A%D9%86-

[٣]- خالد عبد العظيم، العثمانية الجديدة تحولات السياسة الخارجية التركية في الشرق الأوسط، السياسة الدولية، مصر، العدد ١٨٧، ٢٠١٢، متوافر على الموقع:
http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/3/14/2049/%D9%85%D9%86-
%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%A9/%D8%A7%D9%84%D8%A

وبالسوق الاستهلاكية الكبيرة، او تونس وما تتمتع به من أهميّة استراتيجية[١]. أما في سوريا، فقد جمعت بين حماية النظام السوري وتنشيط دور المجتمع المدني السوري واستضافة أنشطتهم على الأراضي التركية قبل أن تنقلب على النظام وتحضن المعارضة السياسية والمسلحة.[٢]

إختلف الموقف التركي من الأزمة السورية في ظل المخاوف التركية من التغييرات التي يمكن أن تطال المنطقة برمّتها، نظراً إلى ارتباط النظام السوري بملفات متفجِّرة عديدة. فقد تعاونت تركيا مع ايران في محاولات عديدة لوقف النار في سوريا منعاً للانزلاق الى الفوضى[٣]، ورحّبت بالاتفاق النووي الإيراني بين مجموعة ٥+١ وإيران صيف ٢٠١٥، كما ساهمت في ارتفاع وتيرة التحركات الدولية للمباحثات في جنيف بين النظام السوري والمعارضة لإيجاد حلّ للأزمة السورية. أمّا في لبنان فقد بدأ الدور التركي يتفاعل عقب حرب تموز ٢٠٠٦، بعد مشاركة تركيا بخمسمائة عنصر في اليونيفل، ومساهمتها في تقديم بعض الخدمات والمساعدات في مناطق لبنانية عديدة من مراكز صحية وثقافية ومدارس ومعاهد، على أثر زيارة قام بها رئيس الحكومة التركية السابق رجب طيب أردوغان الى لبنان بغية تعزيز دورها، في العام ٢٠١٠.

ثالثاً: داعش من الدعم الى المواجهة

رأى الرئيس التركي السابق عبد الله غول، إيجابيات في التحالف الدولي الذي شُكِّلَ لمواجهة تنظيم داعش بالرغم من اعتباره بداية حركة سياسية لا دينية، لا تشكّل تهديداً إيديولوجياً لتركيا على الإطلاق. في المقابل، أعلن مقاتلون في داعش أنّ تركيا حليف هام للتنظيم. وانتهجت تركيا سياسة الكيل بمكيالين، فمن جهة زعمت مباركتها للتحالف الدولي العسكري ضد داعش، ومن جهة أخرى أحجمت عن الانضمام إلى العمليّات العسكريّة، وما موقفها من أحداث عين العرب– كوباني– إلا دليل على ذلك. فعندما بدأت مقاتلات التحالف الدولي بقصف معاقل

---

[١]– حاتم خاطر، هل تكشف ثورات الربيع العربي حقيقة السياسة التركية؟ مركز الأهرام للدراسات، مصر، ٢٠١٣، متوافر على الموقع: http://acpss.ahram.org.eg/News/5313.aspx.

[٢]– علي جلال عوض، تحليل أولي للدور التركي من الأزمة السورية: الأبعاد الآنية والإنعكاسات المستقبلية، المركز العربي للأبحاث والدراسات، ٢٠١١.

[٣]– عمر الكوش، التقارب التركي الإيراني وتصحيح المسار، الجزيرة نت، سوريا، ٢٠١٣/١٢/٥، متوافر على الموقع: http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2013/12/5/%D8%A7%D9%84%D8

داعش، رحّبت تركيا بذلك مؤكّدة عزمها على محاربة داعش كما صوّت البرلمان التركي على مذكرة تسمح للجيش بالتدخل عسكريّاً في العراق وسوريا.[1]

بعد اقتحام تنظيم داعش لمدينة كوباني الواقعة على الحدود التركية، لم يبرز أي موقف تركي واضح تجاه التنظيم، بل وضع شروطاً للانضمام إلى التحالف العسكري، ما دَعَمَ الآراء التي قالت إنّ أنقرة تدعم داعش في إطار مؤامرة يقودها الرئيس أردوغان لتحصين المصالح التركية في سوريا والعراق، الأمر الذي وضع الحكومة التركية في مواجهة الغضب الدولي والإقليمي والشعبي.

أ- **<u>دلائل دعم تركيا لداعش</u>**

منذ بدء الصراع في سوريا، فتحت تركيا أبوابها لمختلف المجموعات المعارضة المعتدلة والمتشدّدة. ومع بروز بوادر ضعف جماعة الإخوان المسلمين كقوة معارضة، وفشلها في تغيير مجرى الأحداث على غرار ما حدث في مصر وتونس، قرّر رئيس الحكومة التركية آنذاك رجب طيب أردوغان، تحويل وجهة الصراع في سوريا من ثورة سلمية لإسقاط النظام إلى حرب مسلّحة بهدف بسط نفوذه الإخواني في منطقة الشرق الأوسط. فشرّعت تركيا حدودها مع سوريا للمقاتلين الأجانب للتدفُّق إلى سوريا، ومنها إلى العراق. كذلك سلّحت وموّلت وسهّلت تنقّل الجهاديين عبر مناطقها الجنوبية المفتوحة على الشمال السوري، الأمر الذي مكّن داعش من الاستيلاء على تلك المساحة الشاسعة بين سوريا والعراق.

غالباً ما حثّت الولايات المتحدة الأميركية والدول الأوروبية تركيا على ضرورة إيقاف المقاتلين الذين يعبرون إلى سوريا، إلا أن أنقرة لم تُبْدِ رغبة جدّية في مواجهة الجهاديين، معتبرة أنه من الصعب التمييز بين الحجّاج الآتين إلى تركيا والجهاديين، مما ساهم في تسهيل سفر هؤلاء عبر المعابر الحدودية بين تركيا وسوريا، وتوفير شحنات الأسلحة لهم، وتقديم الرعاية الصحية للمحاربين الجرحى في المستشفيات التركية.

---

[1]- لماذا يدعم العدالة والتنمية التركي تنظيم الدولة الإسلامية، جريدة العرب في ٢٧/١١/٢٠١٤، العدد: ٩٧٥١، ص٧، متوافر على الموقع:http://www.alarabonline.org/?id=39026

حاول الرئيس التركي رجب طيب أردوغان ووزير خارجيته الأسبق أحمد داود أوغلو الاعتماد على أجنحة الإخوان المسلمين في جميع أنحاء المنطقة لا سيما في مصر وتونس، ودَعَمَ التنظيمات الجهادية انتقاماً من الولايات المتحدة وحليفتها أوروبا التي رفضت انضمام تركيا إلى اتحادها، ومن دول المنطقة العربية التي ثارت ضدّ تنظيمات الإخوان التي يدعمها من الحزب الحاكم في تركيا. كذلك قدّمت تركيا، اعتباراً من العام ٢٠١٢، السلاح والدعم اللوجستي لداعش والنصرة اللذان يقاتلان النظام السوري، لإجهاض ظهور كردستان المستقلة في سوريا، لأن نجاح أكراد سوريا ستكون له تداعياته على القضية الكردية في تركيا.[١]

ب- <u>تركيا والموقف الغامض من داعش</u>

بالرغم من الضغوط الأميركية لإجبار تركيا على القيام بعمليات عسكرية ضد داعش، وبالرغم من قرار البرلمان التركي المشاركة في عمليات التحالف، إلا أن الحكومة التركية لم تفعل شيئاً فعلياً ضد التنظيم الذي اقترب كثيراً من أراضيها، خصوصاً وأنه يقدِّم خدمة لها بتخليصها من حزب العمال الكردستاني الذي يرغب في إنشاء دولة كردية مقْتَطَعَة من الدول الثلاث تركيا، سوريا والعراق. كذلك، لم تُقْدِم تركيا على التدخّل في عين العرب لإنقاذ الأكراد، بل طالبت بإنشاء منطقة عازلة على الحدود لا يخدم إلا تنظيم الدولة الإسلامية لأنه يمنع الطيران الذي لا تملكه الدولة الإسلامية بينما يملكه التحالف أو العراق أو سوريا. وقد أكّد شهود عيان من الدولة الإسلامية ومن مواطنين في عين العرب أنّ الجيش التركي على الحدود التركية القريبة من كوباني كان يُطلق أجهزة الإنذار قبل غارات التحالف الجوية، ما يجعل جنود الدولة الإسلامية في كوباني أو عين العرب يغيّرون أماكنهم.[٢]

لقد تقاطعت مصالح كل من تركيا وداعش في إسقاط نظام بشار الأسد، وهذا ما دَفَعَ بالمساعدات التركية من معلومات وأسلحة عديدة، الى الوصول الى التنظيم الى درجة اعتبرت فيه تركيا أن تسليح داعش أهمّ من تسليح الجيش الحر في سوريا.[٣]

---

[١]- تقرير أعدّه ديفيد ل. فيليبس مدير برنامج بناء السلام وحقوق الإنسان في جامعة كولومبيا، نشرته شبكة "cnbc".

[٢]- محمد كامل، غموض موقف تركيا من داعش، مصالح مؤقتة أم دعم خفي، ٢٠١٤، متوافر على الموقع: www.moheet.com/2014/10/26/2160763.

[٣]- محمود العدل، المرجع السابق.

وفي ضوء التطوّرات المتسارعة في سوريا، ومع تدفّق عشرات الآلاف من الأكراد الفارين من كوباني باتجاه الحدود التركية، بدأت تركيا خطواتها باتجاه الحلف الدولي لمحاربة داعش، ليس فقط استجابةً للضغوط الأميركية، بل أيضاً بفعل الضغط الشعبي التركي الذي بدأ يقلق من وجود داعش بالقرب من الحدود التركية السورية ومن تمدّد خطره إلى الداخل التركي، فعملت على تشكيل منطقة عازلة داخل الأراضي السورية لاستقبال وإعادة اللاجئين السوريين الذين أجهدوا تركيا اقتصادياً وأمنياً. وهذا ما دعا قادة حزب العدالة والتنمية إلى تأكيد عدم تعاونهم مع هذا التنظيم وأنها من بين أهم الدول المهدّدة بتداعيات الحرب على داعش.

لقد حمّل الغرب تركيا مسؤولية نقل مئات من الشباب القادم من الغرب وانضمامهم إلى داعش في سوريا بتواطؤ تركي، عبر تسهيل عبور هؤلاء الشباب للجهاد فى سوريا والعراق وعدم ملاحقة المشتبه فيهم الذين قد ينضوون تحت لواء داعش. كذلك طاولت الإتهامات عائلة الرئيس التركي اردوغان، نجله بلال وابنته سميّة، بالتورّط بدعم التنظيم، ما أَجْبَرَ الحكومة التركية على إصدار بيان تنفي فيه هذه الاتهامات وتعتبرها إشاعات مغرضة من جانب النظام السوري، بالرغم من وجود تقارير تشير الى سماح النظام التركي بدخول أكثر من ٢٠ ألف مقاتل اجنبي للانضمام الى داعش عبر الحدود التركية. كذلك إعترفت تركيا أنّ الفتيات البريطانيات اللواتي هربن من أُسَرِهِنَّ وانضممن الى داعش قد مرَرْنَ من تركيا للالتحاق بالتنظيم، ترافق ذلك مع اعتراف وزير الداخلية التركي السابق مُعمر غولر بمساعدة الجهاديين في محافظة هاتاي التي تشكّل موقعاً استراتيجياً على العبور الآمن إلى سوريا، ومع تصريحات أحد المؤسِّسين لحزب العدالة والتنمية، بأن تركيا تساعد الجهاديين وتعالجهم في المستشفيات.[١]

ج- **<u>التحول فى الموقف التركي</u>**

في مقابل الدور التي لعبته تركيا بتسهيل نقل مقاتلي داعش الى سوريا والعراق، وتقديم الدعم الاستخباراتي واللوجستي والتسهيلات اللازمة لهم للتقدّم نحو مدينة عين العرب كوباني الكرديّة السوريّة، وفي حين كانت تركيا ترفض بالمطلق استخدام واشنطن قاعدة إنجرليك إلاّ في نقل المعونات والمساعدات الإنسانيّة، عادت ووافقت على استخدام القاعدة العسكرية، لا سيما بعد تحرير رهائنها من يد داعش. فوضعت ثلاثة شروط أمام

[١]- المرجع السابق.

واشنطن لمنحها إذناً باستخدام القاعدة في الضربات الجوية. أوّلها إقامة منطقة عازلة داخل الأراضي السورية بعمق ١٠ الى ١٥ كلم على طول الحدود المشتركة بين البلدين التي تبلغ ٨٠٠ كلم بحجة حماية حدودها من تهديدات التنظيم الذي قد يسيطر على الشريط الحدودي اذا ما هيمن على كوباني الواقعة على الحدود. أما ثانيها فكان إعلان منطقة حظر جوي، مع ما يعنيه ذلك من احتمال ضرب الدفاعات الجوية الأرضية السورية بمعنى وضع النظام على لائحة أهداف التحالف، في حين كان ثالثها منح الدعم الكامل للمعارضة السورية المعتدلة.[١]

بعد رفض تركيا الانضمام إلى التحالف الدولي لمحاربة داعش بالرغم من حضورها الاجتماعات ومشاركتها في النقاشات التي سبقت الإعلان عن وثيقة الاتفاق المُعْلَن، ومع امتناعها عن توقيع الوثيقة تخوفاً من إعدام داعش للرهائن الاتراك وتكتيكاً لعقد الصفقة مع التنظيم، لم يلقَ التعاون التركي الاستخباراتي والتنسيق العسكري مع التحالف الدولي قبولاً لدى التنظيم، ما دفعه الى تنفيذ تفجيرات عقابية فى تركيا انتقاماً لهذا التعاون في بلدة سروج التركية بالقرب من الحدود السورية. أعقَبَ هذه التفجيرات اشتباكات مع عناصر التنظيم على الحدود التركية السورية، ما دفع تركيا الى تغيير استراتيجيتها تجاه داعش، فشدّدت المراقبة واعتقلت عناصر يُشْتَبَه في تورطها وانخراطها في صفوف عناصر التنظيم. كما شنّت طائرات حربية تركية غارات على مواقع التنظيم فى الاراضي السورية. في مقابل ذلك، سمحَتْ للمقاتلات الأميركية باستخدام قاعدة أنجرليك العسكرية القريبة من الحدود التركية. إنعكس ذلك سياسياً على الشأن التركي الداخلي، فاستقال احمد داوود اوغلو من منصبه بسبب الاختلاف فى وجهات النظر مع الرئيس اردوغان، الى جانب التباين الكبير فى الآراء بين حزب العدالة والتنمية وحزبَيْ الشعب الجمهوري والشعوب الديمقراطي الكردي.

---

[١]- باسم دباغ، شروط تركيا لإستخدام قاعدة إنجرليك، الجديد العربي، إسطنبول، ٢٠١٤، متوافر على الموقع:
https://www.alaraby.co.uk/politics/7a2b9611-c1e7-4e68-86c9-2c511736cf74

الفقرة الثانية: تركيا بين الصراع المتجدّد والتقارب المستحيل

دخلت العلاقة بين كل من تركيا وإيران في مرحلة من التوتر بسبب الأزمة السورية. لكن، وانطلاقاً من العام ٢٠١٣، حصلت تطورات مهمة ساهمت في جعل كلا البلدين يراجعان علاقاتهما. وكان من أهمّ هذه المتغيّرات التقارب الإيراني الأميركي الذي حَدَثَ بعد الاتفاق النووي لمجموعة خمسة زائد واحد وإيران في ٢٤ تشرين الثاني ٢٠١٣ وما يمكن أن ينعكس على تركيا، إضافة الى تجدّد الصراع بين تركيا وحزب العمال الكردستاني.

أولاً: الصراع المتجدّد مع حزب العمال الكردستاني

ساعدت تطورات الأزمة السورية الفصائل الكردية في سوريا، لا سيّما حزب الاتحاد الديمقراطي، ومكنّتها من طرح نفسها كقوى محلية قادرة على مواجهة تنظيم الدولة، وزادت أهميتها بالنسبة لواشنطن التي أعطتها غطاءً جويّاً لدى مهاجمته "تل أبيض" وإخراجها العرب والتركمان منها. نتج من ذلك إحياء أفكار الكيانات السياسية الكردية في شمال سوريا، والضغط على أكراد تركيا بالتعنّت لتحصيل المزيد من أنقرة على طاولة التفاوض.

أ- القضية الكردية بين العطف والتدويل

شَهِدَ التدخّل الروسي في سوريا، تقييداً للدور التركي في سوريا ضد الفصائل الكردية المسلحة في الشمال السوري والمتعاونة مع حزب العمال الكردستاني، في محاولة للعب الورقة الكردية في وجه أنقرة، الأمر الذي عزَّز فكرة إنشاء الدويلة أو الكانتون الكردي على الحدود التركية والذي تعتبره أنقرة خطًّا أحمر. بدأ التقارب الكردي-الروسي من خلال الدعم العسكري المباشر بالأسلحة[١]، ومن خلال الزيارة التي قام بها حزب الاتحاد الديمقراطي لموسكو ومطالبته بفتح مكتب تمثيلي له هناك[٢]، إضافة الى دعوته موسكو إلى فتح ممثلية روسية في الشمال السوري. كذلك توِّجَ التقارب بزيارة رئيس حزب الشعوب الديمقراطي صلاح الدين دميرتاش، إلى موسكو ولقائه وزير الخارجية

---

[١]- طائرة روسية تُسقط خمسة أطنان من الأسلحة لأكراد سوريا نكايةً بتركيا، القدس العربي، ٢ كانون الأول ٢٠١٥، تاريخ الدخول: ٥ كانون الثاني ٢٠١٦، متوافر على الموقع: http://www.alquds.co.uk/?p=٤٤٤٤١٤

[٢]- حزب "الاتحاد الديمقراطي" الكردي السوري يعتزم إنشاء مكتب في روسيا، الحياة، ٢ تشرين الأول ٢٠١٥، (تاريخ الدخول: ٥ كانون الثاني ٢٠١٦)، متوافر على الموقع:www.google/rcxbc4

الروسي لافروف، والتي أتت على خلفية التوتر بين أنقرة وموسكو، فيما أتى اجتماع "مؤتمر المجتمع الديمقراطي" ودعوته إلى إنشاء مناطق إدارة ذاتية شبه مستقلة عن الحكومة المركزية في أنقرة وتأييد حزب الشعوب الديمقراطي بسبب الاستقواء بالخارج والاستفادة من تراجع الدور التركي في المنطقة ككل.[١]

شهدت تركيا صراعاً عنيفاً بين الدولة المركزية والأكراد استمر قرابة العام والنصف العام بين تموز ٢٠١١ وكانون الأول ٢٠١٣. وبعد وصول المفاوضات بين حكومة حزب العدالة والتنمية وحزب العمال الكردستاني بشخص زعيمه عبد الله أوجلان الى طريق مسدود، دخلت تركيا في دوامة جديدة من الاشتباكات العنيفة والاعتقالات الجماعية، ارتفعت خلالها حدة التوتر السياسي الداخلي وساد الغضب العارم الذي أوشك على الانفجار، خصوصاً بين قاطِني محافظة ديار بكر وما يجاورها من المحافظات الأخرى ذات الأغلبية الكردية. أتت بعدها التطورات الإقليمية لتشكل عاملاً سلبياً في إنهاء الصراع التركي الكردي، لا سيّما مع تنامي طموح حزب العمال الكردستاني في تكرار تجربة شمال العراق في تركيا، خصوصاً وأن حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي ووحدات الشعب في سوريا استطاعا صدّ هجمات داعش على مدينة عين العرب "كوباني"، الأمر الذي ساهم في تدويل القضية الكردية وجذب التعاطف الدولي معها، ودَفَعَ تركيا الى السماح بتمرير السلاح والمقاتلين الأكراد عبر أراضيها الى المناطق الكردية في سوريا بالرغم من تصنيفها لحزب الاتحاد حزباً إرهابياً كونه يشكل امتداداً لحزب العمال الكردستاني. ضاعف ذلك صعوبةَ الوصول الى اتفاق سلام نهائي مع الأكراد داخل تركيا، في ظل تنامي حدة الاستقطاب الداخلي على أسس طائفية وعرقية، خصوصاً وأنّ الثورة الكردية قامت أساساً بسبب تجاهل الهوية العرقية للأكراد في النظام السياسي والاجتماعي[٢].

١- Kurdish opposition believes autonomy the only way for peace, Today's Zaman, December 2015, http://goo.gl/2D46lm.

٢- محمد عبد القادر خليل، تحديات متصاعدة: تركيا، أردوغان من فرصة الى عبء، ٢٠١٥، متوافر على الموقع:www.acrseg.org/list.aspx?props=topstory

ب- دوافع إعادة بعث الصراع الكردي-التركي

بالرغم من إعلان أنقرة على لسان رئيس وزرائها ورئيس الجمهورية، أنها لن تسمح بسقوط بلدة "كوباني"، إلا أنّها وبعد تقدم "تنظيم الدولة الإسلامية" داخل المدينة، عادت وأكّدت أنها لن تدخُّل قواتها العسكرية في "المستنقع السوري" على نحو منفرد، وطالبت بتشكيل قوات برية دولية للتحرك على الأرض لإسقاط نظام الأسد. كذلك منعت مواطنين أكراداً، كانوا قد فروا من المدينة مع بداية الصراع المسلح حولها، من العودة والقتال في مواجهة تنظيم الدولة. أظهر ذلك انقساماً بين القيادة السياسية التركية من ناحية، والقيادة العسكرية وتقديراتها الأمنية من ناحية أخرى، حول التدخل في "كوباني". وقد شعر الأكراد، داخل تركيا وخارجها، بأن تركيا لا تسعى إلى دعم أكراد "كوباني"[١] فحسب، بل إنها أقرب إلى تبنّي سياسات دعم مخططات "تنظيم داعش" وأهدافه، ما أدى إلى بروز احتجاجات داخلية شملت العديد من المدن التركية، نتج منها وقوع نحو ٣١ قتيلاً وإصابة العشرات، فضلاً عن إعلان حزب العمال الكردستاني إنهاء "عملية السلام" داخل تركيا، وعودة عناصره لاتخاذ مواقعها داخل تركيا، بما يشير إلى عمليات قد تستهدف مصالح ومؤسسات حيوية في العمق التركي. وقد حثّت الأمم المتحدة تركيا على فتح الحدود أمام المقاتلين الأكراد الراغبين في الانضمام إلى العمليات الهادفة إلى مواجهة تنظيم داعش في الشمال السوري وإعلان واشنطن أن حليفتها القديمة قد وافقت على تدريب المعارضة السورية المعتدلة، وفتح قاعدة إنجرليك أمام طائرات التحالف[٢].

بعد الهجوم العنيف لتنظيم الدولة الإسلامية على مدينة عين العرب " كوباني" الحدودية السورية التركية، بدأت مرحلة جديدة من الصراع بين تركيا وحزب العمال الكردستاني. لم يؤدِّ الهجوم إلى تدفق اللاجئين الأكراد إلى تركيا فحسب، بل شهدت مدناً تركية عدة

---

[١]- عين العرب أو كوباني مدينة سورية تابعة لمحافظة حلب، تقع على بعد ٣٠ كيلومتراً شرقي نهر الفرات وحوالي ١٥٠ كيلومتراً شمال شرق حلب. متوافر على الموقع:

https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B9%D9%8A%D9%86_%D8%A7%D9%84%D8%B

[٢]- محمد عبد القادر خليل، مخاطر الإستراتيجية التركية تجاه التحالف الدولي لمحاربة "داعش، السياسة الدولية، القاهرة، ١٣ تشرين الأول ٢٠١٤، متوافر على الموقع:

http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/2/105/4969/%D8%AA%D8%AD%D9%84%D9%8A%D9%84%D8%A7%D8%AA/%D8%B4%D8%B1%D9%82-

تظاهرات ومواجهات عنيفة احتجاجاً على سياسة القيادة التركية إزاء المعركة في عين العرب والتي سبَّبَت في مقتل عدد من المواطنين الأتراك. هذا ما دفع الحكومة التركية إلى إعلان حالة الطوارئ في مدن تركية عدة، وجعل "عبد الله أوجلان" زعيم حزب العمال الكردستاني المسجون في جزيرة "إمرلي" يهدد بنسف عملية السلام برمّتها بين الحزب والحكومة التركية في حال حصول عمليات قتل ومجازر في مدينة كوباني. وأمْهَلَ الحكومة ١٥ يوماً لإتخاذ موقف واضح وصريح من تنظيم الدولة ومن عمليات قتلها للشعب الكردي، وهنا بدأ مجدداً الصراع بين تركيا والأكراد. لم تتدخّل حكومة أنقرة بشكل مباشر في عين العرب لكسر شوكة المقاتلين الأكراد الموالين لحزب العمال الكردستاني الذين يواجهون تنظيم الدولة داعش في "كوباني"، لتجنّب مواجهة التنظيم مباشرة، ولتُبْقي على موقفها القاضي بوجود منطقة عازلة[١]. كما سرّبت شائعات بأن الهجوم قد نُفِّذَ بمساعدة من جهاز الاستخبارات التركي، وبتحريض من الحكومة كذريعة لبدء صراع مسلح. تسبّب ذلك باحتجاجات شعبية كردية، ما دَفَعَ حزب العمال الكردستاني إلى ردّ فعل عنيف بشنّ العديد من الهجمات على الجيش والبنية التحتية. وانتهى ذلك بوقف إطلاق النار استمر عامين بين حزب العمال الكردستاني والحكومة التركية. وبعد اعتقال العديد من الأكراد وحجب مواقع الصحف ووكالات الأنباء الموالية لهم، دخلت البلاد في موجة عنف جديدة، وبدأت وزارة الداخلية التحقيق في ٩٣ بلدية شرقية بتهمة تقديم الدعم اللوجستي لحزب العمال الكردستاني، كما اعتبر كل من الرئيس رجب طيب أردوغان ورئيس الوزراء أحمد داود أوغلو حزبَ الشعب الديمقراطي الموالي للأكراد، امتداداً سياسياً لمنظمة إرهابية انفصالية، ما ضاعَفَ من دوافع بعث الصراع الكردي التركي.

ج- <u>أفق القضية الكردية</u>

تبدو القضية الكردية في تركيا حالياً على مفترق مهمّ. فبعد موجات التصعيد الأخيرة، وبعد تصريحات قادة حزب الشعوب الديمقراطي المستفزة للدوائر السياسية والقانونية في

---

[١]- صلاح عبد الحميد ، تنظيم داعش وإدارة الوحشية، أطلس للنشر والإنتاج والإعلام، القاهرة، ٢٠١٥، ص ٢١٧-٢١٨، متوافر على الموقع:
http://www.youm7.com/story/2015/5/30/%D8%AF%D8%A7%D8%B1-%D8%A3%D8%B7%D9%84%D8%B3-%D8%AA%D8%B5%D8%AF%D8%B1-

تركيا[١]، والتي أدَّت إلى بدء التحقيق مع دميرتاش والى طرح فكرة نزع الحصانة الدبلوماسية عنه وعن بعض قيادات الحزب الذين نادوا بالإدارة الذاتية وهو ما يُعتبر انتهاكًا لدستور البلاد[٢]. وبالرغم من كل هذا التدهور في العملية السياسية، لا يزال الحلّ السياسيّ هو المخرج الوحيد، فضلًا عن أنه خيار الدولة التركية التي ترى أن حالة التصعيد مقصودة لإحراج الحكومة أمام الشعب الكردي. فلا بدّ من وجود أفق لحلّ القضية الكردية ترتكز على اعتبارات عديدة، أبرزها توفّر القناعة المتبادلة لدى كلٍّ من الحكومة التركية وحزب العمال الكردستاني بعدم إمكانية حلّ الأزمة بالطرق العسكرية والأمنية. فلا الحكومة التركية قادرة على إنهاء الحزب عسكرياً، ولا هو قادر على هزيمة الجيش التركي، وأن المواجهة العسكرية بين الطرفين ليست سوى تعميق للأزمة. فالطرفان قد تكبّدا خسائر بشرية ومادية كبيرة خلال أكثر من ٣٠ عاماً من الصراع، وزاد الضغط الشعبي والنخبوي عليهما لإنهاء ملف العنف[٣]، وخصوصاً بعد النجاحات السابقة التي أكسبت العملية السياسية صُدقيّة وأشاعت جوّاً من التفاؤل، وبعد مساهمة بعض العوامل الإقليمية والدولية في تقوية الموقف التركي في إقناع حزب العمال بالتزام العملية السلمية، كتحسّن العلاقات بين أنقرة وإقليم شمال العراق الكردي، وبروز آفاق الحل السياسي في سوريا، إضافة الى التحسّن المتوقع في العلاقات التركية–الروسية.

وتتوقف أفق حلّ القضية الكردية على مدى قناعة الحكومة التركية بخطورة المشكلة الكردية بالنسبة إلى مستقبل تركيا، وضرورة حلِّها بالطرق السياسية، مع ما يتطلّبه ذلك من تنازلات كبيرة، كمصير أوجلان والمسلَّحين الأكراد والعمل على إدماجهم في المجتمع بعد عفو عام أو تسوية ما، وقناعة الأكراد عموماً وحزب العمال الكردستاني

١- أردوغان يتعهد "بتطهير" تركيا من المسلحين الأكراد، الجزيرة نت، ٣١ كانون الأول٢٠١٥، متوافر على الموقع:
http://studies.aljazeera.net/ar/reports/01/201611965618119165.html#a48

٢- مجلس النواب التركي يناقش رفع الحصانة عن دميرتاش، الخليج أون لاين، كانون الثاني ٢٠١٦، متوافر على الموقع:
http://studies.aljazeera.net/ar/reports2016119651811916 5/01/0.html#a49.

٣- Kurdish Families Demand The PKK Stop Kidnapping Minors, al-monitor, 2013, http://studies.aljazeera.net/ar/reports/01/ 20161196518119165.html#a48

خصوصاً بأهمية اقتناص الفرصة المتاحة لإنهاء مرحلة من الصراع امتدت عشرات السنوات من دون إنجاز يُذكَر.

ثانياً: تأثير التقارب الأميركي الإيراني على تركيا

جاء التقارب الأميركي- الإيراني ليرفع مستوى التعقيد في شبكة العلاقات الدولية في منطقة الشرق الأوسط. ففي حين نظرت اليه بعض القوى الإقليمية، لا سيّما سوريا والعراق، على أنه تهديد واضح لها، شعرت بعض الدول الأخرى التي تقيم علاقات عدائية مع إيران كدول الخليج العربي وإسرائيل بخطورة هذا التقارب، وعبَّرت عن عدم رضاها عنه، في حين نظرت اليه تركيا على أنه أمر واقع، وسَعَتْ إلى الاستفادة من الفرص التي يمكن أن تتحقّق منه، وتقليل المخاطر الناتجة منه، معلنةً دعمها لهذا التقارب[1].

أ- التقارب الأميركي-الإيراني والفرص الاقتصادية المتاحة

طالما سَعَتْ تركيا إلى إقامة علاقات تجارية قوية مع إيران، إلا أن مساعيها غالباً ما كانت تتعثّر بسبب العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها. أما وبعد حصول التقارب الإيراني الأميركي وما رافقه من تخفيف للعقوبات، عمدت تركيا الى استغلال هذه الفرصة لزيادة حجم تجارتها الخارجية والحصول على مصادر الطاقة بشكل أسهل وبأسعار مناسبة، فحققت فوائد اقتصادية قصيرة المدى. أمّا على المدى البعيد قد سبّب التقارب إضراراً بالمصالح الإستراتيجية التركية بسبب زيادة النفوذ الإيراني في المنطقة على حساب النفوذ التركي. فقد رسمت تركيا خطّاً لعلاقاتها التجارية مع إيران تَمَثَّلَ بالزيارات الرفيعة المستوى بين البلدين لأهداف اقتصادية والإعلان عن تشكيل مجلس رفيع المستوى للتعاون بينهما، بالرغم من التوترات السياسية التي أفرزتها الأزمة السورية بين البلدين، كما تمثّل بالزيادة المتسارعة في حجم التبادل التجاري بينهما منذ تولي حزب العدالة والتنمية زمام الحكم في تركيا. إلا أن العام ٢٠١٣ قد شهد انخفاضاً

---

[1]- محمد جابر ثلجي، التقارب الأميركي- الإيراني والمتغيرات الجديدة في العلاقات التركية- الإيرانية، ٢٠١٣، متوافر على الموقع:
.www.aljazeera.net/ar/files/iranfuturerole/2014/03/201433195519564582.htm

ملموساً في حجم التبادل التجاري بين البلدين بسبب العقوبات المفروضة على إيران[١].
وقد جاءت زيارة رئيس الوزراء التركي الى إيران بهدف زيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين في العام ٢٠١٥ ليصل إلى ٣٠ مليار دولار.[٢]

تحفّظت الولايات المتحدة على الاندفاعة التركية نحو تفعيل العلاقات الاقتصادية مع إيران إلى أعلى المستويات، وقد برز هذا التحفُّظ من خلال الزيارة التي قام بها مستشار وزارة الخزانة الأميركية ديفيد كوهين لتركيا في ١٩ من كانون الأول ٢٠١٣ التي بيَّن فيها للحكومة التركية ولرجال الأعمال طبيعة العقوبات المفروضة ضد إيران، والتدابير اللازمة التي ينبغي اتباعها، ناصحاً الشركات التركية بتأجيل القيام بالأعمال التجارية في إيران، بسبب بقاء العديد من العقوبات في قطاعات البنوك والطاقة والنقل البحري ضد إيران، على الرغم من حصول الاتفاق النووي بين مجموعة الخمسة زائد واحد (الولايات المتحدة الأميركية، والصين، وروسيا، وبريطانيا، وفرنسا، وألمانيا) وإيران في ٢٤ تشرين الثاني من العام ٢٠١٣.[٣]

ب- <u>العلاقات التركية الإيرانية في ضوء التقارب الأميركي الإيراني</u>

لم ترتبط علاقات تركيا بكلّ من إيران وسوريا بعلاقات هاتين الدولتين مع الولايات المتحدة الأميركية. فتأزّم علاقة سوريا بتركيا واتخاذ الأخيرة موقفاً معارضاً من النظام السوري يعودان الى طريقة معالجة النظام السوري للانتفاضة الشعبية. لقد أصرّت تركيا على إقامة علاقات قوية مع سوريا بالرغم من علاقاتها السلبية مع القوى الغربية لا سيما الأميركية منها، وحاولت إيجاد حلول سلمية للأزمة السورية، خصوصاً بعد فشل القوى الغربية بقيادة الولايات المتحدة الأميركية في حسم الصراع السياسي في سوريا. وبالرغم من الدعم الإيراني الصريح للنظام السوري، سَعَتْ تركيا إلى التفريق بين موقفها المبدئي المعادي للنظام السوري، وعلاقاتها مع إيران، كذلك بحثت عن وجهات نظر

١- Jim Zanotti, Background, and U.S. Relations, Congressional Research Service, Turkey 2013, p20

٢- أردوغان يزور طهران اليوم للقاء خامنئي وروحاني، 2014، متوافر على الموقع: www.i24news.tv/ar

٣- ديفيد كوهين مستشار الخزانة الأميركية في زيارة مفاجئة لتركيا، جريدة الوطن، 2013، متوافر على الموقع:www.elwatannews.com/news/details/376028.

مشتركة في المسألة السورية، حيث أشار وزير الخارجية التركي في أثناء زيارة له لطهران، الى معارضة بلاده وجود مقاتلين أجانب على الأراضي السورية[١].

ففي ظلّ التناقض حول دورها في حلف شمال الأطلسي ووجود قوات له في تركيا، وفي ظلّ انتشار قواعد عسكرية للولايات المتحدة الأميركية على أراضيها وعلاقاتها مع إيران، عملت تركيا على طمأنة إيران التي شعرت بالتهديد من أنظمة الصواريخ الدفاعية "باتريوت"، التي عزم حلف شمال الأطلسي على وضعها في مناطق جيهان وأضنه وإنجيرليك التركية[٢]، مؤكدّة عدم توجيهها إليها، إنما لحماية الأراضي التركية من احتمال قيام النظام السوري بهجوم.[٣]

وبعد توتر العلاقة بين تركيا والسعودية على خلفية الانقلاب العسكري الذي حدث في مصر، أتى التقارب الأميركي-الإيراني ليقلّص هذا التوتر، فشعَرتْ كل من تركيا ودول الخليج بضرورة التحرك المشترك. فسَعَتْ تركيا إلى إعادة علاقاتها مع العراق وتطويرها من مختلف النواحي السياسية والتجارية وخصوصاً في مجال الطاقة، وبعد أن كانت تستورد ما نسبته ٥١% من حاجتها للطاقة من إيران قبل عام ٢٠١٣، تراجعت هذه النسبة في عام ٢٠١٣ إلى ٢٨،٥%، ولجأت إلى تعويض هذا النقص من خلال الواردات النفطية العراقية، التي ارتفعت من ١٠% عام ٢٠١٢ إلى ٣٢% من مجموع مستورداتها النفطية[٤]، كذلك استغلت علاقاتها مع إيران للتخفيف من حدة الأزمة الطائفية التي تعصف بالمنطقة، والتي ظهرت جلياً في سوريا والعراق ولبنان[٥]، وأدت دور الوسيط بين إيران وأميركا في الفترة التي سبقت الأزمة السورية.

١- تركيا في العام ٢٠١٣ متوافر على الموقع:
www.studies.aljazeera.net/ar/files/iranfuturerole/2014/03/201333195519564582.htm

٢- Jim Zanotti, Turkey: Background, and U.S. Relations, Congressional Research Service,20 Dec 2013, p20

٣- المرجع السابق.

٤- ذهب النفط الإيراني وجاء النفط العراقي، متوافر على الموقع:-www.ekonomi.milliyet.com.tr/iran-petrolu-gitti-irak-petrolu/ekonomi/detay/1828775/default.htm.

٥- الحوار الإيراني التركي أهم الحوارات الإقليمية، 2013، متوافر على الموقع:،
www.haberturk.com/dunya/haber/898061-iran-turkiye-diyaloguna- davutoglu-yorumu.

مَنَحَ التقارب الأميركي الإيراني فرصاً أكبر لإيران في زيادة نفوذها في أفغانستان ولبنان وسوريا والعراق وأكسبها دوراً مميّزاً حَدَّ من دور تركيا في المنطقة[١] التي عملت على موازنة علاقاتها مع إيران بعلاقاتها مع الدول العربية عموماً والخليجية خصوصاً، لتحقيق أكبر قدر من الانسجام بين هذه العلاقات وللمحافظة على مكانتها بين الدول الإقليمية ولمواجهة التهديدات التي يمكن أن تنشأ عن الصعود الإيراني في المنطقة.

ج- <u>تطور العلاقات التركية الخليجية</u>

تقدّمت العلاقات التركية الخليجية نحو مزيد من التعاون والتنسيق، فرضه التقارب الأميركي الإيراني، إضافةً الى التطلع الروسي لدور متقدّم في المنطقة. فعلى الرغم من أن التطورات الإقليمية والمستجدات المتلاحقة على الساحتين السياسية والأمنية قادت إلى توتر سياسي انعكس سلباً على العلاقات التركية الخليجية في ملفاتٍ سياسيةٍ واقتصادية وأمنية. إلاّ أنّ المستجدات المتلاحقة، في ما خص الافاق النووي الإيراني استدعت مزيداً من التعاون بين تركيا من جهة، والمملكة العربية السعودية وقطر تحديداً من جهة ثانية، ومن ثم دول الخليج الأخرى[٢]. فوُقِعَتْ عشرات العقود والاتفاقيات الاقتصادية والسياسية والأمنية المشتركة. وبدت العلاقات التركية الخليجية ، كأنها تدخل في مرحلة من التكامل والتضامن بين دول الخليج بقيادة السعودية وتركيا، كقوى إقليمية سنّية تسعى لبناء سياسة خارجية جديدة في مواجهة إيران.

على المستوى السياسي، عادت الاجتماعات الوزارية المشتركة للحوار الاستراتيجي بين مجلس التعاون الخليجي وتركيا في مقر الأمانة العامة بالرياض بعد انقطاع دام سنوات[٣]، بُحِثَتْ خلالها مستجدات المنطقة المتأزمة، لا سيما الوضع في سوريا والعراق وحتمية رحيل نظام الأسد ودعم المعارضة السورية، بعد التطابق في وجهات النظر بين تركيا ودول الخليج في ما يتعلق بدعم تحالف الشرعية في اليمن بقيادة السعودية وبإيجاد حل سياسي للأزمة اليمنية. وقد دفع تطوّر علاقات تركيا مع الخليج

١- تأثير التقارب الأميركي الإيراني على تركيا، متوافر على الموقع:
www.studies.aljazeera.net/ar/files/iranfuturerole/2014/03/201333195519564582.htm

٢- إسلام الراجحي، العلاقات الخليجية التركية في ٢٠١٦، تقارب سياسي وخطط للتكامل الاقتصادي، الخليج الجديد، ٢٠١٦ متوافر على الموقع: .http://thenewkhalij.org/ar/node/55036.

٣- عبد الله الشمري، العلاقات الخليجية التركية والعودة للحوار الإستراتيجي، مجلة اليوم، العدد ١٦٠٢٥، ٢٠١٦، متوافر على الموقع:http://www.alyaum.com/page/contact_us .

إلى إدانة قانون " جاستا " الأميركي[١]، الذي اعتبرته تركيا يستهدف السعودية، ويعمل على ابتزازها سياسياً واقتصادياً.[٢]

أما اقتصادياً، فقد فازت العديد من الشركات التركية بمشاريع تبلغ قيمتها مليارات الدولارات في دول الخليج، كما ارتفعت وتيرة الاستثمارات الخليجية في تركيا، وبلغ حجم التبادل التجاري بينها ودول مجلس التعاون الخليجي ١٦ مليار دولار، في حين تنفّذ الشركات التركية مشاريع إنشائية في منطقة الخليج بقيمة ٤٠ مليار، كما بلغ عدد السياح الخليجيين في تركيا ٧٥٠ ألف سائح سنوياً، منهم ٥٠٠ ألف سائح من السعودية.[٣]

ثالثاً: تحديات الاتفاق النووي الإيراني على الاقتصاد التركي

تُعتَبَر تركيا من بين القوى الإقليمية في الشرق الأوسط الأكثر انتفاعاً من توقيع الاتفاق النووي مع إيران. فقد حافظت على علاقات جيدة معها، لا سيما في الجانب الاقتصادي منه، في الوقت الذي تدهورت فيه علاقة إيران مع القوى الرئيسية الأخرى في المنطقة. وبالرغم من التنافس التاريخي بين الطرفين في ما يتعلق بالنفوذ الإقليمي، فإن وصول الإسلاميين إلى الحكم منذ تسعينيات القرن الماضي، قد فتح الطريق أمام التعاون الإقتصادي مع إيران[٤].

١- Justice Against Sponsors of Terrorism Act, 2015-1 2016,
https://www.congress.gov/bill/114th-congress/senate-bill/2040/summary/49

٢- العدالة ضد رعاة الإرهاب (Justice Against Sponsors of Terrorism Act) أو ما يعرف باسم قانون جاستا (JASTA). وهو مشروع قانون معلق في كونغرس الولايات المتحدة يضيق المفهوم القانوني للحصانة السياسية عبر تعديل قانون حصانات السيادة الأجنبية وقانون مكافحة الإرهاب. مشروع القانون مرّر من قبل مجلس الشيوخ بلا أي المعارضة في أيار ٢٠١٦، وفي أيلول ٢٠١٦ مرّر كذلك بالإجماع من مجلس النواب. لا يذكر القانون هجمات ١١ أيلول أو المملكة العربية السعودية، إلا أنه سيسمح ضمنياً بإجراء دعاوى قضائية ضد المملكة من قبل الضحايا وأسرهم. متوافر على الموقع:
https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%AF%D8%A7%D9%84%D8%A9_%D8%B6%D8%AF_%D8%B1%D8%B9%D8%A7%D8%A9_%D8%A7%D

٣- إسلام الراجحي، العلاقات الخليجية التركية في ٢٠١٦، تقارب سياسي وخطط للتكامل الاقتصادي، مرجع سابق.

٤- أديب مقدم آرشين، العلاقات التركية الإيرانية: أخوة إسلامية أم تنافس إقليمي؟ مركز الجزيرة للدراسات, ٢٠١٣، متوافر على الموقع:.www.studies.aljazeera.net/reports/2013/05/201359113837501211.

دَعَمَتْ تركيا حق إيران في برنامجها النووي السلمي، كما ناصَرَتْ حلّ الملف بالطرق السلمية والدبلوماسية. وهذا ما أكَّدَهُ أردوغان في العام ٢٠١٢ عندما أعلن أن تركيا أيّدت موقف جمهورية إيران الإسلامية بشأن القضية النووية[١]. كذلك رحّبت بالاتفاق النووي الذي تم التوصل إليه في فيينا بتاريخ ١٤ تموز ٢٠١٥ بين إيران وكل من مجموعة الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وروسيا والصين، وأكدّت ضرورة تطبيق بنوده كافة بغية إرساء السلام والأمن والاستقرار في المنطقة، لما لذلك من أثر جيّد في أسعار النفط وفي الاقتصاد التركي، كما يفتح باب الاستثمارات في تركيا أمام إيران، ويدفع التجارة البينية بين البلدين دفعة قويّة.

أ- **<u>منطلقات الموقف التركي الرسمي من الاتفاق النووي الإيراني</u>**

إرتكز الموقف التركي، منذ بداية أزمة الملف النووي الإيراني، على ضرورة تجنّب الخيار العسكري، ودعم التوصل إلى حلٍّ سياسي ودبلوماسي، ما دام البرنامج يقتصر على الاستخدامات النووية السلمية المشروعة من دون أن يكون له أهدافٌ عسكرية لإنتاج أسلحة نووية. لذلك أتت مواقف الحكومة التركية على لسان مسؤوليها مؤيّدة للاتفاق. فأعلن وزير الخارجية التركي آنذاك تشاووش أوغلو سروره بوصول المفاوضات الى تفاهم سياسي، وبوجود إجماع على الإطار العام للاتفاق، مع أمله بالتوصل إلى الاتفاق النهائي [٢]. وفيما وصف رئيس الوزراء التركي السابق أحمد داوود أوغلو الاتفاق بأنَّه خطوة إيجابية، داعياً الأطراف إلى التصرُّف بمسؤولية من أجل الدفع بالملف قدماً إلى الأمام ليكون بداية عهد جديد من الاستقرار للمنطقة[٣]، أبدى النَّاطق الرّسمي باسم رئاسة الجمهورية التركية إبراهيم كالين في ٦ نيسان ٢٠١٥ ارتياح بلاده للتوصُّل إلى اتفاقية بشأن البرنامج النووي بين إيران ودول (٥ + ١)، وأشار إلى أنَّ

---

[١]- حسن باكير علي، محددات الموقف التركي من الاتفاق النووي الإيراني وانعكاساته، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٥, متوافر على الموقع:

.www.studies.aljazeera.net/reports/2015/04/201542010548115601

[٢]- Turkey welcomes Iran nuclear agreement, hopes Tehran will go further, Reuters, 2015,

www.reuters.com/article/us-iran-nuclear-turkey-idUSKBN.

[٣]- Turkey contended over nuke deal between Iran and p1+5, trt,2015,

www.trt.net.tr/English/turkey.

حجم التبادل التجاري بين البلدين سيشهد ارتفاعاً ملحوظاً عقب رفع العقوبات الاقتصادية المفروضة على إيران[١].

هذه الردود الرسمية الصادرة عن الجهات الرسمية التركيَّة أتت منسجمة مع الموقف التركي الرسميّ من الملفّ النوويّ الإيراني، الذي يقوم على ضرورة تجنُّب الخيار العسكري، والذي يدعم الحلَّ السياسي والدبلوماسي للملفّ النووي الإيراني، خصوصاً وأنه يقتصر على الاستخدامات النووية السلمية المشروعة وليس برنامجاً عسكريّاً لإنتاج أسلحة نووية. وقد اتخذت تركيا بعض الخطوات في هذا المجال، ففي حين رفضت العقوبات المفروضة على إيران منذ عام ٢٠٠٦[٢]، أقدمت على التوسّط بين إيران والغرب، وإطلاق عملية تفاوضية بالتعاون مع البرازيل للتوصّل إلى إعلان طهران الذي كانت قد عارضَتْهُ الولايات المتحدة وحلّ الأزمة النووية الإيرانية في عام ٢٠١٠[٣]، حيث إنّ تطبيقه الكامل والشفاف قد يساهم في تحقيق الاستقرار الإقليمي وفي تنمية الاقتصاد التركي. كذلك دعت طهران إلى مراجعة سياساتها الإقليمية والابتعاد عن السياسات الطائفية، لا سيّما في سوريا والعراق واليمن وإلى لعب الدور الإيجابي والبنّاء وإيلاء الحوار والحلول السياسية الأهمية القصوى[٤].

ب- <u>إنعكاسات الاتفاق النووي الإيراني الإيجابية على تركيا</u>

شكّل امتلاك إيران للسلاح النووي مصدر قلق بالنسبة إلى تركيا، لما له من انعكاسات سلبية على أمنها من جهة وعلى توازن ميزان القوى بين البلدين، وعلى استقرار منطقة الشرق الأوسط من جهة أخرى، الأمر الذي سَمَحَ لإيران بأن تبسط سيطرتها السياسية على المنطقة. لقد تعاملت تركيا مع الواقع المفروض برويّة، وأكدت أنّ التوصّل إلى

---

[١]- المتحدِّث باسم الرّئاسة التركية يبدي ارتياح أنقرة بشأن الاتِّفاق النووي الإيراني، ترك برس، ٢٠١٥، متوافر على الموقع:
www.turkpress.co/node/٧٢٦٠

[٢]- Security Council Imposes Additional Sanctions on Iran, Voting12 in Favour to 2 Against, with Abstention,security Council, UN,2010, www.un.org/press/en/2010/sc9948.doc.htm.

[٣]- ankara backs Iran nuclear deal, despite odds over regional issues", Today's Zaman, 2015, www.todayszaman.com/diplomacy _377100html

[٤]- حسين باكير علي، مرجع سابق.

حلّ دبلوماسي سلمي من دون اللجوء إلى خيار القوة العسكرية قد يقطع الطريق على مثل هذه الاحتمالات السلبية[١]، خصوصاً وأنها لا تستطيع الاعتماد دائماً على المظلَّة النووية لحلف شمال الأطلسي، لا سيما مع التجارب المخيِّبة للآمال بشأن مدى تضامن الحلف مع تركيا في الأزمتين العراقية والسورية.

لم تعارض تركيا حقّ إيران في تخصيب اليورانيوم ذاتياً، خوفاً من إقفال الباب أمامها مستقبلاً في حال رغبت في القيام بعملية التخصيب، وخصوصاً أنها تمتلك خططاً نووية طموحة، كما أن اعتمادها الكبير على الطاقة واستهلاكها المتزايد لها يحتِّمان عليها إيجاد مصادر بديلة، من ضمنها الطاقة النووية[٢]. ففي نيسان من العام ٢٠١٤، أعلنت الحكومة التركية انطلاق أعمال البناء في المفاعل النووي الأول في البلاد ضمن مشروعٍ يهدف إلى بناء أربعة مفاعلات في منطقة "أكويو" وحدها بمدينة مرسين بكلفة حوالى ٢٠ مليار دولار وبقدرة ١٢٠٠ ميغاوات للمفاعل الواحد[٣]. وقد وقَّعت تركيا اتفاقاً مع الحكومة اليابانية في العام نفسه تضمَّن بنداً يُرَكِّز على عملية تخصيب اليورانيوم واستخراج البلوتونيوم، على الرغم من تأكيد وزير الطاقة آنذاك أن لا نيَّة لدى تركيا حالياً لتخصيب اليورانيوم محليّاً. وبالتالي، فإنّ الاتفاق النووي بين أميركا وإيران عزّز موقفَ أنقرة في احتفاظها بحقوقها مستقبلاً في ما يتعلق بتخصيب اليورانيوم بما يتوافق مع اتفاقية منع الانتشار النووي، لا سيّما في ظل توجّهات الولايات المتحدة الأميركية والقوى النووية المحدودة في العالم لدفع البلدان الطامحة إلى طاقة نووية للابتعاد عن حق التخصيب محليّاً مقابل أن يؤَمَّنَ الوقود النووي لها.

لقد ساهم الاتفاق النووي الإيراني في تحسّن العلاقات التركية- الأميركية بعد حالات من المدِّ والجزر ناتجة من المواقف السياسية المتضاربة. فموقف أميركا إلى جانب

---

[١]- حسين باكير علي، لماذا اختارت تركيا نظام الدفاع الصاروخي الصيني؟، مجلة المجلة، ٢٠١٣، متوافر على الموقع: http://goo.gl/lRTi2p.

[٢]- Nuclear Power in Turkey, World Nuclear Association, Turkey, 2015, www.world-nuclear.org/info/Country-Profiles/Countries-T-Z/.

[٣]- Jessica Varnum, Overblown Rhetoric Exaggerates Proliferation Risks of Japan-Turkey Nuclear Cooperation, Atlantic Council, 2014, http://www.atlanticcouncil.org/blogs/new-atlanticist/overblown-rhetoric-exaggerates-proliferation-risks-of-japan-turkey-nuclear-cooperation.

إسرائيل أثناء الاعتداء على أسطول الحرية وموقف تركيا الموالي لإيران خلال فترة فرض العقوبات عليها في العام ٢٠١٠ بسبب برنامجها النووي، خيرُ دليل على ذلك. كذلك، ساعد الإتفاق على تعزيز الاقتصاد الإيراني بعد إعادة فتحه أمام العالم وخصوصاً تركيا، ما أتاح لها الحصول على أكثر من ١٠٠ مليار دولار من أموال عائدات النفط المجمَّدة بسبب العقوبات[١]، وسمح بإنعاش اقتصاد تركيا بعد زيادة صادراتها إلى السوق الإيراني الضخم، لا سيما بعد فقدانها أسواقاً إقليمية كسوريا وليبيا والعراق ومصر، وتعزيز طموحها في مضاعفة حجم التبادل التجاري مع إيران من ١٤ مليار دولار في العام ٢٠١٥ إلى حوالى ٣٠ مليار في العام٢٠١٧.[٢]

ج- <u>إنعكاسات الاتفاق النووي الإيراني السلبية على تركيا</u>

إلى جانب الانعكاسات الاقتصادية الإيجابية التي تركها الاتفاق النووي الإيراني على الاقتصاد التركي، لا يمكننا أن ننفي إنعكاساته السلبية. فقد أمِلَ الأتراك أن يساهم الاتفاق في التوصّل إلى استقرار إقليمي، إلا أن الانطباع السائد لدى الجانب التركي أنه لن يؤدي إلى تغيير في السلوك الإيراني، خصوصاً أنّ الاتفاق لم يتطرق إلى سياسة إيران الإقليمية، بل على العكس أعطاها دفعاً إقليمياً، وعزّز إندفاعَها الجيوسياسي، وقوّى علاقاتها الدبلوماسية والسياسية مع الغرب عموماً، في حين لم تتوضّح سياسة أنقرة في مواجهة هذا التحول واقتصر اهتمامها على الاستفادة من الشقّ الاقتصادي الذي يؤمّنه الاتفاق لها.

في مقابل الاندفاعة الجيوسياسية الإيرانية التي وفّرها الاتفاق النووي الإيراني، جاء اعتماد الاقتصاد التركي على مصادر الطاقة الإيرانية إضافة الى الارتفاع في حجم التبادل التجاري، ليُضْعِفَ قدرة أنقرة على التعبير عن موقفها السياسي بشكل صريح وليقلّص إمكانها القيام بإجراءات تضغط من خلالها على الجانب الإيراني، خصوصاً أنها ستستفيد من تأمين النفط والغاز الإيراني بأسعار رخيصة، ممّا سيؤثر في دور

---

[١]- حسين باكير علي، أميركا وتركيا: معادلة القوة الصاعدة والقوة المتراجعة، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ٢٠١٣، متوافر على الموقع:
.www.studies.aljazeera.net/reports,20136121112334858 47/06/2013.htm

[٢]- وسيمة بن صالح ، تركيا وإيران. تحالف اقتصادي رغم العاصفة، تركيا، ٢٠١٥، متوافر على الموقع:
http://www.aljazeera.net/news/ebusiness/2015/4/16/%D8%AA%D8%B1%D9%83%

روسيا وسيقلِّص من حصتها المصدَّرة إلى تركيا[١]. ساعد ذلك تركيا على الاستفادة من التنافس بين إيران وروسيا لتخفيض الأسعار بصورة كبيرة ودفعها الى الابتعاد عن إطلاق برنامجها النووي للطاقة السلمية والذي فشلت في إطلاقه مراراً منذ سبعينات القرن الماضي لأسباب مالية[٢].

فبالرغم من الفرص الاقتصادية التي يؤمنها الاتفاق النووي الإيراني لتركيا، إلا أن استمرار التناقض بين الطرفين في الأجندة السياسية الإقليمية وتحرّر إيران من الضغوط الاقتصادية، السياسية والعسكرية قد أدّيا إلى اختلال ميزان القوى لمصلحة إيران، ودفعا تركيا الى تغيير أجندتها السياسية الإقليمية لتفادي الصدام مع إيران بغية الاستفادة من المكاسب الاقتصادية.

القسم الثاني: تداعيات الحراك على الدور التركيّ المستقبليّ في الشرق الأوسط.

أدرَكَتْ تركيا منذ بداية الربيع العربي، ضرورة مناصرة الانتفاضات العربية، كما أدرَكَتْ عدم إمكانية الحفاظ على سياسة "تصفير المشاكل"، بعد أنإستفادت اقتصادياً من علاقاتها مع الأنظمة الحاكمة في المنطقة من خلال عقد الاتفاقات التجارية معها مستثمرةً لنظرية "العمق الاستراتيجي" التي نادى بها أحمد داوود أوغلو، ومستفيدةً من التحولات الإقليمية. وقد كان لهذه الثورات تأثير كبير على دور تركيا المستقبلي في الشرق الأوسط، فأعطت استقرارها الأمني الأولوية على تقدّمها الاقتصادي في ظلّ تأثير الانتخابات البرلمانية التركية وانقلاب ١٥ تموز عام ٢٠١٦ على سياساتها الخارجية.

---

[١]- Ozan Acar, Turkey's 2023 vision: An evaluation from the energy perspective, 2013 .www.tepav.org.tr/upload/files/haber/1374066601

[٢]- حسين باكير علي، تركيا ومحاولات دخول النادي النووي، الإسلام اليوم، ٢٠٠٦، متوافر على الموقع:http://www.islamtoday.net/bohooth/services/saveart-7174-71778.htm.

الفقرة الأولى: أولوية الاستقرار السياسيّ للتقدم الاقتصاديّ

راهَنَتْ تركيا على تعزيز موقعها مع الحركات الإسلامية العربية، وحسَّنَتْ علاقاتها مع معظم الدول العربية وخصوصاً الخليجية منها التي تنتمي إلى النادي السنّي في مواجهة النفوذ الشيعي الإيراني في مقابل محافظتها على علاقاتها بإيران، مستغلّة التقارب الأميركي الإيراني وتحدّيات الإتفاق النووي الإيراني عليها.

أولاً–مستقبل العلاقات الاقتصادية التركية العربية

إن سعي تركيا لأن تصبح قوة عظمى قد أثار قلق أطراف إقليمية ودولية فاعلة من إعادة أمجاد الخلافة العثمانية فبدأت تغيّر طبيعة علاقاتها معها، خصوصاً بعد دورها الفعّال في الحراك العربي، وتحضّر مؤامرات ومخططات بالتعاون مع بعض الأطراف التركية الداخلية، بهدف استنزاف تركيا سياسياً ومالياً واقتصادياً وإعلامياً وأمنياً واستخبارتياً وعسكرياً لمنعها من أن تصبح قوة عظمى، ولقطع الطريق على عودة أمجاد الخلافة العثمانية.[١]

أ- تركيا بين السياسة والإقتصاد

لم تترك الأحداث السياسية الإقليمية لتركيا مجالاً لتحقيق حالة من الاستقرار في علاقاتها الاقتصادية مع دول الجوار والمحيط الإقليمي. فشهدت العلاقات التركية مع الكثير من الدول العربية عموماً والخليجية خصوصاً، توتّراتٍ ساهمت في تلويح بعض الدول بسحب استثماراتها منها، ما قد يمنعها من الوصول إلى هدف رؤية ٢٠٣٠، مع ما يترتب على ذلك من مشاكل اقتصادية واجتماعية داخلية، من بطالة وتضخّم وركود اقتصادي، تؤثر سلباً في معدّلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، الذي كان يعتبر من أكبر معدلات النمو في الدول الأوروبية، والذي قُدِّر بـ٤% خلال عام ٢٠١٥، وارتفع خلال الربع الأول من العام ٢٠١٦ الى ٤،٨%.[٢]

وبالرغم من الخلافات السياسية المعلَنة لتركيا مع بعض الدول العربية والأوروبية، إلا أنها لم تعلن يوماً استخدامَ ورقة العلاقات الاقتصادية في هذه الخلافات، في حين أتى

---

[١]– أنور عبد الله الرواحنة، هل ستصبح تركيا "قوة عظمى" في السنوات القليلة القادمة؟ ٢٠١٥، متوافر على الموقع: www.turkpress.co/author/133.

[٢]– عبد الحافظ الصاوي، الاقتصاد التركي أمام اختبار التحديات الخارجية، ٢٠١٦، متوافر على الموقع: https://www.alaraby.co.uk/economy/da40d4f6-54e5-4612-b2cd-6c235a7fc433

التهديد باستخدام العلاقات الاقتصادية من أطراف أخرى. وفي الوقت الذي من المفترض أن تتوتر فيه العلاقات الاقتصادية بين تركيا وإيران بسبب عضوية تركيا في التحالف الإسلامي بقيادة السعودية التي تناصب إيران العداء والدخول في حرب مفتوحة في اليمن، نجد أنّ الشركات التركية مهّدت لعلاقات اقتصادية طويلة الأجل، كإنشاء مركز تجاري دائم لحوالى ١٠٠ شركة تركية في طهران، كما فازت شركة تركية بتنفيذ ٧ محطات كهرباء تعمل بالغاز الطبيعي في إيران بنحو ٤,٥ مليارات دولار.[١]

كذلك وطَّدَتْ تركيا علاقاتها الاقتصادية في الخليج، من خلال القاعدة العسكرية التي عزمت على إقامتها مع قطر، في حين شاركت السعودية في تطوير منتجات عسكرية، وفازت في الكويت شركة تركية بصفقة توسيع مطارها بحوالى ٤,٣ مليارات دولار، إلا أن ذلك لم يمنعها من إقامة علاقات اقتصادية مع المغرب العربي، سواء من خلال زيادة حركة التجارة مع كل من تونس والمغرب والجزائر أو من خلال المشاركة في مشاريع استثمارية. ثم جاء التحالف الإسلامي ليعيد العلاقات الاقتصادية التركية السعودية الى دائرة الاهتمام وليفتح المجال الاقتصادي مع مصر، حيث لم يتأثر حجم التبادل التجاري بينهما إلا قليلاً، بسبب تراجع الاقتصاد المصري، حيث بلغ إجمالي التبادل التجاري بين تركيا ومصر في العام ٢٠١٥ نحو ٤،٣ مليارات دولار، مقارنة بـ٤،٧ مليارات في عام ٢٠١٤.[٢]

ب- <u>إقتصاد تركيا بين الآمال والتحديات</u>

أعلن الرئيس التركي الحالي رجب طيب أردوغان أثناء حملته الانتخابية، وقبل فوزه برئاسة الجمهورية التركية، عن مشروع هدف ٢٠٢٣، الذي هو واحد من أهم المشاريع الاقتصادية في القرن الحالي والذي قد يساهم في تغيير وجه تركيا الاقتصادي ويجعلها دولة صاحبة قرار وسيادة في العالم. فهدف ٢٠٢٣، هو المشروع الذي يتبنّاه حزب العدالة والتنمية الحاكم في تركيا، والذي يهدف إلى تنمية الاقتصاد التركي من جوانب عِدة بحلول الاحتفال المائة عام على تأسيس الجمهورية التركية، عبر الارتفاع بالاقتصاد التركي ليصل إلى قائمة أعلى عشرة اقتصادات على مستوى العالم، ورفع الناتج المحلي التركي إلى تريليونيْ دولار أميركي سنوياً، كذلك عبر زيادة نسبة التجارة

---

[١]- المرجع السابق.

[٢]- المرجع السابق.

الخارجية لتصل إلى تريليون دولارٍ سنوياً، في مقابل العمل على رفع دخل المواطن إلى ٢٥ ألف دولار أميركي سنوياً وخفض معدلات البطالة لتصل إلى نسبة ٥%. أما على المستوى السياحي، يهدف المشروع الى جذب ٥٠ مليون سائح سنوياً والذي يؤدي الى زيادة عائد السياحة إلى ٥٠ مليار دولارٍ سنوياً، ما يجعل تركيا وجهة سياح العالم ومن أفضل خمس دول سياحية.[١]

يترافق كل ذلك مع إنشاء خطوط سكك حديد جديدة لتصل إلى ١١ ألف كلم، ومزيد من الطُرق المُزدوجة، واهتمام بالموانئ، يساعد في ذلك موقع تركيا البحري المميّز والذي يربط قارة آسيا بأوروبا ويفصل بينها وبين إفريقيا البحر المتوسط، إضافة الى بناء مطارات جديدة وتوسعة المطارات الحالية.[٢]

يحتاج مشروع ٢٠٢٣ إلى خِبرات كبيرة وخطط عظيمة للتنفيذ. ويسعى حزب العدالة والتنمية الى تنفيذه لزيادة شعبيته بين أفراد الأمة التركية بالرغم من إمكانية تعرضه لتحديات أثناء فترة التنفيذ من قبل أحزاب المعارضة. وقد تؤثر مدة الأزمة السورية في قدرة تركيا الاقتصادية والعسكرية، من دون إهمال التهديد الذي يمثله تنظيم داعش على الجمهورية التركية. كذلك تمثّل الأزمةُ بين الأكراد والدولة التركية والمذابح الأرمنية التي تلاحق تركيا وتحول دون عضويتها في الاتحاد الأوروبي، العائقَ الأكبرَ في تحقيق الحلم التركي.[٣]

يؤدي هذا المشروع إلى زيادة حجم التبادل بين كل من تركيا ودول الخليج العربي، خصوصاً بعد قرار المملكة السعودية ضخّ استثمارات في تركيا بقيمة ٦٠٠ مليار دولارٍ على مدى ٢٠ عاما وذلك على أثر المؤتمر الاقتصادي المصري الذي عُقِدَ في شرم الشيخ، واختيار المملكة السعودية بعض الشركات التركية لتنفيذ مشاريع عدة خاصّة بالسكك الحديدية بين المدينة المنورة ومكة المكرمة، ما يؤكد بدء مرحلة جديدة من العلاقة السعودية – التركية والتي قد تتحول تحالفاً بسبب التنامي المستمر للإمبراطورية الإيرانية، وازدياد القلق السعودي من هذا التنامي. وإذا ما أثبتت التجربة التركية كفاءتها

---

[١]- رؤية ٢٠٢٣، متوافر على الموقع:
https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B1%D8%A4%D9%8A%D8%A9_2023

[٢]- علي رضا ، الرئيس التركي يتبنى "هدف ٢٠٢٣"، ٢٠١٥، متوافر على الموقع:
https://www.sasapost.com/opinion/the-goal-of-turkey-in-2023/

[٣]- المرجع السابق.

وسرعتها في التغيير، فقد تستفيد منها الدول العربية، وخصوصاً أنّها تناسب واقعها بسبب التشابه بين الشعبين العربي والتركي، والتقارب الكبير بين بعض الحكومات العربية والحكومة التركية.

ج- <u>الاقتصاد والمستقبل الواعد</u>

حوّل النمو المطّرد تركيا إلى بلدٍ مرتفع الدخل، فزاد حجم الطبقة المتوسطة بمقدار الضعف [١]، وارتفع متوسط دخل الفرد إلى نحو ١٠٥٠٠ دولار في العام، ما دفعها الى الارتقاء إلى مصاف البلدان المرتفعة الدخل إذا ما استمرت معدلات النمو على وتيرتها الحالية لتصبح في الترتيب الثاني عشر بين أكبر اقتصادات العالم في العام ٢٠٦٠.[٢] حرّك اندماج تركيا اقتصادياً في الأسواق العالمية، ودَمَجَ المناطق المتأخرة في الاقتصاد التركي التقدم الاقتصادي، فاغتنمت تركيا فرصة الأزمة المالية الشديدة التي ألمّت بها سابقاً لإصلاح مصارفها وماليتها العامة، ما أفسح الطريق أمام تحوّل الإنفاق العام من خدمة الدين إلى خدمة المواطن. فضلاً عن ذلك، عمَّ النموّ الاقتصادي جميع فئات المجتمع وتقلّصت معدلات الفقر بأكثر من النصف، فزادت إمكانيات الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية والبلدية. إلا أنه وبالرغم من الإنجازات الاقتصادية الكبرى التي حقّقتها تركيا يتطلب منها تطبيق القانون، وتحسين المساءلة والشفافية العامة وتنظيم العمل لتنتقل إلى فئة البلدان المرتفعة الدخل.[٣]

أما في مجال الطاقة، فقد ارتبطت تركيا بمعاهدات دولية حتى عام ٢٠٢٣، وهي بذلك غير قادرة على التنقيب واستخراج الموارد الطبيعية المدفونة في أراضيها، لذلك تستورد حالياً ما يقارب من ٩٠،٥% من النفط و٩٨،٥% من الغاز الطبيعي. وتُعَدّ روسيا المصدر الرئيس للطاقة لتركيا حيث تزوّدها بـ ٥٥% من حاجاتها من الغاز و٣٠%

---

[١]- تقرير البنك الدولي، التحول التركي: الاندماج والاشتمال والمؤسسات، ٢٠١٤، متوافر على الموقع:
www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/١٠/١٢/٢٠١٤/new-world-bank-report-looks-at-turkey-rise-to-threshold-of-high-income-and-challenges-remaining.

[٢]- توك لورا ، نائب رئيس البنك الدولي لشؤون منطقة أوروبا وآسيا الوسطى، تركيا تقترب من اللحاق بركب البلدان مرتفعة الدخل، ٢٠١٤، متوافر على الموقع:
www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/١٠/١٢/٢٠١٤/new-world-bank-report-looks-at-turkey-rise-to-threshold-of-high-income-and-challenges-remaining.

[٣]- تقرير البنك الدولي، التحول التركي: الاندماج والاشتمال والمؤسسات، ٢٠١٤، مرجع سابق.

من حاجاتها النفطية. من هنا، كان احتراز تركيا من فرض موسكو عقوبات اقتصادية عليها بعد إسقاط الجيش التركي طائرة السوخوي على الحدود السورية في ٢٤ تشرين الثاني ٢٠١٤، وبعد تصاعد وتيرة الأزمة مع روسيا، وتصريح أردوغان بإيجاد مصادر أخرى، كقطر وأذربيجان.[١]

لذلك ذهب أردوغان إلى قطر في ١ كانون الأول من العام ٢٠١٦، ووَقَّعَ ١٦ اتفاقية بين البلدين، أهمها استيراد الغاز المسال القطري وتخزينه في تركيا. كذلك، ذهب داوود أوغلو إلى أذربيجان في ٤ من الشهر نفسه لإيجاد بدائل في حال قطع روسيا إمدادات الغاز[٢]. وقد تستعيض تركيا مشروع "ترك ستريم" بمشروع "TANAP" و"TAP" المتوقَّع إنهاؤه في العام ٢٠١٨ والذي سيضع تركيا في موقع إستراتيجي مهمّ إقليمياً لتوزيع الغاز الأذربيجاني إلى أوروبا، حيث سيوصل الغاز من أذربيجان مارّاً بتركيا إلى اليونان وبلغاريا ليصل إلى أوروبا بتكلفة تقدر بين ٤٥ –٤٧ مليار دولار. ومن المتوقع أن تبدأ إمدادات الغاز الأذريّ إلى أوروبا عام ٢٠٢٠، بحجم ١٠ مليارات متر مكعب و٦ مليارات متر مكعب إلى مناطق غرب تركيا، على أن تبدأ تركيا بتخفيض الغاز البترولي المسال المستورد من روسيا بنسبة ٢٥% إبتداءً من العام ٢٠١٦ والاستعاضة عنه بالنفط من نيجيريا والولايات المتحدة والسعودية والجزائر وبإقامة محطات لتوليد الطاقة باستخدام محطات الطاقة الشمسية والمولدات الهوائية باستثمارات تصل إلى ١٠ مليارات دولار.[٣]

وبهدف جلب المزيد من الاستثمارات وتعزيزها في الأراضي التركية، ستعمل تركيا على إزالة العقبات أمام الصادرات والواردات. ومن المتوقَّع أن ترتفع الصادرات التركية إلى أكثر من ٢٠٠ مليار دولار. كما ستفتتح تركيا ثاني أطول نفق في العالم يربط بين ولايتَيْ أرضروم وريزه التركيتين والذي قُدّرت نفقته بـ ٧١٩. مليون ليرة تركية، إضافة الى قيامها بإصلاحات إقتصادية لتنمية الاقتصاد وتعزيزه عن طريق بناء قدراتها الإنتاجية المحلية أكثر من دون الاعتماد على الخارج، والارتهان لاستثمارات أجنبية همّها الربح

---

[١]– تقارير خاصة، الاقتصاد التركي: نظرة استشرافية لعام ٢٠١٦، ٢٣ كانون الأول ٢٠١٥، متوافر على الموقع:
http://www.addiyar.com/article/1102079-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-

[٢]– المرجع السابق.

[٣]– المرجع السابق.

دون المصلحة الوطنية. كذلك ستسعى الحكومة التركية لتعزيز معدّلات النمو ومؤشرات الاستثمار من خلال منح قروض دون فائدة للشباب الأتراك وفتح خطوط إنتاجية أخرى كإنتاج طائرات ركاب خاصة، وإطلاق قمر فضائي، ومشاريع في البنية التحتية تحقّق معدلات عالية من التوظيف والنموّ.

ثانياً: انعكاس السياسة الخارجية التركية على مستقبل الدور التركي

تمدَّدَتْ تركيا في العديد من مناطق العالم، وهيمنَتْ على أسواق كبرى في الجمهوريات التركية في آسيا وأوروبا وإفريقيا وأميركا الجنوبية وأوروبا الشرقية ودول البلقان إضافة إلى بعض الدول العربية. وقد مثّلت هذه الأسواق نفوذاً استراتيجياً وحضارياً ساهم في تشكيل المشروع التركي المستقبلي. إلا أنّ هذا التمدّد التركي تعرّض إلى التصادم مع قوى إقليمية ودولية عدّة طامعة في النفوذ والتمدّد، لا سيّما إيران التي تسعى إلى الهيمنة على منطقة الشرق الأوسط. وقد حاولت الدول الغربية إيقاف هذا النفوذ وضبطه للمحافظة على مصالحها في مناطق التمدّد التركي. كذلك تتطلّع تركيا أن تصبح قوة كبرى في العالم، يمكنها التأثير في التوازنات الإقليمية والدولية، وفي النظام العالمي الجديد الذي تسعى الدول الغربية إلى تشكيله وفقاً لمصالحها المتضاربة مع المصالح التركية.

أ- التحولات الاقتصادية في خدمة السياسة الخارجية

تحوّلت تجربة حزب العدالة والتنمية، بالرغم من التحديات الصعبة داخلياً وخارجياً، نموذجاً عالمياً ناجحاً، ما أزعج الدول الأوروبية التي حاولت عرقلة انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، وتوتير الوضع السياسي الداخلي. وكان الردّ التركي بإعلانها القيام بجملة من المشاريع العملاقة، كمشروع المطار الثالث الذي سينتهي سنة ٢٠١٧، والذي سيكون من أكبر مطارات العالم متقدّماً من حيث طاقة الاستيعاب على مطار فرانكفورت في ألمانيا. كذلك ستتقدّم الخطوط الجوية التركية عالمياً من حيث حجم أسطولها الجوي، ومن حيث منافسة أكبر الشركات الجوية العالمية. ويجري العمل على استبدال مضيق البوسفور بقناة إسطنبول التي ستتحوّل أهمّ قناة تربط بين بحر مرمرة والبحر الأسود، بحيث تستفيد منها تركيا كثيراً من الناحية الاقتصادية، وستحوِّل كل المناطق المحاذية لها من نقطة انطلاقها على البحر الاسود الى بحر مرمرة منطقةَ

جذبٍ واستثمار عالمي كبير[١]. هذا ما سيجعل إسطنبول مركزاً إقتصادياً مهمّاً جداً في العالم. وقد بدأت بمشروع المفاعل النووي، وبمشاريع تصنيع الأسلحة والأقمار الصناعية والمعابر تحت الماء تحسّباً لضرب الجسور الرابطة بين القسمَيْن الأوروبي والآسيوي. كل هذه المشاريع جعلت تركيا قوةً منافسةً للدول المصنّعة الكبرى في العالم، وأهم معبر لأنبوب الغاز من آسيا إلى أوروبا نسبةً إلى موقعها الاستراتيجي المميز.

كلّ هذه المشاريع جعلت الدول الغربية لا سيّما الصناعية منها، تنظر إلى تركيا على أنها المارد الإسلامي الذي قد يتحول مصدرَ تهديدٍ لها في المستقبل، ليس في منطقة الشرق الأوسط فقط، بل في العالم الإسلامي أيضاً. فنجحت بذلك في استعادة عمقها الاستراتيجي من خلال قوتها الاقتصادية التي حوّلتها أكبرَ منافس للقوى الدولية، كما لعبت دوراً هاماً في الصراع الدائر في كثير من مناطق العالم كالقضية الفلسطينية والأزمات السورية والعراقية والمصرية والليبية واليمنية، مساندةً الحراك العربي في بعضها ومستقبلةً البعض من اللاجئين السوريين.

ب- <u>تركيا وتحديات المستقبل</u>

اضطلعت تركيا بدور بارز على مسرح عمليات الشرق الأوسط، انطلاقاً من المواقف التي تبنّتها حيال قضايا الصراع في منطقة الشرق الأوسط، منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم. برز ذلك من خلال مواقفها من الحرب الأميركية على العراق في نيسان ٢٠٠٣، ومن العدوان الإسرائيلي على لبنان عام ٢٠٠٦، وعلى قطاع غزة عام ٢٠٠٨، كذلك من خلال موقف أردوغان من الرئيس الإسرائيلي شيمون بيريز في منتدى ديفوس العالمي عام ٢٠٠٩، من دون إهمال أزمة قافلة الحرية في عام ٢٠١٠. ومع اندلاع الحراك العربي، وإعلان تركيا انحيازها إلى الإرادة الشعبية في مواجهة أنظمتها الحاكمة، تصاعَدَ الدور الإقليمي التركي، فاستفادَتْ من غياب قوى مركزية كمصر والسعودية وسوريا عن التفاعلات الإقليمية بفعل الثورات الشعبية، ومن انشغال العديد من الدول العربية الأخرى بمواجهة رياح الربيع العربي ، في وقت كانت إيران تواجه تداعيات الأزمة السورية.[٢]

---

[١]- المرجع السابق

[٢]- محمد عبد القادر خليل ، تآكل القوة: مستقبل الدور الإقليمي لتركيا في الشرق الأوسط، ٢٩ آب ٢٠١٣، متوافر على الموقع: www.siyassa.org.eg/newscontent/2/105/3258.aspx#desc.

فعجْزُ الدور العربي في المنطقة جَعَلَ الدور التركي أكبر من حجمه الطبيعي، ودَفَعَهُ إلى ملء الفراغ. وفي تصريح لعلي بابجان مهندس السياسة الاقتصادية التركية، أعلن خلاله أن تركيا لم تطرح نفسها بالقوة على الآخرين، بل كانت تستجيب لرغبة الأطراف المتنازعة نفسها، ولم تتقدّم بدافع التحدّي أو المنافسة أو سلب أدوار الآخرين، بل بسبب استقالتهم من أدوارهم ومسؤولياتهم التاريخية، وهي لا تستطيع التفرّج على الحرائق في المنطقة التي قد تصل إليها، فقط لكي لا تُتَّهَم بالتطلّع إلى أدوار عثمانية جديدة.[١]

وبعد إن أصبحت تركيا عاملاً فاعلاً في التوازنات الإقليمية والدولية، حاولت الدول الغربية إرباك الوضع السياسي الداخلي من خلال أحداث غيزي بارك التي بيّنت التحقيقات تورّط دول أجنبية ومنظمات دولية بالتعاون مع بعض قوى المعارضة الداخلية في ذلك. لكنها استطاعت تجاوز هذه المؤامرات وأصرّت على الاستمرار في طريقها نحو النهوض بغية تحقيق ما يسمّى مشروع تركيا الجديدة أو ما يعرف بتركيا سنة ٢٠٢٣ ذكرى المئة عام على قيام الجمهورية التركية.[٢]

لقد ساهمت الصراعات الداخلية المتفاقمة، انطلاقاً من عدم حلّ المشكلة الكردية، مروراً بالحساسيات السنية – العلوية والعلمانية – الإسلامية[٣]، وبعدم رغبة القوى العلمانية المتشدّدة، ومنها العسكر، في المزيد من التورط في قضايا الشرق الأوسط، في إعاقة تزخيم الدور التركي المستقبلي في المنطقة، فيما تمثّلت التحديات الخارجية برفض بعض الدول الغربية أن تلعب تركيا أي دور في العالم العربي.

ج- <u>تركيا والتوازنات المستقبلية</u>

بعد أن أصبحت تركيا رئيسةً للقمة الإسلامية، سعت للقيام خارجياً بدور واسع في معالجة القضايا الساخنة، وفي دعم منظمة التعاون الإسلامي بالتعاون مع المملكة العربية السعودية ودول مجلس التعاون في آسيا وإفريقيا[٤]. أمّا داخلياً، وبعد فشل

---

[١]- مقابلة تلفزيونية مع علي بابجان بتاريخ ٢٠٠٩/١/٢٢ محطة ت غ ر ت التركية (TGRT)، متوافر على الموقع: www.estqlal.com/article.php?id=28497.

[٢]- المرجع السابق

[٣]- محمد نور الدين، تركيا إلى أين؟ دور وتحديات، ١٧ آب ٢٠١٠، متوافر على الموقع: www.estqlal.com/index.php?a=hdrloog.

[٤]- أحمد عبدو تاشر، تركيا وتحديات المستقبل،٢٠ آب ٢٠١٦، متوافر على الموقع:

الانقلاب الأخير، سعى أردوغان إلى اتباع سياسة إخضاع الجيش وقادته لإعادة هيكلة بطريقة تضمن ولاء القادة العسكريين للحكومة واستراتيجيتها، لمنع أي محاولة انقلاب أخرى في المستقبل. كذلك عَمَدَ الى فصل شبه تام لجهاز الاستخبارات العسكرية عن سلطة الجيش بعد تشكيل جهاز للأمن القومي يضمُّ جهازاً للاستخبارات العسكرية والشرطة، واتّباع الأجهزة الأمنية للرئيس مباشرة بحيث تتلقى أوامرها النهائية منه.

أظهرت محاولة الانقلاب في تركيا الدول الصديقة من الدول العدوة، وأثّرت في خريطة التحالفات التركية الإقليمية والدولية، وعلى تغيّر الاصطفافات التي تُمْليها عليها مصالحها القومية، وما تملكه من أوراق ضغط تحاول استغلالها مع الدول الإقليمية والعالمية بما يضمن لها أن تكون لاعباً مهماً في القضايا التي تدور حولها. وهذا يعتمد على كفاءة الحكومة وتهيئة جيل تركي شاب ينقل تركيا إلى ما تطمح إليه في العام ٢٠٢٣.[١]

وبالرغم من الخطوات الجبارة التي خَطَتْها تركيا في إعادة عمقها الاستراتيجي، إلا أن المسافة مازالت أمامها طويلة جداً نحو تحقيق مشروعها الحضاري الذي آمن به صُنّاع القرار فيها، في ظلّ التحديات المستقبلية الناتجة من أحداث منطقة الشرق الاوسط ومن تضرّر صورتها الخارجية بسبب دعمها التيارات الإرهابية في سوريا والعراق، وتسهيلها عبور المقاتلين عبر حدودها مع الدولتين، وتلكؤها في دعم التحالف الإقليمي – الدولي لمحاربة تنظيم داعش. كل هذه العوامل ساهمت في تراجع الحديث عن "النموذج التركي"، بل على العكس أصبحت تركيا تمثّل عبئاً إقليمياً، بسبب توتر علاقاتها مع أغلب دول المنطقة، وبسبب عودة الدور المصري على الساحة الإقليمية الذي قَلَّصَ من هامش الحركة أمام السياسة الخارجية التركية، التي بَنَتْ استراتيجيتها على غياب هذا الدور أو تحويله تابعاً للسياسات التركية.[٢]

---

www.arabi٢١.com/story/٩٣٥٤٦٥/%D%٨AA%D%٨B%١D%٨٣%٩D٨%٩A%D%٨A٧-%D%٨٨%٩D%٨AA%D%٨AD%D%٨AF%D٨%٩A%D%٨A%٧D%٨AA-

[١]- كيف يبدو مستقبل تركيا بعد الانقلاب الفاشل؟ ١٨ تموز ٢٠١٦، متوافر على الموقع:www.noonpost.net/content/12901.

[٢]- محمد خليل عبد القادر، تحديات متصاعدة: تركيا.. أردوغان من فرصة إلى عبء، ٩ شباط ٢٠١٥، المركز العربي للبحوث والدراسات، متوافر على الموقع: http://www.acrseg.org/36638 .

ثالثاً – بداية التحوّل في التوازنات التركية الداخلية

أنهت الانتخابات النيابية التركية، التي جرت في السابع من حزيران٢٠١٥، حقبة الأغلبية البرلمانية المطلقة لحزب العدالة والتنمية، وَوَضَعَتِ الحياة السياسية في تركيا أمام هواجس وتساؤلات حول احتمال عودة الحكومات الائتلافية التي ارتبطت في الذاكرة التركية، بحالةٍ من عدم الاستقرار السياسي والارتباك الاقتصادي، التي كان أحد أسبابها المسافات الأيديولوجية الكبيرة بين الأحزاب التركية الرئيسة بعد التراجع الواضح لحزب العدالة والتنمية وبروز مقابل للمعارضة.

أ- تراجع العدالة والتنمية وصعود المعارضة

يبلغ إجمالي عدد أعضاء البرلمان ٥٥٠ عضواً يمثلون ٨٥ دائرةً انتخابيةً في ٨١ محافظة تركية. وفقاً لهذا النظام، يتوجب على كل حزب أن يجتاز العتبة الانتخابية ١٠% من أصوات الناخبين[١]، حتى يتمكّن من الفوز بمقاعد البرلمان. فإذا لم يحقّق هذه النسبة، يجري توزيع الأصوات التي حصل عليها على الأحزاب الفائزة وفقًا لنسبة الأصوات التي حصل عليها كل حزب، ويقوم الحزب الفائز بأغلبية الأصوات بتشكيل الحكومة، كما يمكن تعديل الدستور بأكثرية ثلثي أعضاء البرلمان على الأقل[٢].

في ٧ حزيران ٢٠١٥، أجريت الانتخابات البرلمانية التركية، وأسفرت الى نتيجتين مهمتين: أولاهما تجاوز حزب الشعوب الديمقراطي "الكردي"، الذي يشارك لأول مرة في قائمة حزبية، عتبة الـ ١٠% وحصوله على نحو ١٣% من الأصوات، أي ما يعادل ٨٠ مقعدًا في البرلمان. وثانيتهما تراجع التصويت لمصلحة حزب العدالة والتنمية، وخسارته الأغلبية المطلقة التي تمتّع بها منذ الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠٠٢. وعلى الرغم من تقدّمه، وحصوله على نحو ٤١% من الأصوات، وعلى ٢٥٨ مقعدًا[٣]، فإن الحزب لم ينجح في الحصول على الأغلبية المطلقة (٢٧٦ مقعداً) التي تمكّنه من

١- الموقع الإلكتروني : www.fekr-online.com/readarticle.php?id=202

٢- الانتخابات البرلمانية التركية النتائج والتداعيات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٥، متوافر على الموقـــــــــــــــع:

https://www.alaraby.co.uk/opinion/2015/6/15/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%

٣- عبد اللطيف حجازي، انتخابات ٢٠١٥، تغيرات دراماتيكية تربك حسابات أردوغان، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، الإمارات العربية المتحدة، ٢٠١٥، متوافر على الموقع:

.https://futureuae.com/ar-AE/SimplePage/Item/7/%D8%B9%D9%86

الانفراد تشكيل الحكومة بفارق ١٨مقعداً، كما كان يحصل معه منذ العام ٢٠٠٢، إنما مع شركاء قد تكون لهم أجندة مختلفة عن برنامج الحزب وسياساته. كذلك تراجعت شعبية حزب الشعب الجمهوري العلماني المعارض بحصوله على نسبة ٢٤,٩% من الأصوات (ما يعادل ١٣٢ مقعداً) في البرلمان ليأتي في المرتبة الثانية بعد حزب العدالة والتنمية، بعد أن كان قد حصل على نسبة ٢٦% من الأصوات في انتخابات ٢٠١١. يعود هذا التراجع إلى اتجاه عدد من العلمانيين والليبراليين لدعم حزب الشعب الديمقراطي الكردي الذي تبنّى برنامجاً أكثر ليبرالية ودفع بالعديد من الأقليات على قوائمه الانتخابية.[١]

من جانب آخر، تزايدت شعبية حزب الحركة القومية بحصوله على نسبة ١٦,٢% من الأصوات (ما يعادل ٨٠ مقعداً) في البرلمان ليحتلّ المرتبة الثالثة، فيما حصل في الانتخابات البرلمانية السابقة على نسبة ١٣%. ويعود ذلك إلى اتجاه عدد من الإسلاميين الأتراك المعترضين على سياسة أردوغان وعلى عملية المفاوضات مع الأكراد للتصويت لمصلحة الحركة القومية صاحب التوجّهات المحافظة. وكانت مفاجأة الإنتخابات تمكّن حزب الشعب الديمقراطي الكردي من تجاوز العتبة الانتخابية (نسبة الـ ١٠% اللازمة لدخول البرلمان)، حيث حصل على نسبة ١٣,١% من الأصوات (ما يعادل ٨٠ مقعداً) ليحتلّ المرتبة الرابعة بعد حزب الحركة القومية، رغم مشاركته في الانتخابات كحزب موحّد للمرة الأولى بعد أن كان يدفع بمرشحيه كمستقلين لعدم تمكنه من تجاوز العتبة الانتخابية.[٢]

إعتُبِرَت\ نتائج حزب العدالة والتنمية هزيمة للرئيس التركي رجب أردوغان الذي كان يطالب ناخبيه بإعطائه ٤٠٠ مقعد في البرلمان حتى يتمكن من تعديل الدستور وتغيير نظام الحكم في تركيا من نظام برلماني إلى نظام رئاسي لإعطائه مزيداً من الصلاحيات[٣].

ب- <u>أسباب تراجع العدالة والتنمية</u>

---

[١]- المرجع السابق

[٢]- المرجع السابق.

[٣]- مصطفى اللباد، سيناريوهات الانتخابات التركية وتداعياتها الجيو- سياسية، جريدة السفير، ٦/٨/ ٢٠١٥، متوافر على الموقع:http://assafir.com/Article/217/424004/AuthorArticle

أدَّت مجموعة من العوامل إلتراجع شعبية حزب العدالة والتنمية، منها ما يعود الى أسباب داخلية وخارجية لا علاقة لها بالحزب، ومنها ما يرتبط بالحزب وممارساته السياسية وببعض الأخطاء المتراكمة والحاصلة أثناء الحملة الإنتخابية، فضلاً عن دور العامل الكردي في حرمان حزب العدالة والتنمية من الحصول على الأغلبية في تلك الانتخابات.

ساهم التصويت العقابي لعدد من مؤيِّدي حزب العدالة والتنمية، والذين يُقدّرون بحوالى مليون ناخب (نسبة ٨%)، كاعتراض على سياسات أردوغان وحكومة داوود أوغلو، حيال الأزمة السورية، فضلاً عن فضيحة الفساد التي برزت الى الواجهة في أواخر عام ٢٠١٣ وكيفية تعامل قيادات الحزب معها محاولين التغطية عليها وتصويرها أنَّها مؤامرة ضد الحكومة والحزب. كان لتبنّي أردوغان سياسات صدامية مع حلفائه السابقين، لا سيّما "عبد الله غول" وداعميه من خارج الحزب، وخصوصاً حركة "فتح الله غولن" وسعيه لتصفية نفوذها بالدولة والمجتمع التركي وإصدار مذكرة اعتقال بحقّ زعيمها، كذلك الصراع الدائر بين الحكومة وحزب العدالة والتنمية من جهة، وبين جماعة فتح الله غولن من جهة أخرى التي كانت تمتلك نفوذاً كبيراً داخل مؤسسات الدولة والتي شنّت حملة تشويه وأثارَت تُهَمَ فساد ضد الحزب، الدور الكبير في تراجع شعبية الحزب[١]. كذلك، كان للتغييرات الجذرية التي طالت بنية حزب العدالة والتنمية، إثر انتخاب رجب طيب أردوغان رئيساً للجمهورية، وأحمد داود أوغلو رئيساً للحزب والحكومة، إضافة إلى الخلافات الداخلية في الحزب، الأثرُ السلبيُّ في الأداء الانتخابي للحزب، وفي عدم التوافق على اختيار أنسب المرشحين.

إن تراجُع نمو الاقتصاد التركي في السنوات الأخيرة، كان سبباً رئيساً في إنخفاض شعبية العدالة والتنمية، حيث سجّلت تركيا في العام ٢٠١٤ نسبة نموّ منخفضة قدِّرت بـ ٢،٩% فقط مقارنةً بنسب النمو المرتفعة في السنوات الماضية منذ العام ٢٠٠٢ من حكم العدالة والتنمية وبنسبة المعدل العام للبلاد وهي ٥،٥% [٢]. كذلك أتَتْ أحداث غزي بارك لتؤثر أكثر في الاقتصاد التركي وتؤدي الى أضرار بالغة تقدر بمئة مليار

---

[١]- قراءة في نتائج الإنتخابية التركية، المركز العربي للأبحاث والدراسات، متوافر على الموقع الإلكتروني : http://www.dohainstitute.org/file/Get/2a4be0a4-1c5d-49bb-ad3f-fc1721ea4cef.pdf

[٢]- الموقع الإلكتروني : www.sabah.com.tr/economic/2015/03/31/2014.htm

دولار[1]، مع الأخذ بعين الاعتبار الارتفاع الملحوظ في أسعار المواد الأساسية، والانخفاض في سعر صرف الليرة التركية، ما انعكس سلباً على الاقتصاد ونموّه.

ج- <u>عوامل فوز العدالة والتنمية في انتخابات الإعادة وتداعياته</u>

كان لتطورات الأشهر الخمسة الفاصلة بين جولتَيْ الانتخابات، سواء على الصعيد السياسي أو الأمني أو الاقتصادي، الأثرُ الكبيرُ في الفوز الساحق لحزب العدالة والتنمية، مقابل الخسارة المدوّية للأحزاب التي ساهمت في عدم الاستقرار، كحزب الحركة القومية، الذي رفض كل الخيارات المطروحة بعد الانتخابات السابقة من دون تقديم البديل، وحزب الشعوب الديمقراطي الذي أتيحت له فرصة الفصل بينه وبين الجناح المسلّح في حزب العمال الكردستاني، فأضاع الفرصة المتاحة، وذهبت أصواتهما الى حزب العدالة والتنمية.

حقَّق حزب العدالة والتنمية نصراً حاسماً في انتخابات الإعادة التي أُجريت في ١ تشرين الثاني ٢٠١٥، بحيث وصلت نسبة التصويت الى٨٦ % من الناخبين، بزيادة واحد بالمئة عن انتخابات حزيران. وكان من نتيجة ذلك حصوله على ٤٩،٥% من الأصوات(٣١٦ مقعدًا من مقاعد البرلمان التركي البالغة ٥٥٠ مقعدًا) ، مقارنة بـ ٤١% في انتخابات حزيران، بينما حقق حزب الشعب الجمهوري ٢٥،٤ % من الأصوات(على ١٣٤ مقعدًا) مقابل ٢٤،٨ % في الانتخابات السابقة، فيما الخسارة المدوّية كانت من نصيب حزب الحركة القومية(٤١ مقعدًا)، الذي هبط من ١٦ إلى ١١،٩ % من الأصوات، أمَّا حزب الشعوب الديمقراطي فحقّق ١٠،٧ بالمئة من الأصوات(٥٩ مقعدًا) ، مقابل ١٣% في انتخابات حزيران[2].

أظهرت نتائج الانتخابات فوز حزب العدالة والتنمية في ٦٣ محافظة من أصل ٨١، موزعة على أنحاء البلاد كافة، بما في ذلك محافظات الأغلبية الكردية، مما أكّد أنه الحزب الوحيد الذي يتمتع بوجود قومي، يغطي كافة مناطق تركيا لا سيما إسطنبول، التي تعكس صورة البلاد العامة دائماً، والتي أعطت العدالة والتنمية ٤٩ بالمئة من أصواتها، وأظهرت تجديد الثقة في سياسات حزب العدالة والتنمية الداخلية والخارجية، وفي قدرته على حماية مصالح تركيا على الساحتين الإقليمية والدولية. وقد ساهمت

---

[1]- الموقع الإلكتروني: www.haber.star.com.tr/1032404.htm

[2]- المرجع السابق.

نتائج الانتخابات في توجيه حزب العدالة والتنمية ردّاً عسكريّاً وأمنيّاً قاسياً لحزب العمال الكردستاني، مع إدراكه أن العنف لن يوفر حلّاً نهائياً للمسألة الكردية في تركيا، بل إن المسار السياسي والتفاوضي هو الذي سيأتي بالحل[١].

الفقرة الثانية: تحكّم التحوّلات الداخلية في مستقبل الدور التركي

تجلّى تغيير السياسة التركية في تحوّلها إلى متابعة القضايا التي تهدّد أمنها القومي، والانشغال في ردود الأفعال الناجمة عن الصراعات القريبة ومحاولة التخفيف من انعكاساتها السلبية عليها، ورعاية الحلفاء المحليين الذين تدعمهم في الدول المجاورة. ففرضت قضايا المنطقة نفسها على أجندتها الخارجية، وقلّصت دورها النشيط والاستباقي الذي كان يقدّم المبادرات والوساطات، فيما تحوّل جوارها الإقليمي القريب من مجالٍ للنفوذ والدور السياسي والفرص إلى مصدرٍ للمخاطر والتهديدات والتكاليف الاقتصادية.[٢]

وقد تركت نتائج الانتخابات البرلمانية أثرها على الساحة الداخلية التركية وعلى سياستها الخارجية في حين فرض انقلاب ١٥ تموز ٢٠١٥ نفسه في تحديد اتجاهات السياسة الخارجية التركية المستقبلية.

أولاً: الانتخابات التركية وتأثيرها على سياسات تركيا الخارجية

استطاع حزب العدالة والتنمية في الانتخابات البرلمانية التي أُجريت في مطلع شهر تشرين الثاني ٢٠١٥ أن يشكّل الحكومة التركية الرابعة والستين بمفرده، بعد أن حامت الشكوك حول إمكانية تحقيقه ذلك. فتحت الانتخابات التي أُجريت في حزيران ٢٠١٥، الباب أمام تشكيل حكومة انتقالية في تركيا كان من شأن ذلك إعاقة خطط حزب العدالة والتنمية على جميع الأصعدة، لا سيّما السياسة الخارجية، بسبب الخلافات المتعلقة بشأنها بينه وبين أحزاب المعارضة الأخرى.

---

[١]- الموقع الإلكتروني:http://vb.mediu.edu.my/archive/index.php/t-183158.html.

[٢]- عماد يوسف قدورة، مسألة التغيّر في السياسة الخارجية التركية... المراجعات والإتجاهات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٥، متوافر على الموقع:
http://www.dohainstitute.org/file/Get/6da93b43-2510-4a3b-a706-dc695fd1c74e.pdf.

أ- توجّهات السياسة الخارجية العامة

أظهرت نتائج انتخابات الإعادة، أنّ صانعي السياسة الخارجية التركية قد حصلوا على ثقة شعبية كبيرة، تتيح ستمرار السياسة الخارجية التركية على مساراتها نفسها التي سارت عليها خلال السنوات الأخيرة. وقد أعلن رئيس الوزراء التركي أحمد داود أوغلو في ٢٥ تشرين الثاني ٢٠١٥ برنامج حكومته الجديدة أمام البرلمان[١]. لقد طرح أوغلو نقاطاً عامة للسياسة الخارجية التي ستسير عليها تركيا في ما يتعلق ببعض القضايا، لا سيما في ما خصّ الاستمرار في الدفاع عن الحق أملاً للشعوب المظلومة، والاستمرار في السياسة الخارجية المتعدّدة الأبعاد، مع العمل على تسريع عملية المواءمة مع معايير الاتحاد الأوروبي ومطالبة دوله بالتعاطي مع تركيا بالمستوى نفسه من الصدق. لقد وَعَدَ أوغلو بمواصلة الجهود لتحقيق تحوّل سياسي يسمح بإجراء عملية انتقال سياسي في سوريا، ومساعدة اللاجئين السوريين والعراقيين والعمل على إيجاد حلٍّ عادل ودائم للقضية الفلسطينية، وبذل الجهد للمحافظة على قدسية المسجد الأقصى، مع الاستمرار بالمقابل في تحسين العلاقات مع الولايات المتحدة كحليف في إطار الاحترام والثقة المتبادلة[٢].

كذلك أعلن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان أنّ الوقت قد حان لاحتضان الجميع بصرف النظر عن الخلافات القائمة. وقدّم المتحدث باسم الرئاسة التركية، إبراهيم كالين، مصطلحاً جديداً حول السياسات التوافقية " Consensus politics " القادرة على تخطي الأزمات غير المرغوب فيها وتقليل حالات الاستقطاب، وخَلُصَ إلى ضرورة العمل على أجندة مشتركة لا تُنهي الاختلافات، ولكنها تخدم قوة تركيا واستقرارها وسلامها، وتصب في مصلحة القوى الإقليمية والعالمية التي تحتاج إلى تركيا كشريك قوي ومستقر في منطقة تعمّها الفوضى.[٣]

---

[١]- برنامج الحكومة الرابعة والستين في تركيا، موقع رئاسة الوزراء التركية، ٢٥ تشرين الثاني ٢٠١٥، متوافر على الموقع:
.http://www.basbakanlik.gov.tr/docs/KurumsalHaberler/64.hukumet_programi.pdf

[٢]- المرجع السابق.

[٣]- Ibrahim Kalin, "Consensus politics after the elections," Daily Sabah, November 7, 2015, at: https://www.dailysabah.com/columns/ibrahim-kalin/2015/11/07.

وقد برزت انعكاسات نتائج الانتخابات على السياسة الخارجية التركية، من خلال الحرص على تجنُّب الخلاف مع واشنطن وفتح قاعدة " إنجرليك" أمام طيران التحالف الدولي ضد تنظيم الدولة، وفتح ملف مباحثات إعادة العلاقات مع إسرائيل، وتهدئة أسلوب توجيه النقد للدول التي تختلف معها في المنطقة، مع ثباتها الواضح على كثير من توجهات سياستها الخارجية، لا سيما المتعلقة بأمنها القومي[١].

ب- <u>السياسة الخارجية التركية تجاه الأزمة السورية</u>

إحتلت الأزمة السورية المرتبة الأولى في أجندة سياسة حزب العدالة والتنمية الخارجية بعد انتخابات الإعادة البرلمانية وتكثفت الاقتراحات الدبلوماسية لحلّها. لقد كانت تركيا والولايات المتحدة ضد أي اقتراح يحافظ فيها الأسد على قوته، وعارضتا الاقتراحات الروسية والإيرانية الهادفة الى حلّ يضمن للأسد هذه القوّة. كذلك أعلن رئيس حزب العدالة والتنمية أحمد داود أوغلو، أنّ محاربة داعش تتطلب استراتيجية متكاملة تُنهي فراغ السلطة في سوريا، وتتضمن حملة جوية وأرضية، إلاّ أن تركيا لا تستطيع القيام وحدها بهذا العبء، إنما ستكون مستعدة للمشاركة في حال توافر ائتلاف واستراتيجية متكاملة.[٢]

أما الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، فقد أعلن أنّ حلفاء تركيا يسيرون باتجاه فكرة تشكيل منطقة خالية من داعش في شمال سوريا، وأنّ تركيا مستعدّة للسماح لقوات التحالف باستخدام قواعد جوية أخرى فضلاً عن قاعدة إنجرليك. وقد أتى هذا الانفتاح على التحالف الدولي، بعد مكالمة هاتفية مطوّلة بين أردوغان وأوباما[٣]. كذلك اعتبر وزير الخارجية التركي في حكومة تسيير الأعمال فريدون سينيرلي أوغلو أنّ داعش

---

[١]- محمود الرنتيسي، الانتخابات والسياسة الخارجية التركية.. انعكاس النتائج، مركز الجزيرة للدراسات، ١ تموز ٢٠١٥، متوافر على الموقع:
.http://studies.aljazeera.net/reports/2015/07/201571102910189462.htm

[٢]- PM Davutoglu calls for combined int'l air and ground campaign against ISIS, Daily Sabah, November10,2015,at: https://www.dailysabah.com/politics/2015/11/10/pm-

[٣]- President Erdogan, Allies moving toward ISIS-free zone, Daily Sabah, November 10, 2015, at: https://www.dailysabah.com/politics/2015/11/10/.

وضع أسلوب حياتنا وأمننا القومي تحت الخطر[١]. وبذلك، فالأولوية القصوى للمرحلة المقبلة هي التخلّص من داعش في سوريا والعراق واقليم كردستان، وتأجيل أولوية التخلّص من النظام السوري أو البحث عن حلٍّ سياسيٍّ للأزمة السورية. وتمّ تنسيق هذا الموقف الجديد مع المواقف الدولي، ما يعني أنّ تركيا أكّدت على رؤيتها الجديدة بالعمل من خلال التحالفات الدولية حتى لو تخلّت عن بعض مطالبها أو أجّلتها. لقد تجاهلت الدول الغربية المطالب التركية في مؤتمر فيينا عن المنطقة الآمنة وعن محاربة الأسد، وحدّدت خارطة الطريق لحلّ الأزمة السورية بعيداً من رؤية أنقرة حيث سُمِحَ بوجود الأسد خلال الفترة الإنتقالية من دون اشتراط إنهاء دوره مع نهايتها وترك الأمر لقرار الشعب، كما صنّف هذا المؤتمر الفصائل المقاتلة ما بين معتدلة وإرهابية.

واقتصر خطاب الرئيس الأميركي باراك أوباما على هامش قمة العشرين التي عُقِدَتْ في أنطاليا في أعقاب محادثات فيينا على امتداح موقف تركيا من التحالف ضد تنظيم الدولة ومن موقفها في عملية إيواء اللاجئين. وقد أشار الرئيس الأميركي إلى أنه بحث مع أردوغان تنسيق الجهود لمراقبة الحدود السورية–التركية لمحاصرة أنشطة تنظيم الدولة، وأن بلاده تعمل مع تركيا على الحدِّ من تدفّق اللاجئين[٢].

إعتبرت أنقرة أن محادثات فيينا قد تؤدي الى حل سياسيّ يمهِّد لرحيل الأسد ويحرمه من الاضطلاع بأيّ دور في مستقبل سوريا، مرتكزة في ذلك على الموقف الدولي المؤيّد في ذلك مع الخلاف على توقيت رحيله وطريقة ذلك. وأكَّد الرئيسان الأميركي والفرنسي موقفهما حول وجوب رحيل الرئيس الأسد، كجزء من حلّ أزمة سوريا إذ قال أوباما: إن " انهيار سوريا.. بدأ في اللحظة التي بدأ فيها الأسد يقتل شعبه من دون تمييز"، ووافَقَه هولاند الرأي قائلًا:" لا يمكن أن نتخيّل أن السوريين سيجتمعون حول

١- Burhanettin Duran, “The next government's foreign policy agenda,” Daily Sabah November,9,2015,at:https://www.dailysabah.com/columns/duran-burhanettin/2015/11/09/

٢- أوباما: تركيا شريك فاعل ضد تنظيم الدولة، الجزيرة نت، ١٥ تشرين الثاني ٢٠١٥، متوافر على الموقع: http://www.aljazeera.net/news/international/2015/11/15/%D8%A3%D9%88%D8%

القائد المسؤول عن مقتل أكثر من ٣٠٠ ألف شخص في الماضي، في غضون سنوات قليلة".[١]

ج- <u>السياسة الخارجية التركية تجاه الناتو والإتحاد الأوروبي</u>

إقتصر التفاوض التركي الأوروبي حول الترتيبات المتعلقة بمباحثات إنضمام تركيا إلى الاتحاد، فضلاً عن الحديث عن اتفاقية اللاجئين، التي تعهدت أوروبا بمقتضاها إعفاء الأتراك من تأشيرة الدخول إليها، مقابل لجم اللجوء والهجرة اللذين بدأا يمثلان تهديدًا أمنياً وسياسياً واقتصادياً.

لكن العلاقة بين الطرفين قد تراجعت بسبب الخلافات حول أكثر من ملف شرق أوسطي مشترك مع الدول الأوروبية، لا سيّما ملفات مكافحة الإرهاب وتدفّق اللاجئين والقضية الكردية، لا سيّما بعد تعثّر انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي، وإعلان الاتحاد قراره وقف المساعدات المالية لتركيا على أثر فشلها فى تحقيق تقدّم فى الملفات المطلوبة، بغية حصولها على العضوية الكاملة فى الاتحاد الأوروبي، وفي مقدمتها الملفات الحقوقية.

لقد قدّم الاتحاد الأوروبي مساعدات مالية لتركيا بقيمة ١٦٧ مليوناً و٣٠٠ ألف يورو، من أصل مساعدات كانت مقررة بنحو ٤ مليارات و٤٥٠ مليون يورو، للفترة الممتدة بين العامين ٢٠١٦ و٢٠٢٠، بهدف توفيق ملفّاتها الحقوقية بما يتناسب مع عضوية الاتحاد الأوروبي كدولة مرشحة للانضمام للاتحاد الأوروبي. إلا أنه، وبنتيجة التراخي التركي والابتعاد عن الواجهة الأوروبية، أعلنت بروكسل أن مفاوضات الانضمام قد توقّفت بشكلٍ فعلي، نتيجة عدم فتح أي ملفّات جديدة، ما قد يرفع مستوى الأزمات التركية-الأوروبية[٢].

لذلك عَمَدَ أردوغان بعد الانتخابات البرلمانية الثانية إلى إعادة هيكلة الأولويات الخارجية وفقاً لاستراتيجيات تنوّع الأذرع الخارجية. فتعمّقت العلاقات التركية الروسية

---

[١]- أوباما: من حق تركيا الدفاع عن أجوائها.. توافق مع هولاند على "وجوب" رحيل الأسد و"تدمير داعش"، سي إن إن بالعربية، ٢٤ تشرين الثاني ٢٠١٥، متوافر على الموقع:
http://arabic.cnn.com/world/2015/11/24/obama-francois-hollande-washington

[٢]- أزمات عاصفة تضرب العلاقات بين تركيا والاتحاد الأوروبي،البوابة نيوز، ٢٠١٧، متوافر على الموقع:
http://www.christian-dogma.com/t1275414-
-%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A7%D8%AA-

في المجالات كافة، وكان آخرها التعاون العسكري في مجال صفقة الصواريخ أس ٤٠٠[١]، بالتزامن مع التقارب التركي المتصاعد مع الصين والهند وكوريا الجنوبية، التي باتت تّتخذ مكانة متقدّمة في السياسة الخارجية التركية.

توقّع الخبير التركي في الشؤون الأمنية مراد يشلتاش أن يقود اتمام صفقة الصواريخ التي تخضع للقرار السياسي إلى مشاكل كبيرة بين تركيا والناتو الذي يرى في روسيا دولة ذات سياسة توسّعية. كذلك أشار إلى أنه قد تُلغى الصفقة في حال تحسّن علاقات تركيا مع الولايات المتحدة والناتو، وخصوصاً في الملف السوري وفي موضوع حزب العمال الكردستاني.[٢]

ثانياً: انقلاب ١٥ تموز والتبدّل في اتجاهات السياسة الخارجية

لم يقتصر تأثير الانقلاب الفاشل في تركيا على المشهد السياسي الداخلي فحسب، إنما تعدّاه أيضاً إلى سياساتها الخارجية التي تعتبر إنعكاساً للمشهد السياسي الداخلي، وخصوصاً أنه حصل على دعم خارجي ولو على شكل ضوء أخضر، في الحدّ الأدنى. حمل الانقلاب رسالة خارجية لها تداعياتها على سياسة تركيا الخارجية، التي انكفأت على مدى أسابيع تحت ضغط الملفات الداخلية، من ضبط الأمن، وتسريع ملفّ التحقيق في قضية الانقلاب، وتصفية أنصار "تنظيم غولن" من مؤسسات الدولة، وإعادة هيكلة المؤسسات العسكرية والأمنية. وبسبب مواقفهما الرمادية حيال الانقلاب، توتّرت علاقات تركيا مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة ما دَفَعَها الى السعي للعودة إلى السياسة الخارجية المتعددة المحاور التي انتهجتها لسنوات طويلة، وتطوير علاقاتها مع كلٍّ من روسيا والصين وإيران. وقد أعقب الانقلاب إجراءات حكومية أدّت إلى تغييرات جذرية في عدد من مؤسسات الدولة العسكرية والأمنية، وطالت قطاعات وشخصيات مسؤولة عن ملفات خارجية في مقدّمها الملف السوري، ما يؤثّر بشكل مباشر في دور تركيا في هذه الملفات.

أ- تأزّم السياسة التركية مع واشنطن وأوروبا

---

[١]- خليل مبروك، صفقة الصواريخ الروسية تنذر بتوتر علاقات أنقرة بالناتو، تركيا، ٢٠١٧، متوافر على الموقع:
http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2017/3/19/%D8%B5%D9%81%D9%82%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%88%D8%A7%D8%B1%D9%8A%

[٢]- المرجع السابق.

صدَرَتْ في أعقاب الانقلاب مواقف رسمية وتسريبات إعلامية تركية تتّهم الولايات المتحدة تحديداً بالتواطؤ مع الانقلابيين، كما سُرِّبت عن ليلة الانقلاب أخبارٌ عن انطلاق طائرات من قاعدة إنجيرليك لتزويد المقاتلات المشاركة في الانقلاب بالوقود[١]. واتّهَمَتْ صحيفة محسوبة على الحكومة التركية البنتاغون والجنرال جون كامبل قائد القوات الدولية في أفغانستان، بالتخطيط للانقلاب[٢]، كما انتقد أكثر من مسؤول تركي الانحياز الأوروبي ومحاولة الوقوف على الحياد بين الحكومة التركية المنتخبة من جهة وبين الانقلابيين من جهة أخرى والانتقادات الصادرة عن بعض الدول الأوروبية إزاء الإجراءات التي اتخذتها الحكومة التركية والتي اعتبرتها خدمة لحماية الديمقراطية ودولة القانون والحفاظ على الأمن والسلم العام[٣]. وقد حذّرت مصادر رسمية أميركية تركيا من اتهام واشنطن بالتورّط في المحاولة الانقلابية.[٤]

وزاد من حدّة الأزمة بين تركيا والولايات المتحدة الأميركية عدمُ رغبة واشنطن في تسليم فتح الله غولن والمصنَّف إرهابيّاً في تركيا والمسؤول عن المحاولة الانقلابية تخطيطًا وتنفيذاً من دون وجود أدلّة قانونية، وهذا ما اعتبره المسؤولون الأتراك تفضيلاً أميركيّاً لغولن على العلاقات مع تركيا. وقد أعلن بن علي يلدريم، أنّ بلاده ستلجأ إلى إعادة

---

[١]- تركيا.. طائرات انطلقت من «إنجرليك» زوَّدت مقاتلات الانقلاب بالوقود جوًّا ٢٠ مرة، الخليج الجديد، ٣٠ تموز ٢٠١٦، متوافر على الموقع: www.thenewkhalij.org/ar/node/٤٢٩٥٦

[٢]- صحيفة تركيَّة: هكذا قاد الجنرال الأميركي الانقلاب في تركيا، عربي ٢١، ٢٦ تموز ٢٠١٦، متوافر على الموقع:
www.arabi٢١.com/story/٩٣٠٠٨٢/%D%٨B%٥D%٨AD%D٨%٩A%D%٨١%٩D%٨A٩-%D%٨AA%D%٨B%١D%٨٣%٩D٨%٩A%D%٨A٩

[٣]- وزير تركي: من ينتقد تركيا الآن عليه توجيه هذه الانتقادات للسيسي الانقلابي في مصر، TRT العربية، ٢٣ تموز ٢٠١٦، متوافر على الموقع:
http://www.trtarabic.tv/%D٨%٩D%٢B%٨D%٨٨%٩-%١B%٨A%D
-%D٨٩%٩D%٨٤%٩D%٩B%٨A-%D٨%٩D%٨٣%٩D%١B%٨AA%D%٨%D

[٤]- واشنطن ترد على الاتهامات التركية بدعم الانقلاب الفاشل، الحرة، ١٠ آب ٢٠١٦، تاريخ الدخول: ١٧ آب ٢٠١٦، متوافر على الموقع: www.alhurra.com/a/us-response-military-coup/318494.html

النظر في صداقتها مع واشنطن في حال عدم تسليمها فتح الله غولن المتّهم بتدبير محاولة الانقلاب الفاشلة[١].

كذلك أبدى مسؤولون أميركيون انزعاجهم من التطهير العسكري الذي جرى في تركيا للجيش بعد محاولة الانقلاب الفاشلة، والذي قد يكون له تأثير على جميع ركائز أجهزة الأمن القومي في تركيا، كما قد يُعيق التعاون في الحرب التي تقودها الولايات المتحدة ضد تنظيم الدولة[٢]. ووصلت بعض التصريحات الى حدَّ التهديد بإخراج تركيا من حلف شمال الأطلسي[٣]، كما أشارت بعض التقارير إلى قلق واشنطن على الرؤوس النووية في قاعدة إنجيرليك العسكرية.[٤]

في المقابل، أبدت شخصيات ومؤسسات أوروبية قلقها من زيادة عمليات التوقيف على ذمّة التحقيق بالإنقلاب، كما أدَّى تلويح بعض القيادات السياسية التركية بإمكانية إعادة حكم الإعدام تجاوباً مع المطالب الشعبية إلى بروز تهديدات أوروبية على لسان موغيريني مفوّضة الشؤون الخارجية في الاتحاد الاوروبي، تحذّر فيها تركيا من أن إعادة العمل بقانون الإعدام سيجعل مستحيلاً انضمامها إلى الإتحاد الاوروبي، وخصوصاً أنّ حكم الإعدام كان قد أُلغي في تركيا عام ٢٠٠٤ بهدف المواءمة مع الشروط الأوروبية، فقوبلت هذه المواقف الأوروبية بتصريحات تركية حادَّة تهدد بإجراء استفتاء شعبي للعدول عن مسار دخول الاتحاد الأوروبي.[٥]

---

[١]- يلدريم: قد نعيد النظر في علاقتنا مع واشنطن إذا رفضت تسليمنا غولن، ديلي صباح العربية، ١٨ تموز ٢٠١٦، تاريخ الدخول: ١٧ آب ٢٠١٦، متوافر على الموقع: www.dailysabah.com/arabic/politics/18/07/2016.

[٢]- جنرال أميركي: حلفاؤنا في الجيش التركي في السجون، الجزيرة نت، ٢٩ تموز ٢٠١٦، تاريخ الدخول: ١٧ آب ٢٠١٦، متوافر على الموقع:

www.aljazeera.net/news/international/29/7/2016/%D%٨AC%D%٨٦%٩D%٨B

[٣]- Kerry Warns,Turkey That Actions Could Have NATO Consequences, ForeignPolicy,Entrance Date, 17/8/2016, www.foreignpolicy.com/2016/07/18/.

[٤]- US nukes inTurkey vulnerable to 'terrorists&other hostile forces, think tank, RT ,15 August 2016, EntranceDate:17 August 2016 , www.rt.com/news/355987.

[٥]- موغيريني تحذِّر تركيا من تفعيل عقوبة الإعدام، الميادين، ٢٢ تموز ٢٠١٦، تاريخ الدخول: ١٧ آب ٢٠١٦، على الموقع:

ب- دوافع التقارب التركي مع روسيا

على ضوء الموقف الروسي المتقدّم، سرَّع الانقلاب خطوات المصالحة بين تركيا وموسكو، فزار الرئيس التركي روسيا واتفق مع بوتين على إعادة العلاقات الاقتصادية وتشكيل لجنة ثنائية لدراسة التعاون في سوريا. كذلك أكّد الجانبان على تعزيز التعاون للحيْلولة دون تكرار حادثة إسقاط الطائرة، وركّزا على وقف الاشتباكات، وإيصال المساعدات الإنسانية إلى حلب، وتحقيق مرحلة الانتقال السياسي، والحفاظ على وحدة الأراضي السورية. فبرز اختلاف في الآراء بين الجانبين حول مصير الرئيس السوري بشار الأسد، وحول كيفية تحقيق عملية الانتقال السياسي ووقف الاشتباكات، وحماية وحدة الأراضي السورية[١]. فالخسائر الاقتصادية التي تعرّضت لها تركيا بعد قطع علاقاتها مع روسيا، دَفَعَتْها الى إعادة النظر بمواقفها، حيث تراجع حجم التبادل التجاري بينهما من ٣٢ مليار دولار عام ٢٠١٣ إلى ٢٤ مليار عام ٢٠١٤[٢]، وتوقَّف تدفّق السياح الروس الذين كانوا يشكّلون الكتلة الثانية بعد الألمان بعدد يقارب ٤،٥ ملايين سائح وبعائدات تقدّر بـ ٣ مليارات دولار، كما جُمِّدت مشاريع استراتيجية بالنسبة إلى تركيا مثل مشروعَيْ محطة "أك كويو" للطاقة النووية و"السيل التركي" (Turkish Stream) للغاز الطبيعي الذي يبلغ حجم الاستثمار فيهما ٤٠ مليار دولار.

لقد دفع موقف روسيا الداعم للحكومة التركية في مواجهة الانقلاب الى عودة التقارب التركي الروسي، وتفعيل العلاقات بينهما في ظل رغبة أنقرة بالعودة إلى التوازن في محاور سياستها الخارجية بالاتجاه شرقاً في ظل شعورها بعدم الاطمئنان للمواقف الغربية إثر الانقلاب العسكري الفاشل[٣]. وفي ظلّ انكفاء تركيا عن ملفاتها الداخلية،

---

http://www.almayadeen.net/news/politics/38751/%D%٨٥%٩D%٨٨%٩D%٨BA%D

[١]- أردوغان وبوتين يتفقان على إنشاء لجنتين لبحث الأزمة السورية، العالم، ١٠ آب ٢٠١٦، تاريخ الدخول: ١٧ آب ٢٠١٦، متوافر على الموقع:www.alalam.ir/news/1849027

[٢]- الحاج سعيد، انعكاسات الأزمة مع روسيا على تركيا استراتيجيًّا، الجزيرة نت، ١٤ كانون الأول ٢٠١٥، تاريخ الدخول: ١٨ آب ٢٠١٦، متوافر على الموقع:

http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2015/12/14/%D8%A7%D9%86%D8%B9%D9%83%D8%A7%D8%B3%D8%A7%D8%AA-

[٣]- أردوغان: من نصبوا فخ الانقلاب لتركيا وقعوا فيه، ديلي صباح العربية، ٣٠ تموز ٢٠١٦، تاريخ الدخول: ١٨ آب ٢٠١٦، متوافر على الموقع: .www.dailysabah.com/arabic/politics/03/07/2016.

قرّرت تهدئة بعض الملفات الخارجية المتأزمة وفي مقدّمها الملف السوري، الذي تملك روسيا تحديداً كلمة نافذة فيه، لا سيّما ما يتعلّق بالفصائل الكردية المسلحة التي تعتبرها تركيا منظمات إرهابية وترى في مشروعها خطراً على أمنها القومي.

ج- <u>تحسّن العلاقات التركية الإيرانية</u>

تطوّرت بعد الانقلاب علاقات تركيا مع إيران، على الرغم من تأييدها نظام الرئيس الأسد في سوريا. فبعد أن أدركت الحكومة التركية أن تنظيم الدولة الإسلامية هو مصدر الخطر وليس نظام الأسد، وبعد تصاعُد هجمات التنظيم الإرهابية في البلاد، رأت أنقرة أنّ عليها التحرّك مع إيران لوضع استراتيجية مشتركة من أجل القضاء على هذا التهديد، لأن المستفيد الرئيس من تفكّك سوريا، في حال سقوط الأسد، سيكون الأكراد السوريين، وخصوصاً حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي، الذي يمتلك صلات قوية ليس فقط بحزب العمال الكردستاني في تركيا، ولكن كذلك بحزب الحياة الحرة المعبّر عن حركة التمرد الكردية التي تقاتل طهران.

كان واضحاً تغيّر الموقف التركي من نظام الأسد، من خلال التصريح الذي أدلى به رئيس الوزراء التركي بن علي يلديريم في ١٣ تموز ٢٠١٦، والذي قال فيه: " أنا واثق من أننا سوف نعيد العلاقات مع سوريا إلى وضعها الطبيعي... نحن في حاجة إليها. إننا نقوم بتطبيع علاقاتنا مع إسرائيل وروسيا. أنا متأكد من أننا سوف نعود إلى علاقات طبيعية مع سوريا أيضاً ".[١]

فهذا التغيير في الموقف التركي تجاه سوريا مَهَّدَ الطريق لتحسين العلاقات مع إيران، من دون أن ننسى تأثير الاتفاق النووي الإيراني، وما ترتّب عليه من رفع للعقوبات الاقتصادية التي فَرَضَها كلّ من مجلس الأمن الدولي والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة على طهران، فاندفعت العلاقات التجارية التركية الإيرانية التي كانت قد تعرقلت إثر فرض قيود مالية على إيران، ليأتي انقلاب ١٥ تموز ويعطيها زخماً إضافياً.

وكانت القيادة الإيرانية تُدْرِك أنّ أي انقلاب ناجح قد يؤدي إلى زعزعة الاستقرار، ليس فقط في تركيا، بل في المنطقة كلّها، وقد يكون له عواقب وخيمة على إيران نفسه. وقد تجلّى ذلك بوضوح من حقيقة أن جواد ظريف، وزير الخارجية الإيراني، كان على

---

[١]- محمد أيوب، إنقلاب تركيا الفاشل عزز علاقات تركيا وطهران، مركز دراسات كاتجون، ٢٠١٦/٨/٢٢، متوافر على الموقع: http://katehon.com/ar/article/nqlb-trky-lfshl-zz-lqt-thrn-wnqr

اتصال مع نظيره التركي طوال ليلة الانقلاب وأنّ المسؤولين الإيرانيين لم يغفوا حتى اليوم التالي بعده[١]، كما كان للدعم الذي قدَّمَتْهُ النخب الإيرانية للحكومة التركية، الأثر النفسي الكبير على الرئيس أردوغان وكبار صُنّاع القرار في أنقرة. فارتفعت الأسهم الإيرانية في تركيا، وتم الترحيب بحركة التطهير الضخمة التي طاولت عناصر حركة كولن من مواقع السلطة والنفوذ بعد الانقلاب الفاشل، وبإزالة بقايا الحركة من دوائر صنع القرار في تركيا لتطوير العلاقات بين البلدين.

فهذه المرحلة الجديدة من العلاقات التركية الإيرانية قد تكون حاسمة لمنطقة الشرق الأوسط وترفع مستوى الاستقرار فيه، إذا كان بإمكانهما بناؤها على قاعدة الثقة المتبادلة والقدرة على استيعاب المصالح الحيوية مما يخرجها من الفوضى التي سقطت فيها.

ثالثاً: تأثير الاستفتاء في مستقبل الدور التركي

في ٢٠ كانون الثاني ٢٠١٧، صوّت البرلمان التركي لطرح التعديلات المقترحة على الاستفتاء بأغلبية ٣٣٩ صوتاً، متجاوزاً بذلك الغالبية المطلوبة من ثلاثة أخماس والتي تضمّ ٣٣٠ صوتاً. وأعلن حزب الشعب الجمهوري المعارض الرئيس أنه سيسعى إلى إلغاء التصويت البرلماني من خلال المحكمة الدستورية، لوجود مخالفات جسيمة كالتصويت العلني وترهيب النواب من خلال عملية التصويت.

بتاريخ ١٦ نيسان ٢٠١٧، أجري الاستفتاء عبر تصويت الناخبين على مجموعة من ١٨ تعديلاً مقترحاً على دستور تركيا بعد أن إقترح حزبُ العدالة والتنمية الحاكم وزعيمه الرئيس رجب طيب أردوغان التعديلات سابقاً، فضلًا عن موافقة حزب الحركة القومية المعارض عليها. وتمرّ تركيا، بعد إقرار التعديلات الدستورية، في فترة انتقالية حتى ٣ تشرين الثاني ٢٠١٩، تاريخ بدء تطبيق التعديل الرسمي مع الانتخابات الرئاسية والبرلمانية المتزامنة، كما نصّت إحدى مواد التعديل الدستوري[٢]. تشمل هذه الفترة الانتقالية إصدار البرلمان التركي

---

[١]- جواد ظريف: ذاكرة الأتراك ضعيفة ولا يعترفون بالجميل، الجزيرة، ٢٠١٧/٢/٢٦، متوافر على الموقع: http://www.aljazeera.net/news/international/2017/2/26/%D8%AC%D9%88%D8%A7%D8%AF-%D8%B8%D8%B1%D9%8A%D9%81-

[٢]- علي جعفر، أبرز التعديلات الدستورية للانتقال إلى النظام الرئاسي في تركيا، ٢٠١٧/١/٢١، الأناضول، متوافر على الموقع: https://arabic.rt.com/news/859734-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%AF%D9%8A%D9%84%D8%A7%D8%A

لقوانين المواءمة التي ستعنى بما يجب تعديله من قوانين ومواد للانتقال السلس من النظام البرلماني إلى الرئاسي خلال فترة ستة أشهر من إعلان نتيجة الاستفتاء.

بلغت نسبة تصويت الأتراك المقيمين خارج بلادهم على الاستفتاء ٤٤% مسجِّلةً ارتفاعاً بمعدل٤،٦% مقارنة مع آخر عملية تصويت في الانتخابات البرلمانية التي جرت تشرين الثاني ٢٠١٥[١]. وكان أردوغان قد أعرب، خلال الإدلاء بصوته، عن ثقته بالشعب التركي وقراره معتبراً أن قبول الشعب التركي بالتعديلات الدستورية من شأنه أن يحقّق قفزة وتنمية أسرع للبلاد.

أ- <u>تأثير الاستفتاء على الحياة السياسية التركية</u>

أظهر الاستفتاء انقساماً حاداً في البلاد حول مستقبل تركيا طاول مختلف الفئات الاجتماعية، وذلك بعد أن وافقت غالبية ضئيلة من الأتراك على توسيع صلاحيات الرئيس رجب طيب أردوغان. كما أبرز تآكلاً في شعبية حزب العدالة والتنمية ورئيسه بنسبة بلغت حوالى ١٣% لمصلحة قوى المعارضة التي ارتفعت نسبة المؤيدين لقرارها الرافض لتعديل الدستور من نسبة تصويت لمصلحتها بلغت ٣٥% في الانتخابات السابقة الى ٤٨%. وجاءت نتائج الإستفتاء مخيّبة لآمال أردوغان بمعدّل ٥١،٣ % لمصلحة التعديل الدستوري مقابل رفض ٤٨،٧%، بعد أن كان يُراهن حزب العدالة والتنمية على حصد ٦١% من أصوات الناخبين.[٢]

كذلك، فإنّ نسبة تتراوح بين ٢% و ٣% من أنصار وقواعد حزب العدالة والتنمية صوّتت ضدّ التعديلات الدستورية لأسباب عديدة، لعلّ أبرزها[٣] افتقاد العدالة والتنمية فئة من نُخَبه وقواعده الشعبية، وتخوّفها بعد رحيل الرئيس أردوغان من عودة البلاد في ظلّ الدستور الجديد إلى قفص الديكتاتورية التي كانت فيه زمن هيمنة المؤسسة العسكرية، ومن تزايُد نزعة الاستفراد والاستئثار بالقرار السياسي عند الرئيس، خصوصاً

---

[١]- تقرير: نسبة تصويت على استفتاء تركيا بالخارج بلغت ٤٤%، سي أن أن بالعربية، ١٠ نيسان ٢٠١٧، متوافر على الموقع:-https://arabic.cnn.com/world/2017/04/10/turkey-referendum-percentage-participation

[٢]- محمد علوش، مستقبل العدالة والتنمية التركي بعد الإستفتاء،٢١ نيسان ٢٠١٧، الميادين نت، متوافر على الموقع:

http://www.almayadeen.net/articles/opinion/55962/%D9%85%D8%B3%D8%AA%D9%8

[٣]- المرجع السابق.

بعد إقصاء عدد من قيادات الحزب ومؤسّسيه كعبد الله غول، أحمد داود أوغلو، بولنت أرينج وعلي باباجان، وشنّ عمليات تشويه وتخوين للقيادات التي كانت لا تُشاطر الرئيس أردوغان قراراته وتوجّهاته على طريقة حزب القائد الواحد الذي تخضع لمزاجه كلّ مؤسسات الحزب.

إنّ هذا الحدث بهذا الحجم سيلقي بظلاله على الكثير من الملفّات، من الاقتصاد إلى الأمن، من السياسة الداخلية إلى السياسة الخارجية، من عمل الحكومة إلى العلاقة بين الرئيس والبرلمان، ومن أداء المعارضة إلى ثقل الأحزاب السياسية المختلفة في المعادلة الداخلية، كما قد يؤثّر في علاقات تركيا مع الغرب، وفي النزاع المستأنف مؤخّراً مع المتمرّدين الأكراد، إذ قد يضطر أردوغان إلى اعتماد نهجاً أكثر تصالحاً في المسألة الكردية، وفقاً لما أعلنته أصلي أيدنتباس الخبيرة في المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية.[1]

فبعد فوز الرئيس رجب الطيب أردوغان سيمتلك سلطة معزّزة إلى حدّ كبير، وسيبقى نظرياً في السلطة حتى العام ٢٠٢٩، وستكون السلطة التنفيذية متركّزة في يده بعد إلغاء منصب رئيس الوزراء. ويرى مؤيّدو أردوغان أن هذا الإجراء ضروري لضمان استقرار الحكومة والفصل بحدود واضحة مع السلطتين القضائية والتشريعية، فيما يقول معارضوه إنه لن تكون هناك بعد الآن سلطة مضادّة في هذا النظام الجديد، مما يمهّد الطريق لنظام استبدادي.

ب- <u>الاستفتاء والعلاقة مع الاتحاد الأوروبي</u>

لم تكن أوروبا بعيدة عن حملة التعبئة المناهضة للاستفتاء لتعزيز كفّة الرافضين له، وقد تمثّل ذلك من خلال عرقلة عمل المجموعات المؤيدة للتعديلات في كل من ألمانيا وهولندا والنمسا وسويسرا، حيث يتركّز المخزون التصويتي لأتراك المهجر، وكان ذلك بمثابة رسالة للناخبين في الداخل التركي في عدم إرتياح أوروبا لتمرير التعديل

[1]- شيماء عزت، ما هي السيناريوهات الممكنة في تركيا بعد إقرار التعديلات الدستورية؟ فرانس٢٤، الشرق الأوسط، متوافر على الموقع:
http://www.france24.com/ar/20170417-%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A7

الدستوري[١]. كذلك صرّحت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل أن ملفّ عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي "سيُبَتّ فيه بعد نتيجة الإستفتاء"، بما يشير إلى تهديد مبطّن في حال إقرار النظام الرئاسي، ما استوجب هجوماً عنيفاً عليها من أردوغان الذي اتّهمها باللجوء إلى " ممارسات نازية"[٢]، مع إشارته الى أن تركيا ستستمر في علاقاتها الاقتصادية مع الاتحاد الأوروبي إلاّ أنها ستراجع كل العلاقات السياسية والإدارية بما يشمل اتفاقاً لكبح الهجرة بعد الاستفتاء.[٣]

دَفَعَتْ هذه المواقف الأوروبية الرئيس التركي الى القول في موضوع عدم قبول إنضمام تركيا إلى الاتحاد: " إن الاتحاد الأوروبي ودوله وقادته لا يعرفون الديمقراطية، إنهم تجمُّع مسيحي، لذلك ذهب قادته على اختلاف مذاهبهم إلى بابا الفاتيكان، وهذا هو سبب رفْضهم انضمام تركيا إلى عضوية الاتحاد"، وَوَصَفَ أوروبا، الرافضة انضمام تركيا إليها، بأنّها " الرجل المريض"، و" هم منزعجون لأنّ معدل النمو في تركيا تجاوز ٢٥ %، بينما لا يزيد في أوروبا عن ١،٥% ".[٤]

كذلك، أعلن أنّ عملية ترشيح تركيا لعضوية الاتحاد الأوروبي والمتوقّفة منذ سنوات، ستُطرَح على الطاولة بعد الاستفتاء، كما تحدّث عن احتمال إجراء استفتاء على إعادة العمل بعقوبة الإعدام، وهذا ما يعتبر خطّاً أحمر بالنسبة إلى الاتحاد الأوروبي.[٥]

---

[١]- حسام شاكر، مستقبل التجاذب الأوروبي التركي بعد استفتاء الدستور، شبكة الجزير الإعلامية، ٢٠١٧/٤/٢٣، متوافر على الموقع:
http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2017/4/23/%D9%85%D8%B3%

[٢]- أردوغان: ميركل تقوم بممارسات نازية، الجزيرة، ٢٠١٧/٣/١٩، متوافر على الموقع:
http://www.aljazeera.net/news%2Finternational%2F2017%2F3%2F19%2F%D8%A3%D8%B1%D8%AF%D9%88%D8%BA%D8%A7%D9%86-

[٣]- هذا ما سيفعله اردوغان مع الغرب بعد الاستفتاء على الدستور، تركيا الآن، متوافر على الموقع:
http://www.turkeyalaan.net/2017/03/%D9%87%D8%B0%D8%A7-%D9%85%D8%A7- .

[٤]- فؤاد مطر، معادلة جديدة بعد الإستفتاء التركي، صحيفة الشرق الأوسط اللندنية، ٢٠١٧، متوافر على الموقع:
https://www.218tv.net/%D9%85%D8%B9%D8%A7%D8%AF%D9%84%D8%A9-%D8%A8%D8%B9%D8%AF-%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D9%81%D8%AA%D8%A7%D8%A1-%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A-%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF%D8%A9-.

[٥]- خمس نتائج محتملة لفوز معسكر "نعم" في استفتاء تركيا، dw، ٢٠١٧/٤/١٤ متوافر على الموقع:
http://www.dw.com/ar/%D8%AE%D9%85%D8%B3-%D9%86%D8%AA%D8%A7%D8%A6%D8%AC-.

تتخوّف أوروبا من تركيا ومن قيادة أردوغان تحديداً. فهي لم تتهيّأ بعدُ للقبول بالدور التركي المتعاظم ضمن عالم متعدّد الأقطاب مع ظاهرة عودة العثمانية الجديدة، ولم تهضم منطق الشراكة الندّية مع أنقرة التي جسّدها اتفاق اللاجئين العام ٢٠١٦. فهي قد لا تضحّي بعلاقاتها الإستراتيجية معها، لأن ذلك قد يدفع الأخيرة الى الانزلاق نحو الشرق الإسلامي وتعزيز محاور إستراتيجية أخرى في مواجهة أوروبا، كالشراكة مع روسيا، أو الاقتراب من طهران، إنما قد تبقى العلاقات التركية الأوروبية بين مدّ وجزر وتظل رهينة اختبارات متبادلة مع تحولات الأطراف حتى ٢٠٢٣ من خلال اتباع تركيا أسلوب تعدّد السياسات والمواقف نحو الدول الأوروبية، حسب سلوك كلّ منها مع الميل الى دفن مسألة عضوية تركيا في الاتحاد الاوروبي وتغليب العلاقات التجارية، عبر تعزيز الاتحاد الجمركي.

ج- <u>تأثير الاستفتاء في علاقات تركيا الخارجية</u>

ساهمت نتائج الاستفتاء في تركيا في اضطراب العلاقة مع الولايات المتّحدة، على الرّغم من أنّ الرئيس الأميركي دونالد ترامب كان الزّعيم الغربي الوحيد الذي هنّأ أردوغان على فوزه في الاستفتاء. لقد كان ذلك حافزاً معنويّاً لأنقرة، بالرغم من المشاكل المستمرّة بشأن حزب الاتّحاد الدّيمقراطي في سوريا وفتح الله غولن، وبالرغم من الحذر الصادر عن البيت الأبيض ووزارة الخارجيّة حول عدالة الاستفتاء عقب إعلان المتحدّث باسم البيت الأبيض شون سبايسر رفضه الالتزام بموقف محدّد وإعلانه وجود لجنة دوليّة تُراجع عدالة الاستفتاء وتُصدر تقريرها في غضون ١٠ إلى ١٢ يوماً[١].

كذلك، أعرب المتحدّث باسم وزارة الخارجيّة " مارك تونر" عن تقديره في مساهمات منظّمة الأمن والتّعاون في أوروبا بتعزيز الدّيمقراطيّة وحقوق الإنسان، ويشمل ذلك جهودها في مجال مراقبة الانتخابات. وأضاف أنه يتطلّع إلى صدور التّقرير النّهائي ويحثّ تركيا باستمرار على جميع المستويات على احترام وضمان الحريّة السّياسيّة وحريّة التّعبير واستقلال القضاء وغير ذلك من الحريّات الأساسيّة".[٢]

---

[١]- سميح إيديز، أين يترك الإستفتاء علاقات تركيا مع الغرب، ٢٠١٧/٤/١٨، متوافر على الموقع:
http://www.al-monitor.com/pulse/ar/originals/2017/04/turkey-ties-with-west-expected-to-muddle-after-referendum.html

[٢]- المرجع السابق.

أما الموقف الروسي فقد جاء باهتاً عبر متحدث باسم الكرملين معلناً أن نتائج الاستفتاء أمر داخلي تركي، وعلى الجميع احترام النتيجة. لقد أدركت روسيا عمق الخلاف القائم بين تركيا وأميركا حول سوريا وكيفية التعامل مع الأكراد والخلاف التركي الأوروبي، فأرادت البقاء على تنسيق مع أنقرة. وقد أُعْلِنَ عن زيارة سيقوم بها الرئيس أردوغان الى روسيا في ختام الزيارة المزمَع إجراؤها الى الهند والصين والتي تحمل طابع التوجّه شرقاً، كذلك أعلن عن زيارة له لواشنطن لعقد أول لقاء مع الرئيس الأميركي دونالد ترامب، وبهذا تكون أول ثلاث زيارات خارجية لأردوغان بعد الاستفتاء إلى ثلاث دول كبرى من مجلس الأمن، ما يدل على مكانة تركيا على المستوى الخارجي.[١]

ومع التغيّرات في سياسة الولايات المتحدة بعد وصول ترامب، وبعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، ستسعى الدولتان للمحافظة على العلاقات الجيدة مع تركيا، التي بدورها ستسعى للحصول من الولايات المتحدة على تعهّد بضرورة إيجاد منطقة آمنة في شمال سوريا، كما ستعمل على تعزيز العلاقات التجارية مع بريطانيا، وهذا بدوره سينعكس على العلاقات السياسية بين البلدين لكسبها حليفاً قوياً في المسألة السورية ومناهضاً لتمدّد النفوذ الإيراني.

وفيما تحرص أنقرة على عدم تأثير الاستفتاء في تدهور علاقتها مع روسيا، إلا أنها لن تتطوّر إلى أفضل مما هي عليه حالياً، بل ستقتصر على العلاقات الاقتصادية. فهي تسعى، في المقابل، للتقارب مع الدول الخليجية بحيث ستشهد الفترة المقبلة استثماراتٍ خليجية كبرى في تركيا وتطوّراً في العلاقة السياسية بين الجانبين.[٢]

أما العلاقة مع مصر، وبسبب المواقف المصرية المناهضة لتركيا، فمن غير المتوقع أن تشهد تطوّراً إيجابياً، بالرغم من الجهود السعودية لردم الهوة الكبيرة بين البلدين، فيما يرجّح أن تشهد العلاقات التركية الإيرانية تدهوراً كبيراً نتيجة التنافس بين البلدين على

---

[١]- محمود الرنتيسي، استفتاء تركيا والصدام مع الغرب، البيان الأندونيسية، نيسان ٢٠١٧، متوافر على الموقع: http://www.albayan.co.uk/Mobile/Article2.aspx?id=5736

[٢]- نظير الكندوري، ما التوجهات الجديدة لتركيا بعد إقرار التعديلات الدستورية؟ نون بوست، ٢٠١٧/٤/١٨، متوافر على الموقع:https://www.noonpost.org/content/17603

المنطقة. كذلك ستحاول تركيا أن تُركّز مستقبلاً على حماية مصالحها القومية في العراق، من خلال كسب ودّ المكون السنّي والعبادي، حتى لو اضطرت الى التدخل العسكري في العراق لضرب حزب العمال الكردستاني الموجود على الأراضي العراقية، وستعمل جاهدة لإسقاط الأسد وعائلته من الحكم في سوريا، ودعم المعارضة السورية.

خلاصة الفصل الثاني

شكّل الحراك العربي تحدّياً حقيقيّاً أمام السياسة الخارجية التركية، التي واءمت بين مصالحها الاقتصادية وعلاقاتها السياسية مع الدول العربية من جهة، وبين التزامِها الأخلاقي تجاه حقوق الشعوب في أنظمة سياسية ديمقراطية. وتباينت مواقف تركيا بين التزام الحياد والتردّد وتبديل المواقف وفقاً لمصالحها الإقتصادية بالمنطقة. ففي حين ساندت الثورتين المصرية والتونسية بسبب انخفاض حجم استثماراتها فيهما، وقفت إلى جانب القذّافي لما يشكّله السوق الليبي من أهميّة بالنسبة لتركيا.
عانت تركيا من خسائر اقتصادية كبيرة نتيجة الحراك، ما دفعها إلى البحث عن أسواق جديدة، في إيران والعراق والإمارات وصولاً نحو الهند، اندونيسيا والصين بغية تنويع وجهات صادراتها لدفع عجلة الاقتصاد، إلى جانب حرصها على مضاعفة استثماراتها في بعض دول الحراك. إلاّ أن تأثير الاضطرابات الداخلية عبر استشراء الفساد وتعاظم المشكلة الكردية، كذلك ضعف الأسواق الروسية والآسيوية، قد زعزعا ثقة رجال الأعمال ما انعكس تراجعاً في الاستثمارات الخارجية في تركيا.
لقد تراوح التدخّل التركي في الشؤون الداخلية لدول الحراك بين دولة وأخرى ليبلغ ذروته في الأحداث السورية. وكان لفتح تركيا حدودها إضافةً إلى تسليح وتمويل المجموعات المعارضة أثرٌ كبيرٌ في تمكين داعش من الاستيلاء على مساحات شاسعة بين سوريا والعراق. إلا أنه تمدّد خطر التنظيم إلى داخل تركيا، دفعها لمحاربته وتشكيل منطقة عازلة داخل الأراضي السورية لاستقبال اللاجئين السوريين ومنعهم من الدخول الى أراضيها.
كان للتدخل الروسي في سوريا أثر كبير في تقييد الدور التركي ضد الفصائل الكردية المسلحة في الشمال السوري المتعاونة مع حزب العمال الكردستاني، ما ساهم في عودة الصراع بين تركيا والأكراد بالرغم من التعاطف الدولي معهم، خصوصاً بعد صدّهم هجمات داعش على مدينة عين العرب كوباني. لقد ساهم التقارب الأميركي الإيراني في زيادة تركيا لحجم تجارتها الخارجية مع إيران لتسهيل حصولها على مصادر الطاقة بالرغم من التحفّظ الأميركي، وفي موازنة علاقاتها معها من

جهة ومع الدول العربية والخليجية من جهة أخرى للمحافظة على مكانتها ولمواجهة التهديدات التي نشأت عن الصعود الإيراني في المنطقة، ما سمح بإنعاش اقتصادها بعد فقدانها أسواقاً إقليمية كسوريا، ليبيا، العراق ومصر.

لقد فرض نجاح حزب العدالة والتنمية في انتخابات الإعادة نفسه على السياسة الخارجية التركية المتعدّدة الأبعاد في موازاة حرصه على تسريع عملية المواءمة مع معايير الإتحاد الأوروبي بسبب الخلافات حول ملفات مكافحة الإرهاب وتدفّق اللاجئين والقضية الكردية.

أدى الانقلاب والاستفتاء الداخليين في تركيا إلى عودة التقارب مع روسيا لعدم الاطمئنان للمواقف الغربية وخصوصاً الولايات المتحدة الأميركية وإلى وضع إستراتيجية مشتركة مع إيران للقضاء على داعش في سوريا، لقطع الطريق على الأكراد في المطالبة بالحكم الذاتي.

الخاتمة

إنّ موضوع السياسة الخارجية التركية هو من المواضيع التي استأثَرَتْ باهتمام عدد كبير من الباحثين، حيث شهدت تحوّلات جذرية يمكن وصفها بالانقلاب الدبلوماسي على صعيد تطوير علاقاتها، وخصوصاً بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم، وما أحدَثَهُ من تغيير في بنية السلطة واضعاً نصب عينيه مصالح تركيا الحيوية وأمنها القومي ومدى تماسك مشهدها الداخلي سياسياً والنجاحات التي حقّقها اقتصادياً، ومن خلال اعتماده سياسة "تصفير المشاكل" مع الجيران ودعمه العديد من الأنظمة العربية إضافة إلى تطويره العلاقات السياسية مع الدول الإقليمية والدولية خارجياً آخذاً في الاعتبار التوازنات الإقليمية والدولية.

لقد بدأت تركيا تشكّل عمقاً استراتيجياً مغايراً لتركيا الاتاتوركية[١]، فاعتُبِرَتْ مثالاً في إعادة رسم الدول لإستراتيجيتها، تلبيةً لمتغيرات مرحلة ما بعد الحرب الباردة. وتجلّى ذلك في تنامي الدور التركي المستند إلى نظرية "العمق الإستراتيجي" التي لخَّصَها وعَمِلَ على تنفيذها وزير خارجيتها آنذاك أحمد داود أوغلو والتي تعتبر أنّ موقعها الجيو–إستراتيجي وتاريخها يشكلان دافعاً أساسياً نحو التحرك الإيجابي في الاتجاهات كافّة وبخاصة جوارها الجغرافي للحفاظ على أمنها القومي[٢].

ومع اندلاع ثورات الربيع العربي، استندت استراتيجية السياسة الخارجية التركية إلى إقامة توازن ثلاثيّ الأبعاد بين مصالحها الوطنية وطموحاتها الإقليمية المستقبلية ودورها في النظام الدولي الجديد [٣]، فشكّلت تحدّياً حقيقياً لاستراتيجية سياسة تركيا الخارجية، وسارعت في التحرك للعب دور قيادي باعتبارها إحدى الديمقراطيات المسلمة الناجحة والقوة الإقليمية العظمى في المنطقة، التي يمكن أن تحتذي بها غالبية الدول العربية. تسبَّبَ ذلك بانتهاء العمل بسياسة أوغلو المتعلقة بـ" تصفير

---

[١]– محمد بن صنيتان، مستقبل الأنظمة الخليجية والمتغيرات الإقليمية والدولية، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٩٥ ، كانون الثاني ٢٠١٢، ص ١٩٦.

[٢]– عصام فاعور ملكاوي، تركيا والخيارات الإستراتيجية المتاحة، بحث مقدم إلي الملتقى العلمي "الرؤى المستقبلية العربية والشركات الدولية"، الخرطوم، ، ٢٣ شباط ٢٠١٣، ص ٣.

[٣]– مراد يشيلطاش، إسماعيل نعمان تيلجي، السياسة الخارجية التركية في ظل التحولات الإقليمية، الدوحة : مركز الجزيرة للدرسات، ١٦ يناير ٢٠١٣، ص٤.

المشكلات مع الجيران"، بحيث لم يكن بمقدور أنقرة، ومع خطورة التطورات الجارية في جوارها، وخصوصاً في سوريا، أن تبقى بمنأى عن الأحداث، ما دَفَعَها الى الموازنة بين مصالحها السياسية والاقتصادية مع الأنظمة العربية القائمة والوقوف الى جانب الشعوب المنتفضة على أنظمتها[١].

ففي حين التزمت أنقرة المتابعة الحذرة للأوضاع في تونس، تدرّج موقفها في الحالة المصرية وصولاً إلى مطالبة النظام بالرحيل فشكّل ذلك تحوّلاً نوعياً في السياسة التركية نحو التدخّل المباشر في الشؤون الداخلية للدول العربية وسابقة في العلاقات بين القوى الرئيسة في المنطقة[٢]. بينما عارضت في ليبيا أي تدخل خارجي ضد القذافي، لكنها عادت واضطرت تحت الضغوط إلى تغيير موقفها والانسجام مع مواقف الولايات المتحدة الأميركية والدول الغربية، في حين وَجَدَت نفسها مضطرة إلى تحديد موقفها بشكل مباشر في سوريا، بسبب الملفات المشتركة بين الجانبين لا سيّما الحدود المشتركة والمسألة الكردية، وما يمكن أن يؤثر التغيير في سوريا على الداخل التركي. أما في اليمن فقد تراجع دور تركيا وتجنّبت التدخل المباشر، مكتفيةً بمناشدات عامة لتحسين مستقبل اليمن من خلال التحوّل الديمقراطي[٣].

لقد أخفقت تركيا في إحداث إنجازات كبيرة في أهمّ ملفات المنطقة، الرئيسية لا سيما الأزمة السورية بعد أن تحوّلت فيها من دولة إقليمية ذات تأثير كبير إلى جارة متأثرة بارتداداتها عليها، فلجأت إلى الاستدارة للحدّ من الآثار الجانبية لمواقفها السابقة العالية السقف. نتج من ذلك مزج قوّتها الناعمة بشيء من القوة الصلبة، تحديداً في عملية درع الفرات في الداخل السوري ومعسكر بعشيقة في العراق، وتوتّر علاقاتها مع الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد الأوروبي وحلف الناتو بسبب دعمهم للأكراد ومواقفهم المتردّدة من الانقلاب الفاشل الذي أظهر هشاشة الوضع التركي الداخلي ومدى الغضب الخارجي على الرئيس التركي رجب طيب أردوغان وحزب العدالة والتنمية. وقد قابلت الحكومة التركية هذه المواقف الغربية بتأكيدها التعاون بين أنصار فتح الله غولن ومقاتلي حزب

---

[١]- عُمير تسبينار، "من العثمانية إلى الديجولية: الرؤى الإستراتيجية الحاكمة لسياسة تركيا تجاه سوريا"، عرض: إيمان عبد الحليم، مجلة السياسة الدولية، متوافر على الموقع: http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/2700.aspx.

[٢]- علي جلال معوض، "الارتباك: تحليل أولي للدور التركي في ظل الثورات العربية"، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٨٥ ، يوليو ٢٠١١، متاح علي: http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/3/111/1760/%D9%85%D9%86- aspx

[٣]- محمد عبدالقادر، "تركيا وثورات الربيع العربي"، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، متاح على الموقع http://acpss.ahramdigital.org.eg/News.aspx?Serial=86

العمال الكردستاني في مواجهة الجيش والقوات الأمنية التركية، سواء على صعيد الاستخبارات أو غيرها، إضافة الى تنامي خطر داعش في المناطق الحدودية وقيامه بتنفيذ العديد من التفجيرات في بعض المدن والبلدات التركية.

وفي الاستفتاء على تعديل الدستور في ١٦ نيسان ٢٠١٧، مَنحَتْ أغلبية المصوِّتين في الولايات الجنوبية والشرقية ذات الأغلبية الكردية أصواتها لخيار الـ" نعم" ورجّحت كفة الاستفتاء لمصلحة التعديل، فيما تمثّل خيار الـ "لا" بالولايات الكبرى مثل إسطنبول وأنقرة وإزمير، ما ساهَمَ في إنعاش الآمال بتحسين العلاقات التركية مع الأكراد بعد عامين من إعلان "حزب العمال الكردستاني" تجميدَ العملية السياسية مع الحكومة التركية. فهل الانتصار المحدود للمعسكر المؤيِّد لتعديل الدستور وتوسيع صلاحيات الرئيس، قد يدفع أردوغان إلى اعتماد نهجٍ أكثر تصالحاً في المسألة الكردية؟ وهل أنّ إقرار التعديلات سيعمّق الخلافات داخل المجتمع التركي؟ كيف ستكون عليه السياسة الخارجية التركية تجاه دول الجوار والدول الإقليمية والدولية لا سيّما سوريا والعراق وإيران وروسيا والولايات المتحدة الأميركية، وخصوصاً إذا ما قرّر الأكراد العمل على إنشاء دولة كردية؟ هل ستعود الى اعتماد سياسة "تصفير" المشاكل؟ ما مصير العلاقات التركية مع الاتحاد الأوروبي بعد التوتّر الملحوظ في أعقاب منع وزير الخارجية التركي من دخول الأراضي الهولندية ومنع تجمّعات انتخابية مؤيِّدة لأردوغان؟ هل سيُعاد العمل بعقوبة الإعدام التي قد تغلق الباب نهائياً أمام أي تفاوض بخصوص انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي؟

الملاحق

ملحق رقم (١)

خريطة تُظهر تعدّد مفاهيم الشرق الأوسط [١]

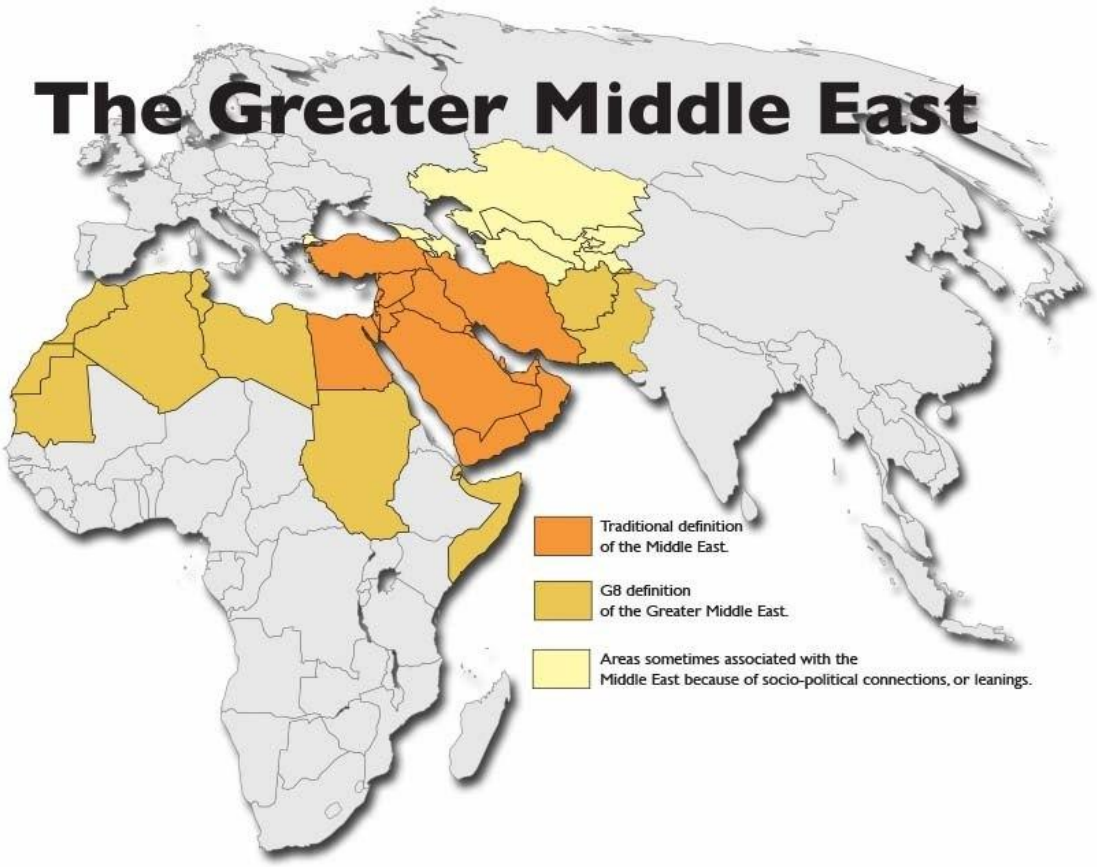

[1] - What countries are military powers in the Middle East?, Quora, available at: https://www.quora.com/What-countries-are-military-powers-in-the-Middle-East, accessed on 25/ 8/ 2016.

ملحق رقم (٢)

خريطة دول الشرق الأوسط [١]

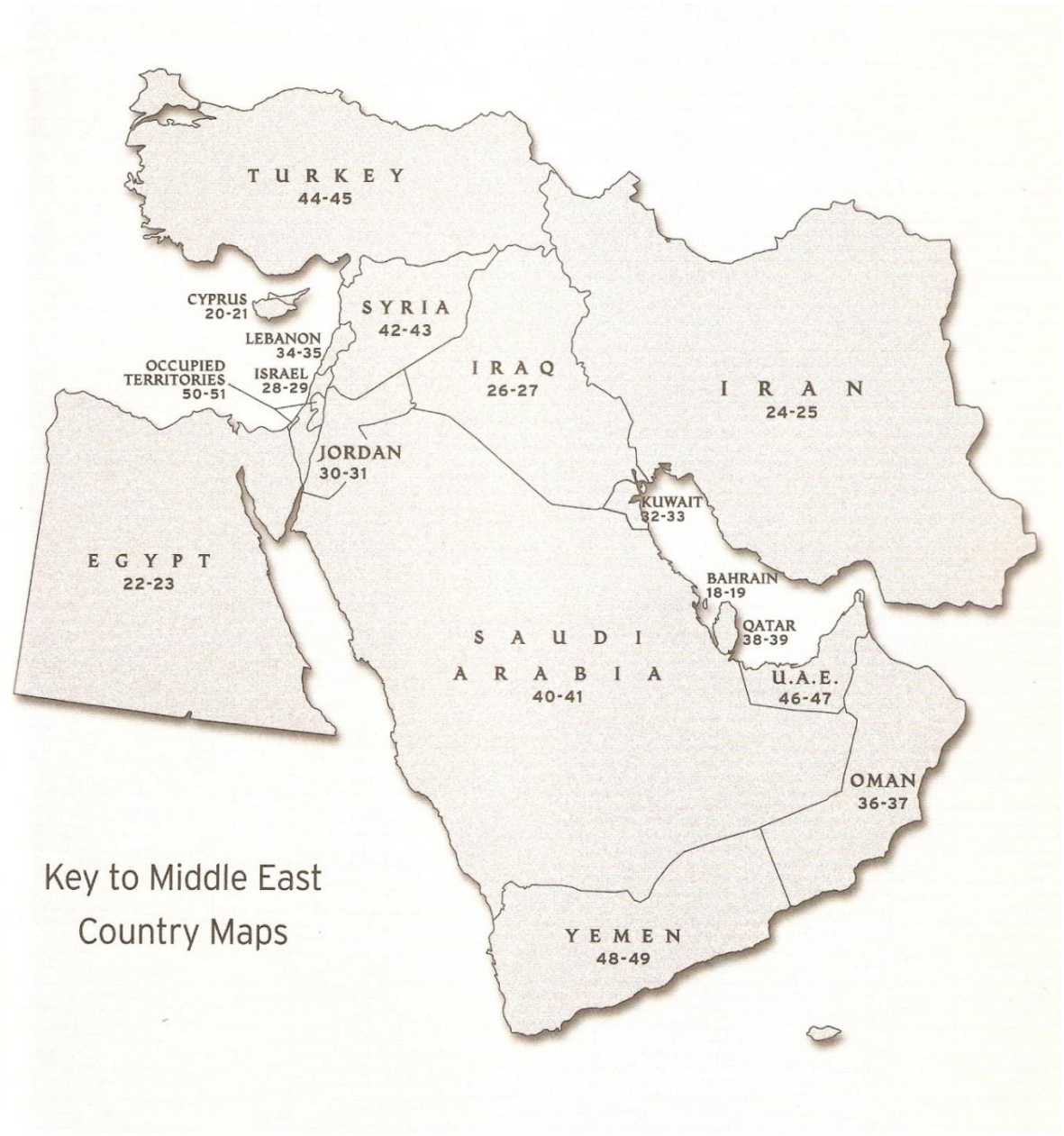

[1] – National geographic, Atlas of the Middle East, National geographic society, USA, 2006, p 1.

ملحق رقم (٣)

خريطة لمصادر المياه في الشرق الاوسط [١]

---

[1]- Maps101, Arab nations face major water crisis without changes, available at: https://maps101blog.com/2010/11/16/arab-nations-face-major-water-crisis-without-changes/ accessed in 17/7/2016.

ملحق رقم (٤)

خريطة توزّع النفط والمضائق في منطقة الشرق الاوسط [١]

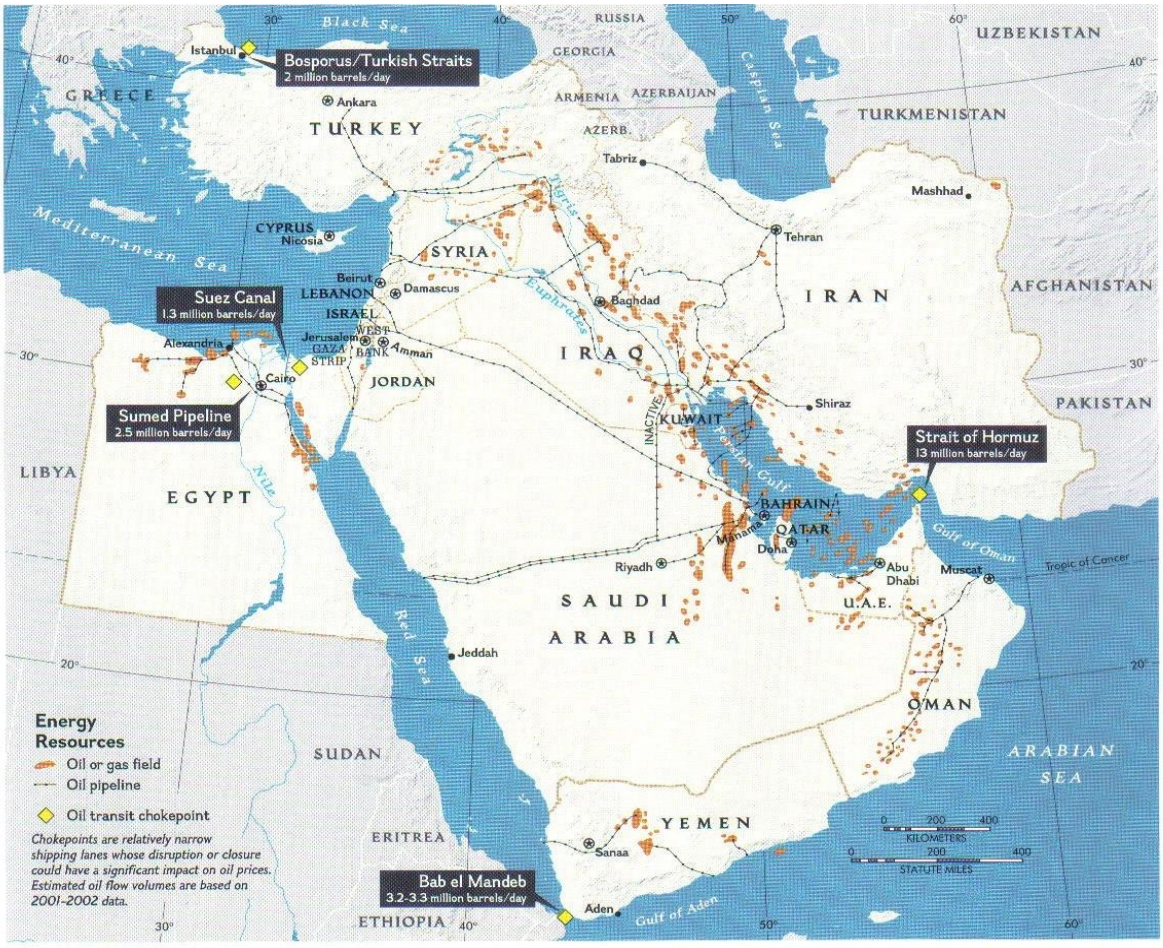

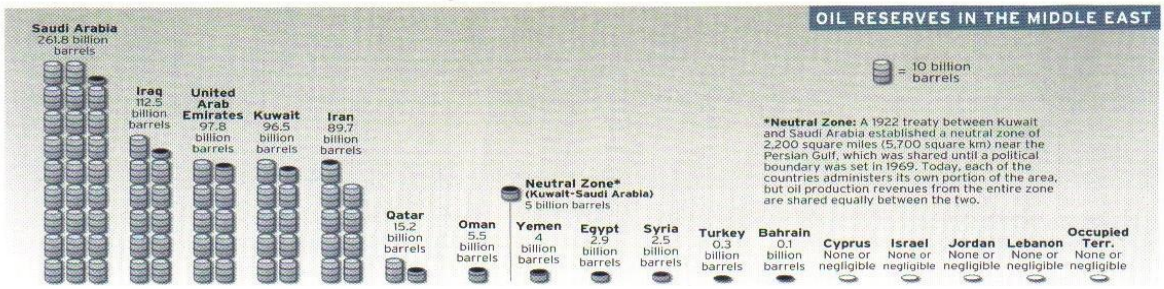

[1]– National geographic, op.cit, p 70.

ملحق رقم (٥)

خريطة تُظهر التوزّع الديني لسكان الشرق الاوسط [١]

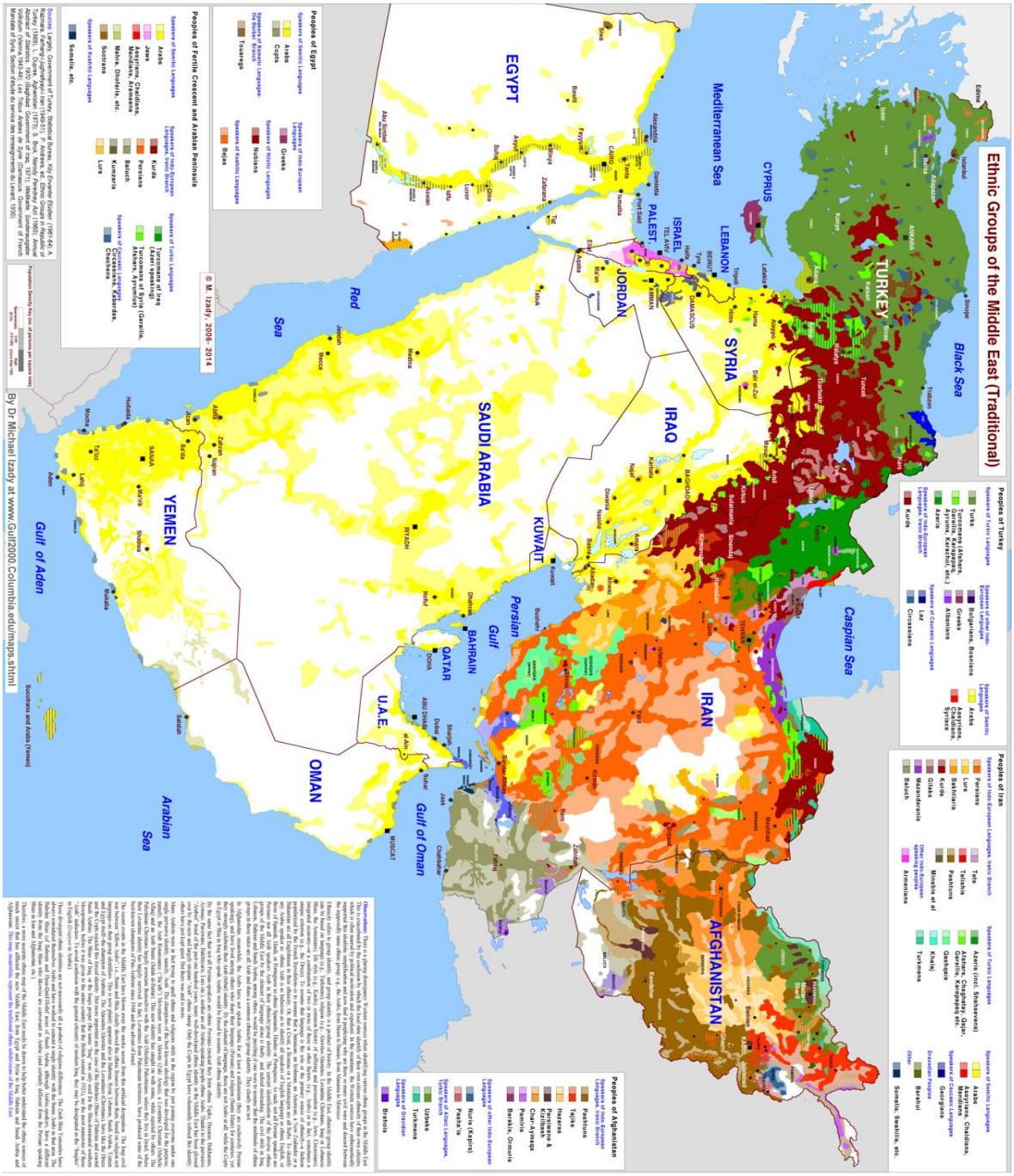

1 – National geographic, op.cit, p 66.

ملحق رقم (٦)

خريطة توزيع سكان الشرق الأوسط لغوياً [١]

MAIN LANGUAGES OF THE MIDDLE EAST (in order of number of speakers):

1 Arabic
2 Turkish
3 Persian
4 Kurdish
5 Azeri (Azerbaijani)
6 Hebrew

LANGUAGE GROUPS AND SUBGROUPS ON MAP ABOVE:

AFRO-ASIATIC/CUSHITIC
Bedawi

AFRO-ASIATIC/SEMITIC
Arabic, Hebrew

ALTAIC/TURKIC
Azeri (Azerbaijani), Turkish

INDO-EUROPEAN/GREEK
Greek

INDO-EUROPEAN/INDO-IRANIAN
Armenian, Baluchi, Kurdish, Luri, Mazanderani, Persian, Qashqai

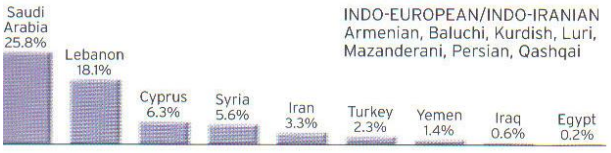

LANGUAGES	Official language	Total number of languages
Bahrain	Arabic	3
Cyprus	Greek, Turkish	4
Egypt	Arabic	11 (1 extinct)
Iran	Persian	71 (2 extinct)
Iraq	Arabic	23
Israel	Hebrew	36 (3 extinct)
Jordan	Arabic	9
Kuwait	Arabic	3
Lebanon	Arabic	5
Oman	Arabic	11
Qatar	Arabic	3
Saudi Arabia	Arabic	5
Syria	Arabic	17 (2 extinct)
Turkey	Turkish	36 (2 extinct)
UAE	Arabic	6
Yemen	Arabic	7

[1]– Ibid, p 69.

ملحق رقم (٧)

خريطة توزيع سكان الشرق الأوسط إثنيّاً [١]

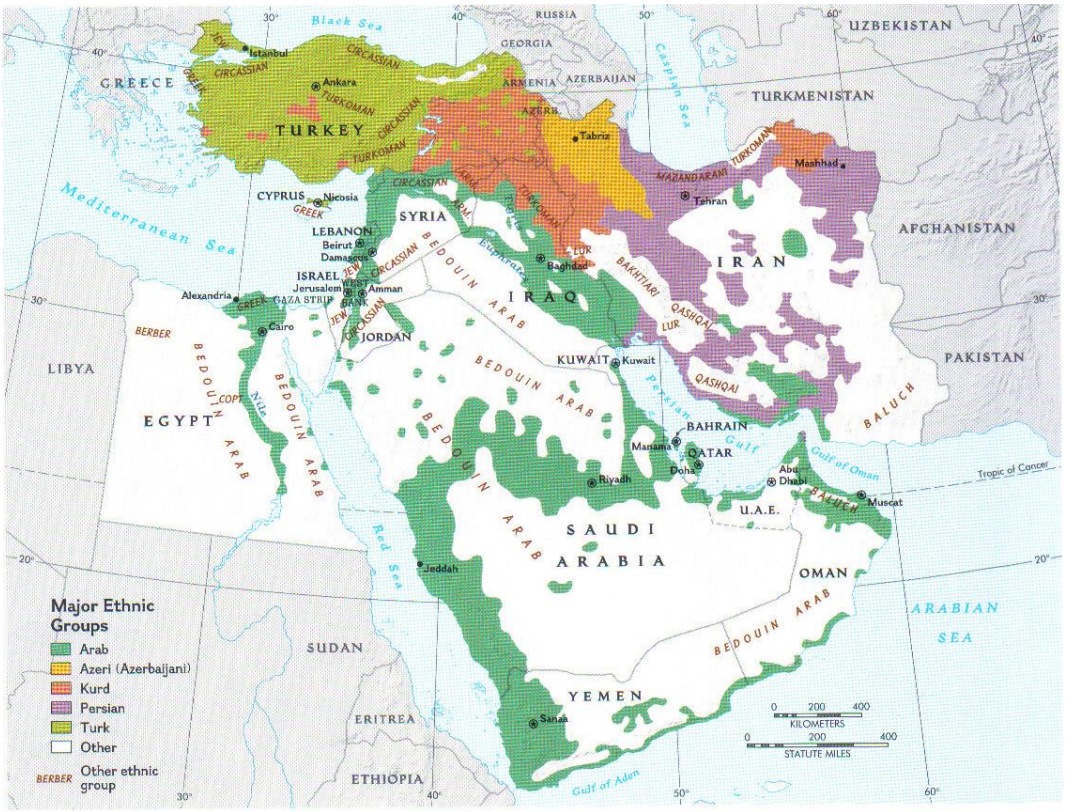

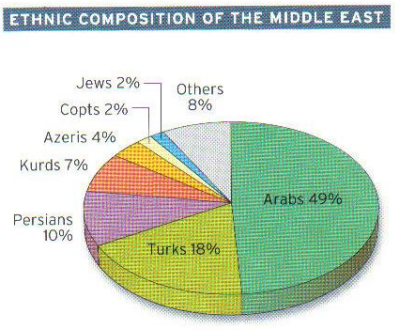

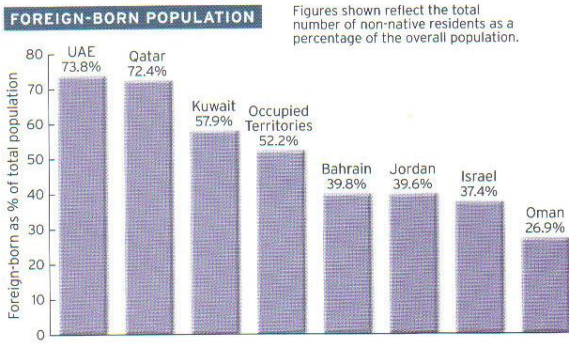

[1]– Ibid, p 68.

ملحق رقم (٨)

خريطة الصراعات في منطقة الشرق الاوسط بين ١٩٤٥-٢٠١٦ [١]

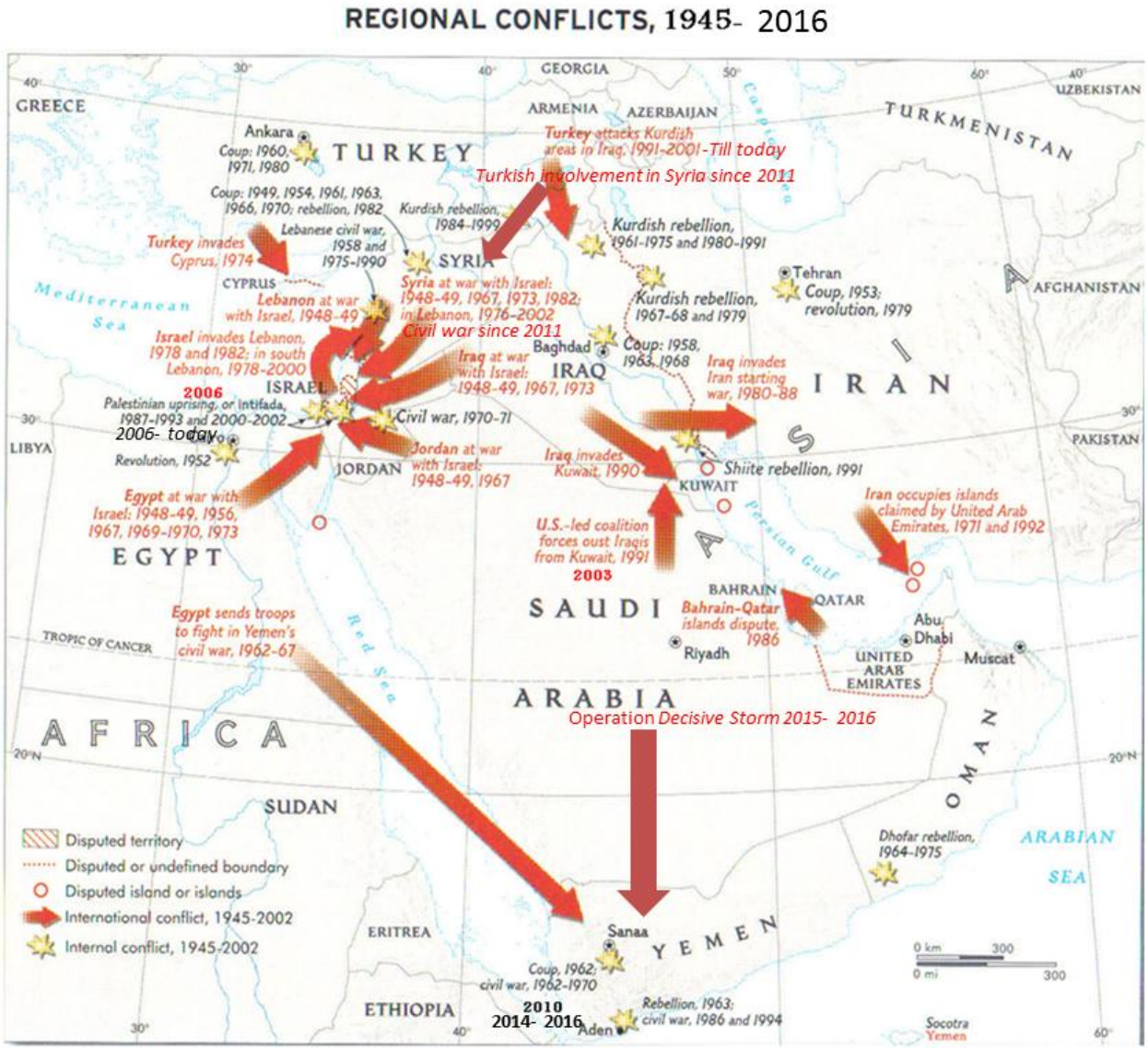

[1] – Ibid, p 81 (edited).

ملحق رقم (٩)

خريطة نفوذ الدول الكبرى قُبيل تفكُّك الأمبراطورية العثمانية [١]

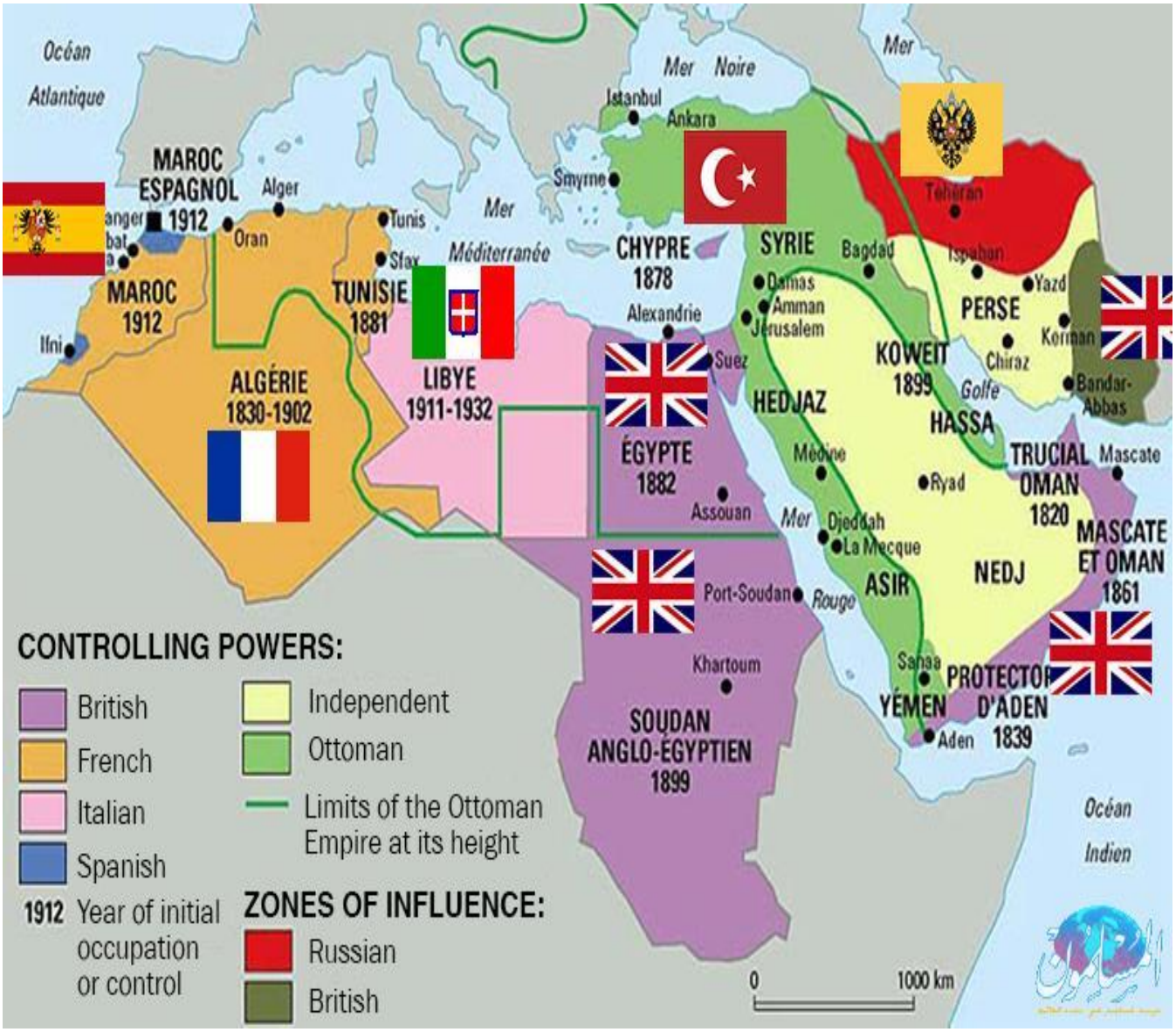

---

[1] – Max Fisher, 40 maps that explain the Middle East, VOX, March 26, 2015, available at: http://www.vox.com/a/maps-explain-the-middle-east, accessed on 17 June 2016.

ملحق رقم (١٠)

خريطة معاهدة سيفر [١]

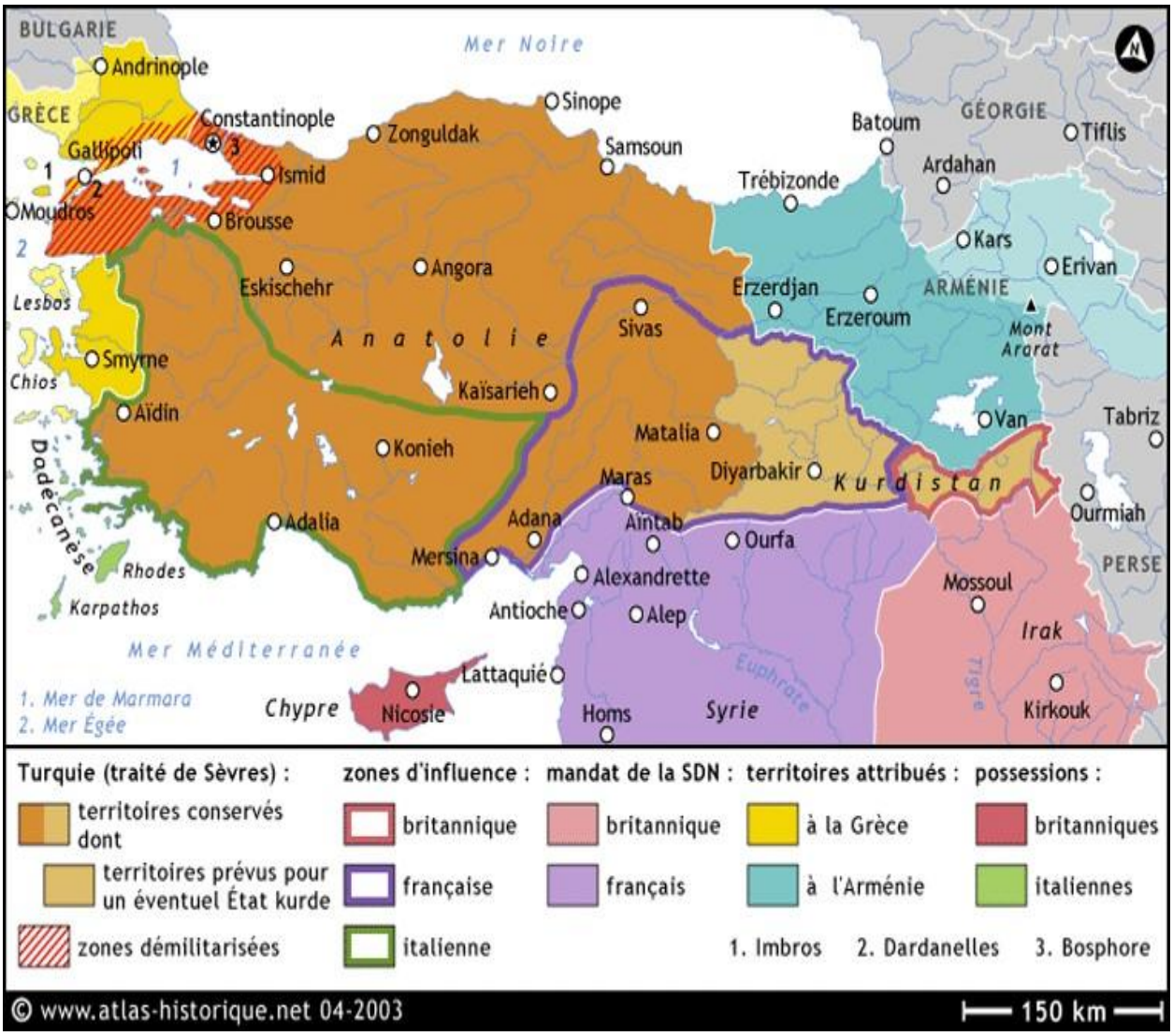

---

[١]- فورين بوليسي، ترجمة التقرير، انسوا "سايكس بيكو" .. معاهدة "سيفر" هي ما يشرح الاضطراب في الشرق الأوسط، الخليج الجديد، ٢٠١٥/٨/١٣، متوافر على الموقع: http://thenewkhalij.org/ar/node/18813، تاريخ الدخول ١٧/ ٧/ ٢٠١٦.

ملحق رقم (١١)

خريطة تُظهر أبرز مراحل المأساة الكردية [١]

[1]–Patrick ford, An–introduction–to–islam, PATRICK COMERFORD: an online journal, available at: http://www.patrickcomerford.com/2015/04/an–introduction–to–islam–and–plight–of.html, accessed on 20/8 / 2016.

ملحق رقم (١٢)

خريطة تُظهر توزُّع الأكراد حاليّاً [١]

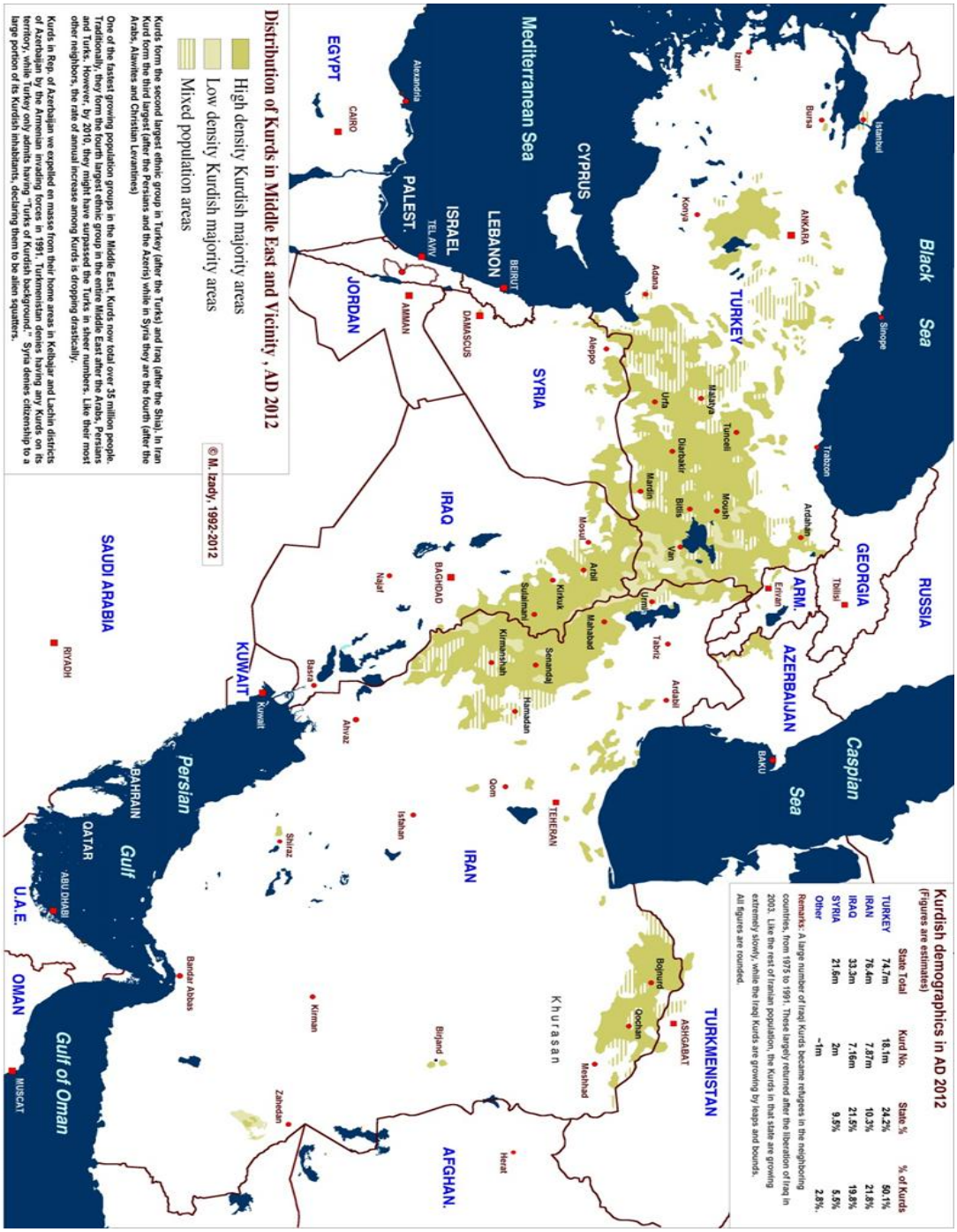

[1] –Ibid.

ملحق رقم (١٣)

خريطة تُظهر بعضاً من أبرز الهجمات ضدّ المسيحيين [١]

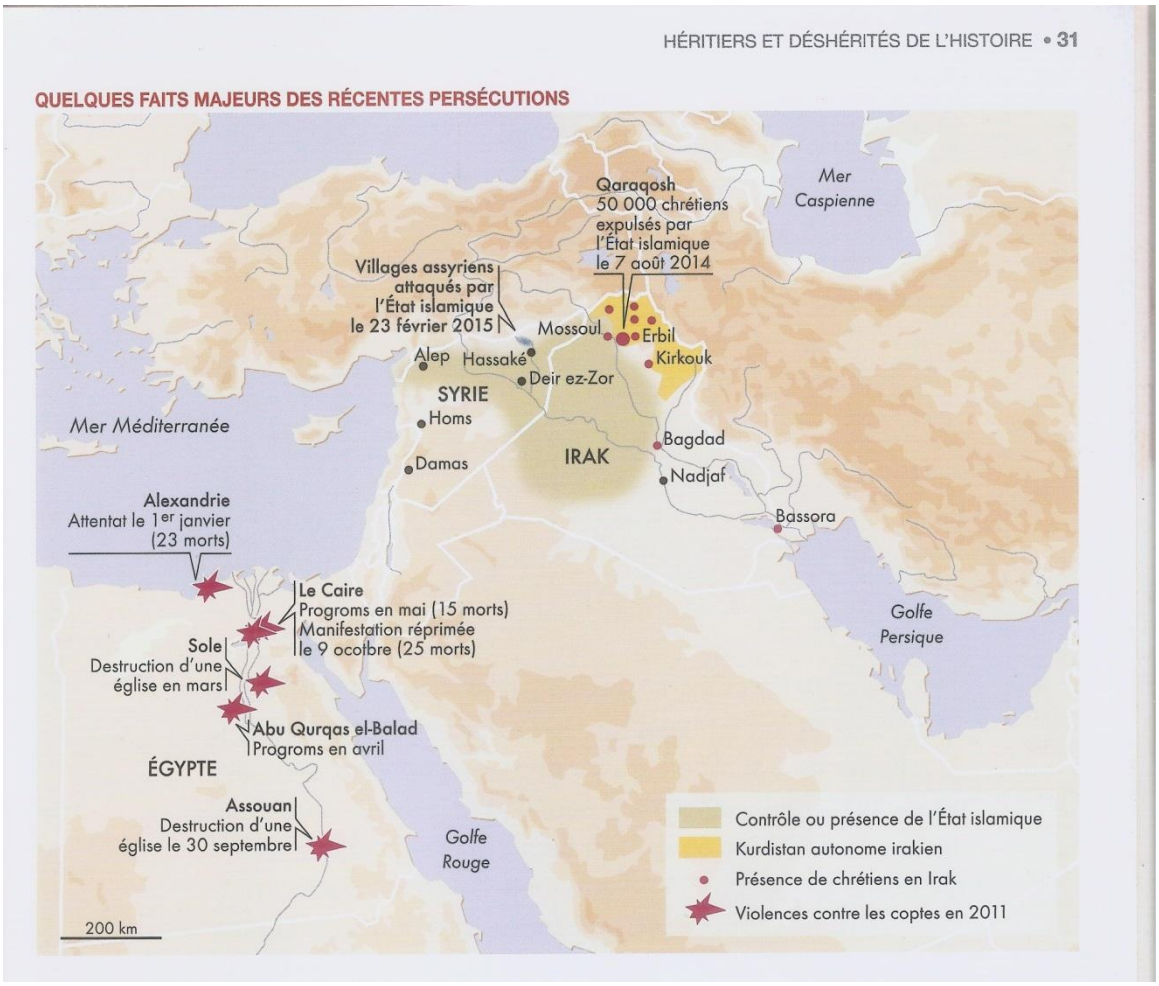

[1] –Pierre Blanc et Jean–Paul Chagnollaud, op.cit. p 31.

ملحق رقم (١٤)

خريطة تُظهر توزُّع نفوذ الدولة الإسلامية حتى ك ٢، ٢٠١٦ [١]

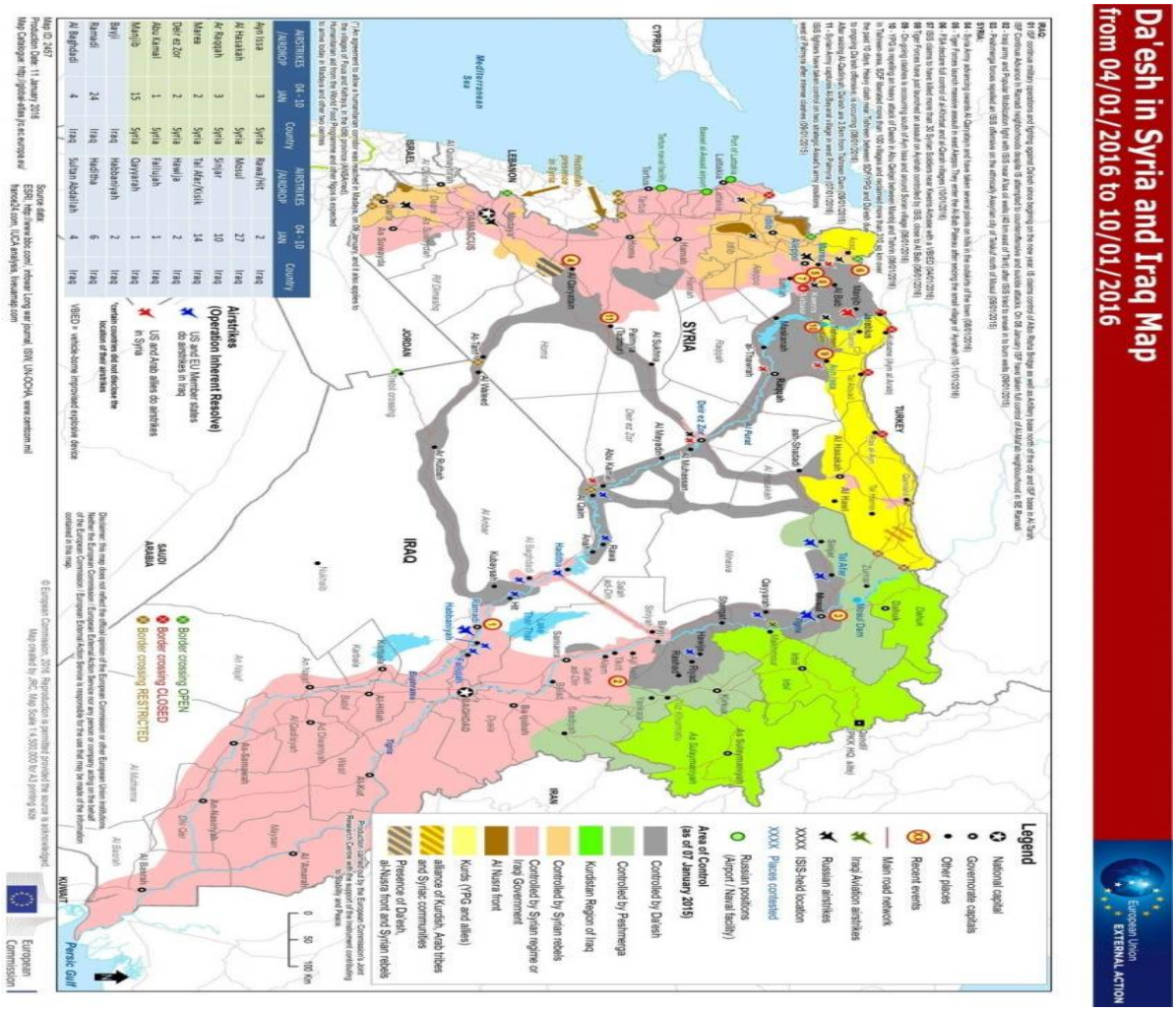

---

1 –SYRIAN CIVIL WAR, EU commission on External Action, Syria–Iraq map from 04/01/16 to 10/1/ 2016, 10/01/2016, available at: https://www.reddit.com/r/syriancivilwar/comments/40iul9/map_syriairaq_map_from_040116_to_100116. accessed on 17/ 8/ 2016.

ملحق رقم (١٥)

خريطة تُظهر طريق الحرير الجديد/ مشروع "الحزام والطريق" [١]

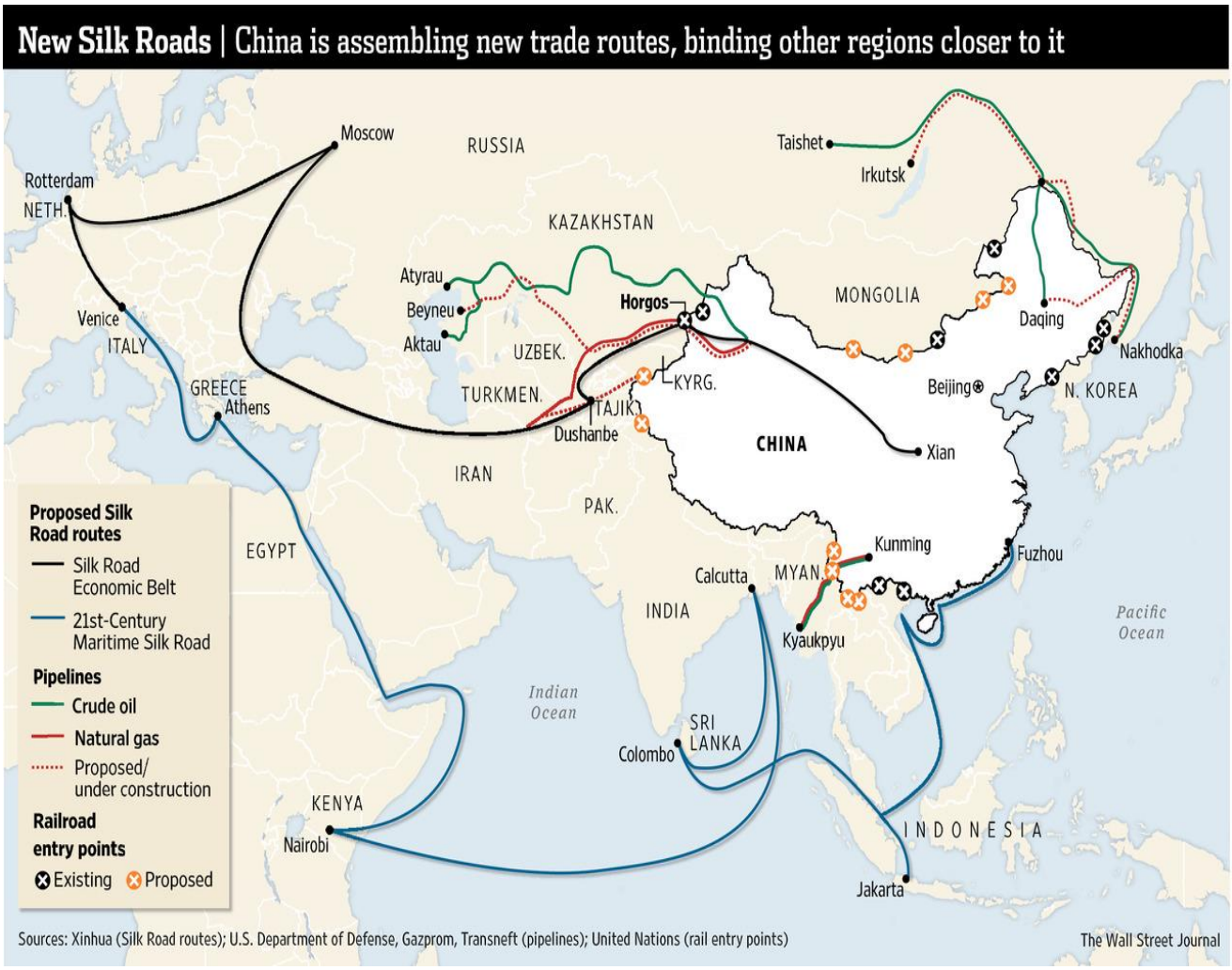

[١]– جيريمي بيج، إمبراطورية الصين وحلم طريق الحرير، وول ستريت جورنال، ٢٠١٤/١٠/١٢، متوافر على الموقع: http://www.noonpost.net/content/4272 ، تاريخ الدخول ١٧/ ٧/ ٢٠١٦.

ملحق رقم (١٦)

خريطة تُظهر حجم الإنتاج النفطيّ لدول منطقة الشرق الأوسط [١]

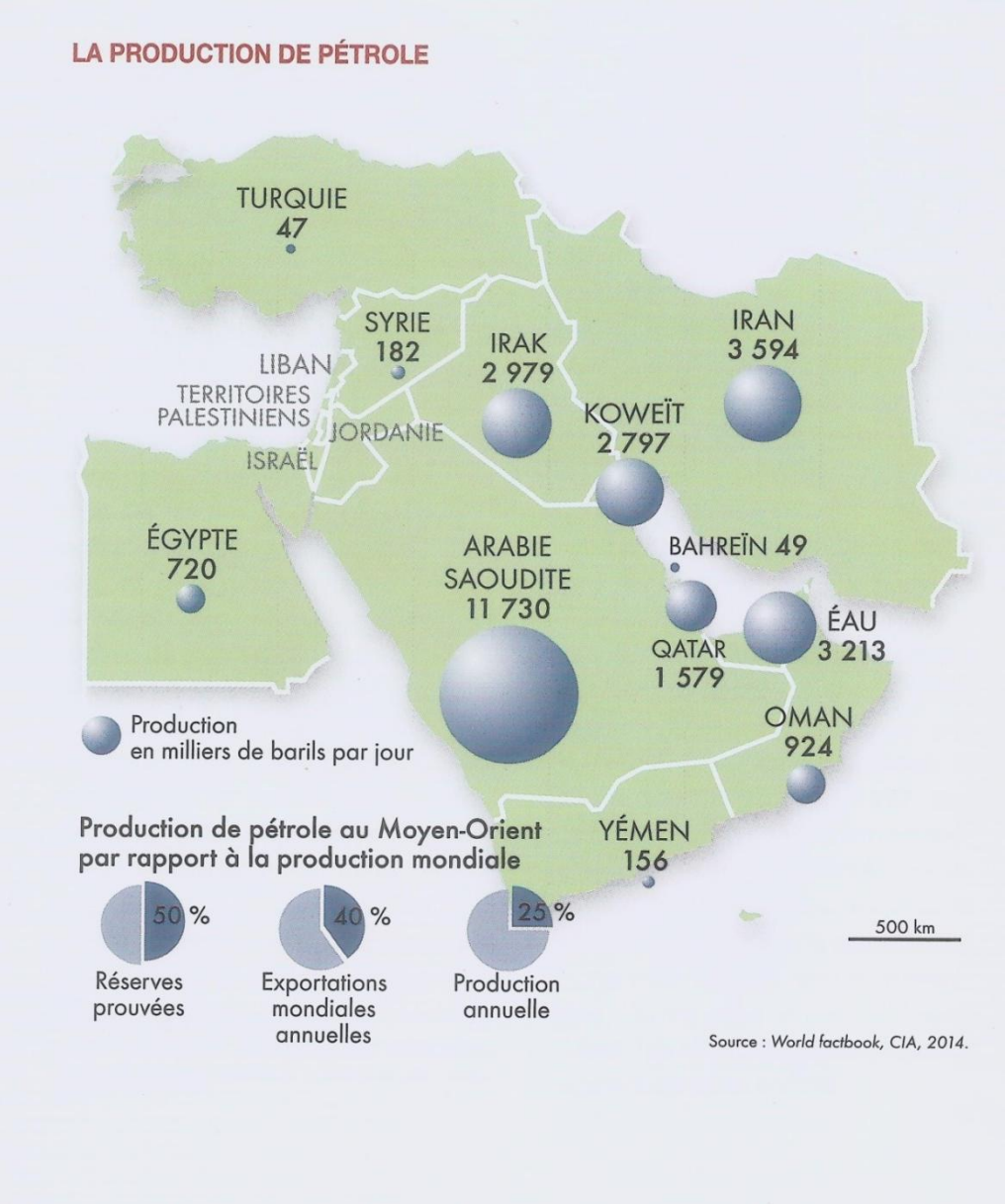

1 –Pierre Blanc et Jean–Paul Chagnollaud, op.cit. p 54.

ملحق رقم (١٧)

خريطة تُظهر أبرز طرق إمداد الطاقة العالمية [١]

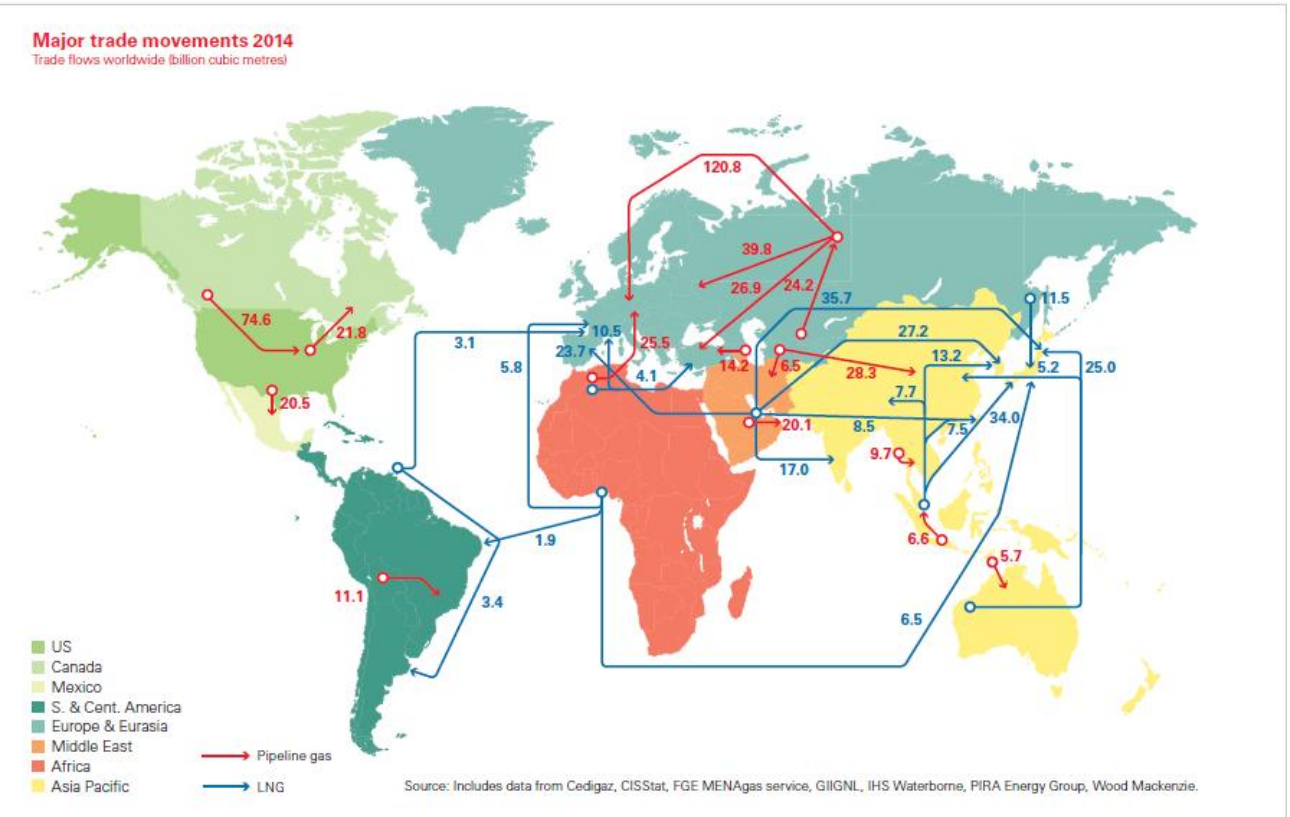

[1] -BP Statistical Review of World Energy, 64th edition, June 2015, bp.com/statisticalreview, p 29.

ملحق رقم (١٨)

ممرّ الطاقة الإجباريّ[١]

[١]- الموقع الإلكتروني:
http://alkhaleejonline.net/articles/1470659837830332100/%D8%B9%D8%A8%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%A9-

ملحق رقم (١٩)

خريطة تُظهر المشروعين المتنافسين: الإيراني– العراقي– السوري والقطري– السعودي– التركي، لإمداد أوروبا بالطاقة [١]

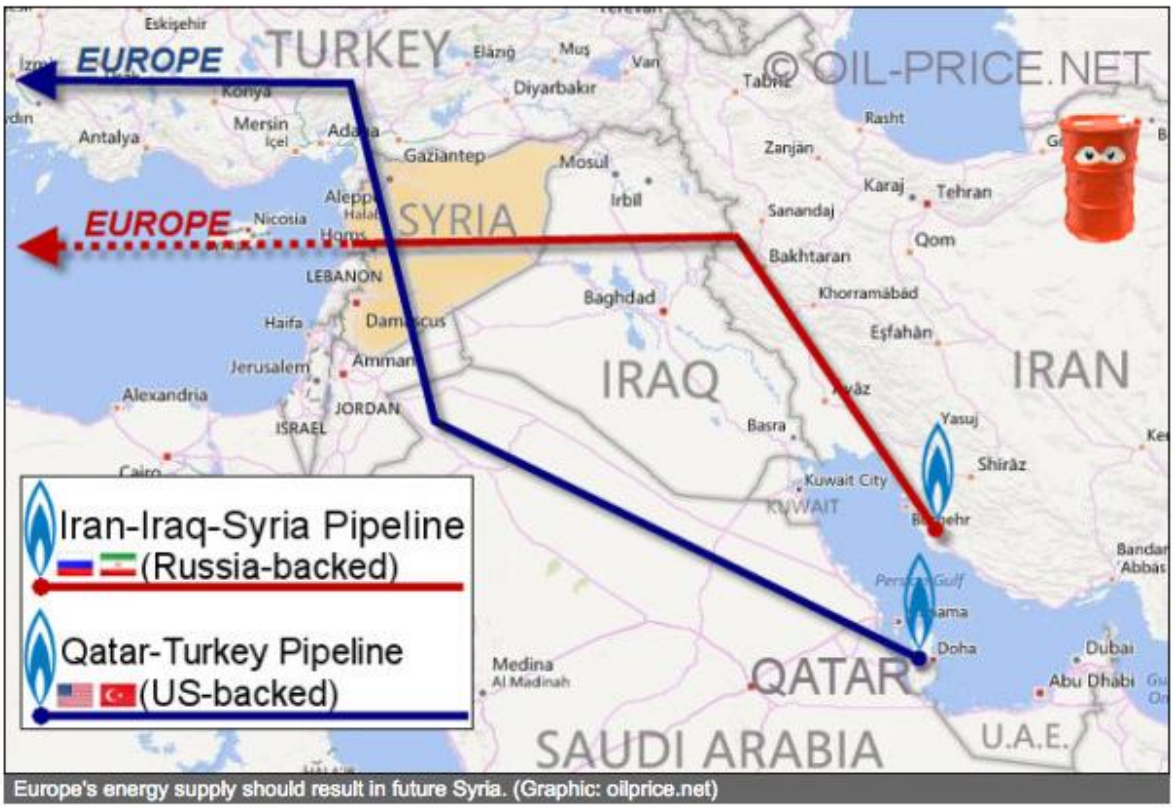

Europe's energy supply should result in future Syria. (Graphic: oilprice.net)

[1] -Eric Zuesse, Soros-Obama-Merkel-Erdogan Win Control of Europe, German Economic News, March 18, 2016. Available at: http://rinf.com/alt-news/breaking-news/soros-obama-merkel-erdogan-win-control-europe/, accessed on 17/ 7/ 2016.

ملحق رقم (٢٠)

خريطة تُظهر الصراع السعودي الإيراني على النفوذ في المنطقة [١]

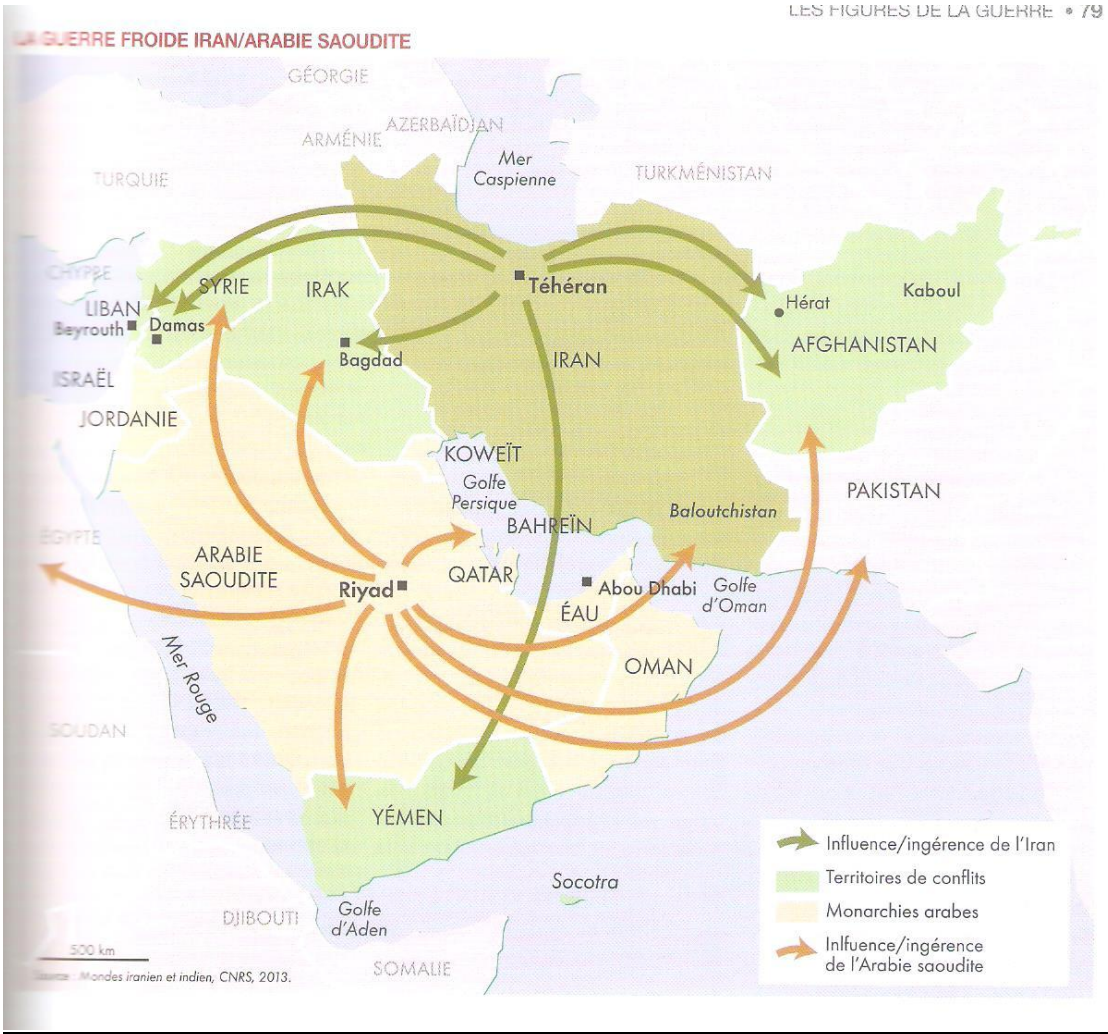

---

1 –Pierre Blanc et Jean–Paul Chagnollaud, op.cit. p 79.

ملحق رقم (٢١)

خريطة تُظهر حجم الإنفاق العسكري لدول المنطقة [١]

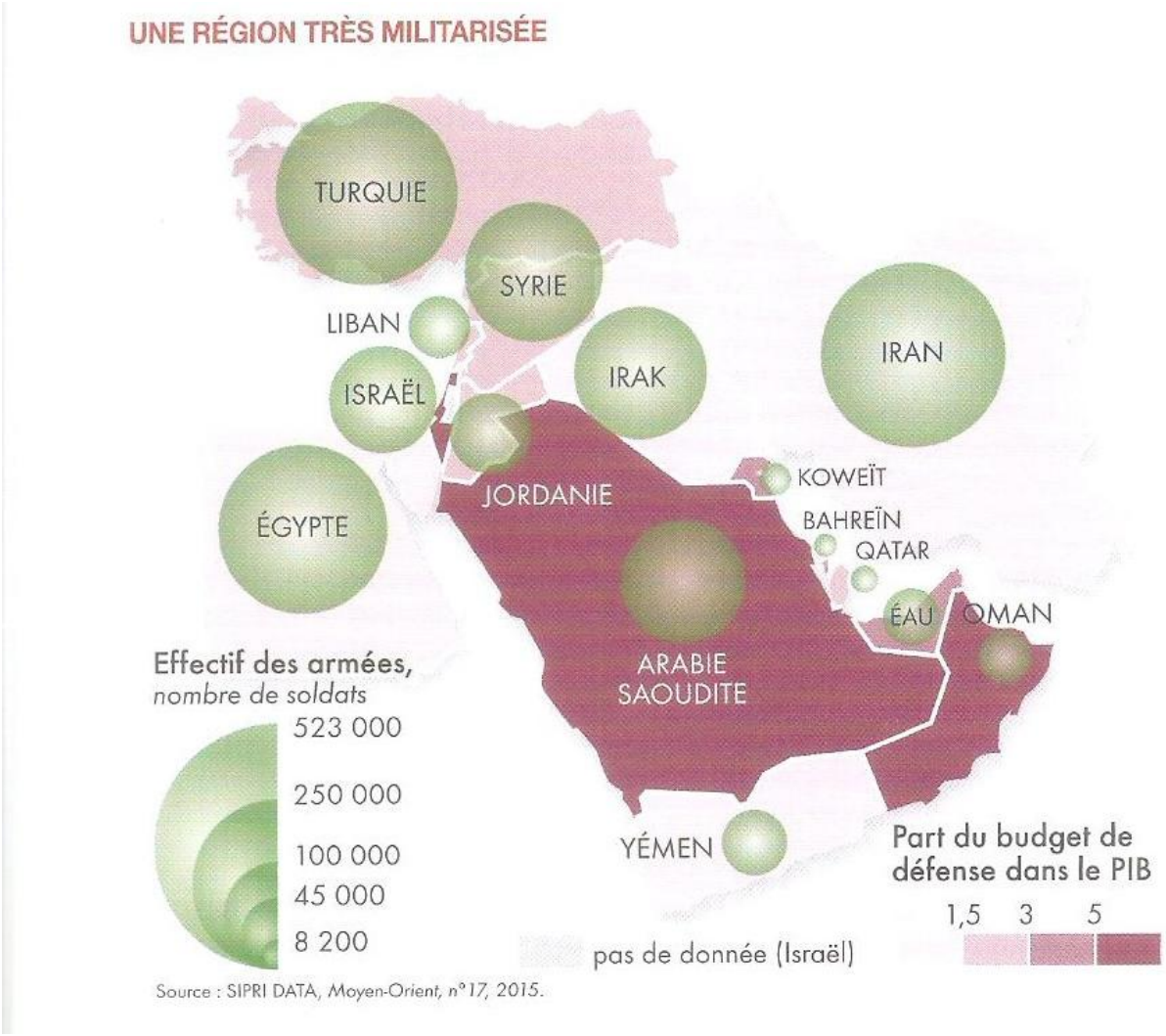

[1] –Ibid, p 78

ملحق رقم (٢٢)

خريطة تُظهر وضع المنطقة لناحية السلام مقارنة بالمناطق الأخرى في العالم [١]

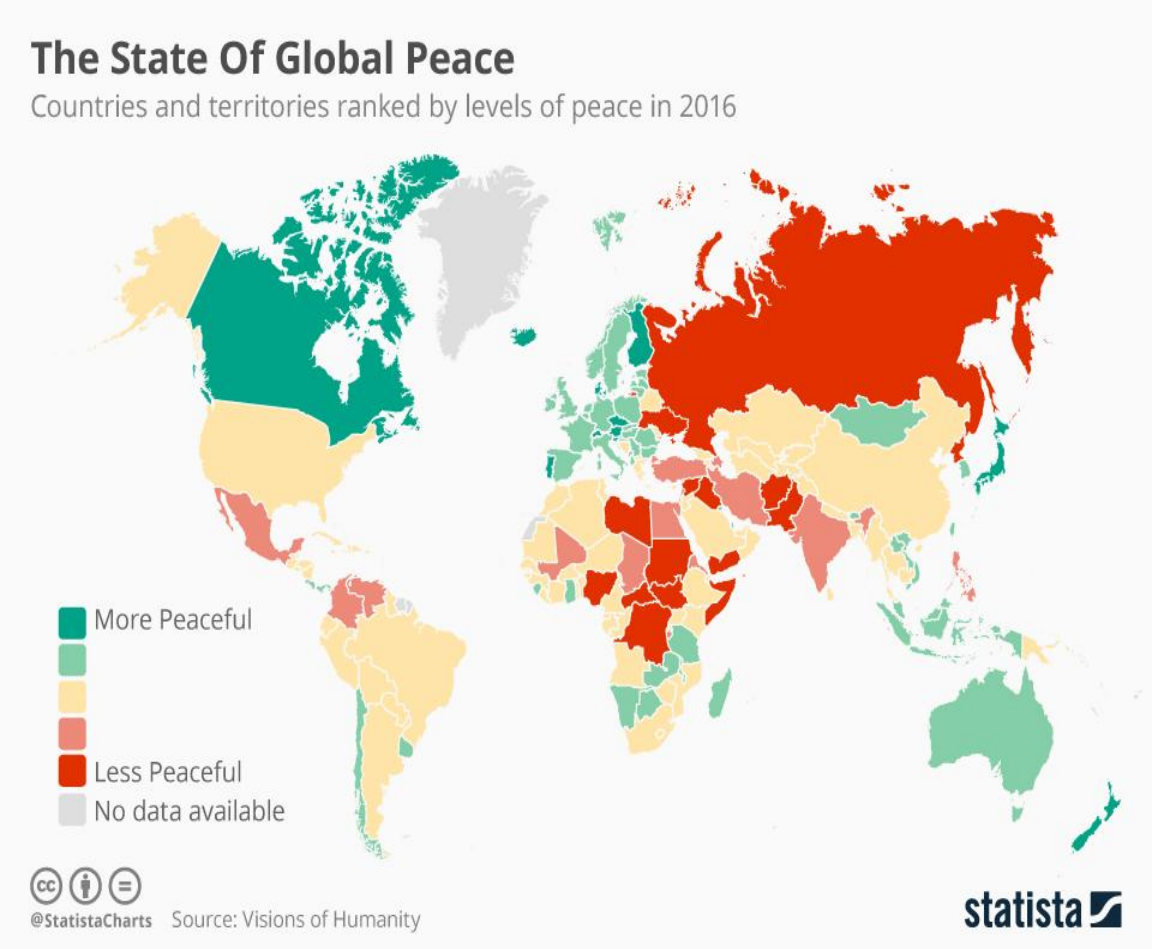

[1] – Niall McCarthy, The State Of Global Peace, Jun 28, 2016, https://www.statista.com/chart/5121/the-state-of-global-peace/ accessed on 1/ 8/ 2016

ملحق رقم (٢٣)

خريطة تُظهر توزُّع اللاجئين السوريين [١]

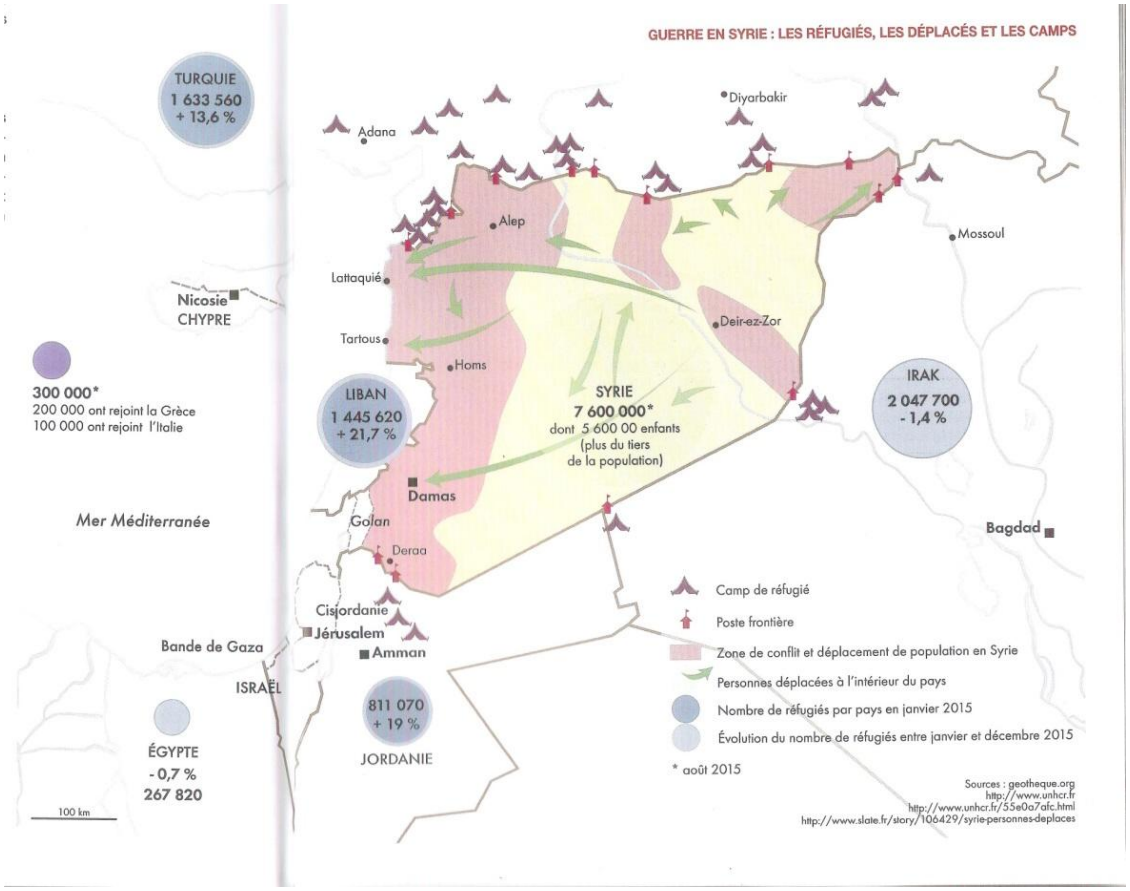

[1] -Pierre Blanc et Jean–Paul Chagnollaud, op.cit. p 86, 87

ملحق رقم (٢٤)

جدول يُظهر إنتاج واحتياط النفط في دول الشرق الأوسط [١]

Production*

Thousand barrels daily	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	Change 2014 over 2013	2014 share of total
Iran	4201	4184	4260	4303	4396	4249	4352	4373	3742	3525	**3614**	2.0%	4.0%
Iraq	2030	1833	1999	2143	2428	2452	2490	2801	3116	3141	**3285**	4.6%	3.8%
Kuwait	2523	2668	2737	2663	2786	2511	2562	2915	3172	3135	**3123**	-0.5%	3.6%
Oman	783	777	738	710	757	813	865	885	918	942	**943**	0.3%	1.1%
Qatar	1082	1149	1241	1279	1449	1416	1655	1850	1968	1998	**1982**	-0.9%	2.0%
Saudi Arabia	10458	10931	10671	10268	10663	9663	10075	11144	11635	11393	**11505**	0.9%	12.9%
Syria	487	448	421	404	406	401	385	353	171	59	**33**	-44.4%	•
United Arab Emirates	2836	2922	3099	3001	3026	2723	2895	3325	3406	3648	**3712**	0.9%	4.0%
Yemen	424	421	387	341	315	307	306	241	190	150	**145**	-3.7%	0.2%
Other Middle East	48	185	182	194	192	192	192	201	183	207	**213**	2.4%	0.2%
Egypt	701	672	679	698	715	730	725	714	715	714	**717**	0.5%	0.8%

SUM	**29272 million tonnes**		**32,5 %**

OIL TOTAL PROVED RESERVES

COUNTRY	AT END OF 1994 Thousand million barrels	AT END OF 2004 Thousand million barrels	AT END OF 2013 Thousand million barrels	AT END OF 2014 Thousand million barrels	SHARE OF TOTAL 2014
Iran	94,3	132,7	157,8	157,8	9,3 %
Iraq	100	115	150	150	8,8 %
Kuwait	96,5	101,5	101,5	101,5	6 %
Oman	5,1	5,6	5	5,2	0,3 %
Qatar	3,5	26,9	25,1	25,7	1,5 %
Saudi Arabia	261,4	264,3	265,9	267	15,7 %
Syria	2,7	3,2	2,5	2,5	0,1 %
United Arab Emirates	98,1	97,8	97,8	97,8	5,8 %
Yemen	2,0	3,0	3	3	0,2 %
Egypt	3,9	3,6	3,9	3,6	0,2 %
Other middle east	0,1	0,1	0,3	0,2	0
SUM				814,3	47,9 %

[1] -BP Statistical Review of World Energy, 64th edition, June 2015, p 6 & 8, available at: BP Statistical Review of World Energy, 64th edition, June 2015, accessed on: 20/ 4/ 2016.

ملحق رقم (٢٥)

جدول يُظهر إنتاج وإحتياط الغاز في دول الشرق الأوسط [١]

Natural gas production

Billion cubic metres	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	**2014**	Change 2014 over 2013	2014 share of total
Bahrain	9.8	10.7	11.3	11.8	12.7	12.8	13.1	13.3	13.7	15.8	**16.9**	7.2%	0.5%
Iran	96.4	102.3	111.5	125.0	132.4	144.2	152.4	159.9	165.6	164.0	**172.6**	5.2%	5.0%
Iraq	1.0	1.5	1.5	1.5	1.9	1.1	1.3	0.9	0.6	1.2	**1.3**	6.4%	•
Kuwait	11.9	12.2	12.5	12.1	12.8	11.5	11.7	13.5	15.5	16.3	**16.4**	0.5%	0.5%
Oman	18.5	19.8	23.7	24.0	24.1	24.8	27.1	26.5	30.0	30.5	**29.0**	-4.9%	0.8%
Qatar	39.2	45.8	50.7	63.2	77.0	94.2	126.3	161.1	170.5	176.5	**177.2**	0.4%	5.1%
Saudi Arabia	65.7	71.2	73.5	74.4	80.4	78.5	87.7	92.3	99.3	100.0	**108.2**	8.2%	3.1%
Syria	6.4	5.5	5.6	5.6	5.3	5.6	8.0	7.1	5.2	4.7	**4.4**	-7.9%	0.1%
United Arab Emirates	46.3	47.8	48.8	50.3	50.2	48.8	51.3	52.3	54.3	54.6	**57.8**	5.8%	1.7%
Yemen	–	–	–	–	–	0.8	6.2	9.4	7.6	10.3	**9.6**	-6.3%	0.3%
Other Middle East	1.5	1.9	2.6	3.0	3.6	2.9	3.4	4.4	2.7	6.5	**7.7**	17.2%	0.2%
Egypt	33.0	42.5	54.7	55.7	59.0	62.7	61.3	61.4	60.9	56.1	**48.7**	-13.1%	1.4%

SUM	**649,7 billion cubic feet per day**		**18,7 %**

Natural gas Total proved reserves

	At end 1994 Trillion cubic metres	At end 2004 Trillion cubic metres	At end 2013 Trillion cubic metres	At end 2014 Trillion cubic feet	Trillion cubic metres	Share of total	R/P ratio
Bahrain	0.2	0.1	0.2	**6.4**	**0.2**	0.1%	10.7
Iran	20.8	27.5	34.0	**1201.4**	**34.0**	18.2%	*
Iraq	3.1	3.2	3.6	**126.7**	**3.6**	1.9%	*
Israel	†	†	0.2	**6.7**	**0.2**	0.1%	25.3
Kuwait	1.5	1.6	1.8	**63.0**	**1.8**	1.0%	*
Oman	0.3	1.0	0.7	**24.9**	**0.7**	0.4%	24.3
Qatar	7.1	25.4	24.7	**866.2**	**24.5**	13.1%	*
Saudi Arabia	5.3	6.8	8.2	**288.4**	**8.2**	4.4%	75.4
Syria	0.2	0.3	0.3	**10.1**	**0.3**	0.2%	65.5
United Arab Emirates	6.8	6.1	6.1	**215.1**	**6.1**	3.3%	*
Yemen	0.3	0.3	0.3	**9.5**	**0.3**	0.1%	28.0
Other Middle East	†	†	†	**0.2**	†	•	40.4
Egypt	0.6	1.9	1.8	**65.2**	**1.8**	1.0%	37.9

SUM	**2883,8**	**81,6**	**43,7 %**	

1 –Ibid, p 20 & 22.

ملحق رقم (٢٦)

أبرز التعديلات الدستورية للانتقال إلى النظام الرئاسي في تركيا [١]

صدق البرلمان التركي على حزمة تعديلات دستورية، ستمهد الطريق، للانتقال من النظام البرلماني إلى النظام الرئاسي. وشملت التغييرات التي وافق عليها البرلمان السبت ٢١ كانون الثاني، الانتخابات الرئاسية وصلاحيات الرئيس ومسؤوليته الجزائية وصلاحية البرلمان في الرقابة والتفتيش وآلية عمل السلطة التنفيذية.

ومن أبرز التعديلات الدستورية:

- رفع عدد نواب البرلمان من ٥٥٠ إلى ٦٠٠ .
- خفض سن الترشح لخوض الانتخابات العامة من ٢٥ إلى ١٨ عاما.
- تجري الانتخابات العامة والرئاسية في نفس اليوم كل ٥ سنوات.
- يستخدم البرلمان صلاحيته في الرقابة والتفتيش والحصول على معلومات عبر "تقصي برلماني" أو "اجتماع عام" أو "تحقيق برلماني" أو "سؤال خطي".
- عدم قطع رئيس الدولة صلته بحزبه.
- ولاية رئيس الدولة ٥ سنوات، ولا يحق للشخص أن يتولى منصب الرئاسة أكثر من مرتين.
- المرشح الذي يحصل على أغلبية مطلقة في الانتخابات يفوز بمنصب الرئاسة.
- رئيس الدولة يتولى صلاحيات تنفيذية، وقيادة الجيش، ويحق له تعيين نوابه والوزراء وإقالتهم.
- يعرض الرئيس القوانين المتعلق بتغيير الدستور على استفتاء شعبي في حال رآها ضرورية.
- يحق للرئيس اصدار مراسيم في مواضيع تتعلق بالسلطة التنفيذية، لكن لا يحق له إصدار مراسيم في المسائل التي ينظمها القانون بشكل واضح.
- يعتبر المرسوم الرئاسي ملغى في حال أصدر البرلمان قانونا يتناول نفس الموضوع.
- يحق للبرلمان طلب فتح تحقيق بحق رئيس الدولة ونوابه والوزراء، ولا يحق للرئيس في هذه الحالة الدعوة إلى انتخابات عامة.
- يحق للرئيس تعيين نائب له أو أكثر.
- تسقط العضوية البرلمانية عن النواب الذين يتم تعيينهم في منصب نواب الرئيس أو وزراء.

---

[١]- علي جعفر، أبرز التعديلات الدستورية للانتقال إلى النظام الرئاسي في تركيا، متوافر على الموقع، https://arabic.rt.com/news/859734-، تاريخ النشر: ٢٠١٧/١/٢١.

- يمكن للبرلمان اتخاذ قرار بإجراء انتخابات جديدة بموافقة ثلاث أخماس مجموع عدد النواب.
- يحق للرئيس إعلان حالة الطوارئ في حال توفر الشروط المحددة في القانون.
- تلغى المحاكم العسكرية، بما فيها المحكمة القضائية العليا العسكرية والمحكمة الإدارية العليا العسكرية.
- يحظر إنشاء محاكم عسكرية في البلاد باستثناء المحاكم التأديبية.
- رئيس الدولة يعرض الميزانية العامة على البرلمان.
- يلغى مجلس الوزراء (يلغى منصب رئيس الوزراء)، ويتولى الرئيس مهام وصلاحيات السلطة التنفيذية، بما يتناسب مع الدستور.
- تجري الانتخابات العامة والرئاسية المقبلة في ٣ تشرين الثاني ٢٠١٩.

الإستفتاء الدستوري التركي ٢٠١٧[1]		
استفتاء للموافقة على 18 تعديلاً مقترحا على دستور تركيا		
التاريخ الأحد، 16 أبريل ٢٠١٧		
النتائج		
	الأصوات	**%**
✓**نعم**	**25,157,463**	**51.41%**
✗لا	23,779,141	48.59%
الأصوات الصحيحة	48,936,604	98.27%
الأوراق البيضاء والأصوات المرفوضة	862,251	1.73%
إجمالي الأصوات	**49,798,855**	**100.00%**
المصوتين المسجلين/نسبة المشاركة	58,291,898	85.43%

[1] _https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D9%81%D8%AA%D8%A7%D8%A1_%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%B3%D8%AA%D9%8

ملحق رقم (٢٧)

رادارات الدرع الصاروخية ويطاريات باتريوت وقواعد تستخدمها قوات أميركية وأطلسية بإذن تركي [١]

[١]- الموقع الإلكتروني:
http://alkhaleejonline.net/articles/1470659837830332100/%D8%B9%D8%A8%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%A9-

ملحق رقم (٢٨)

المجال الجغرافي لعمل قاعدة إنجيرليك العسكرية في تركيا [١]

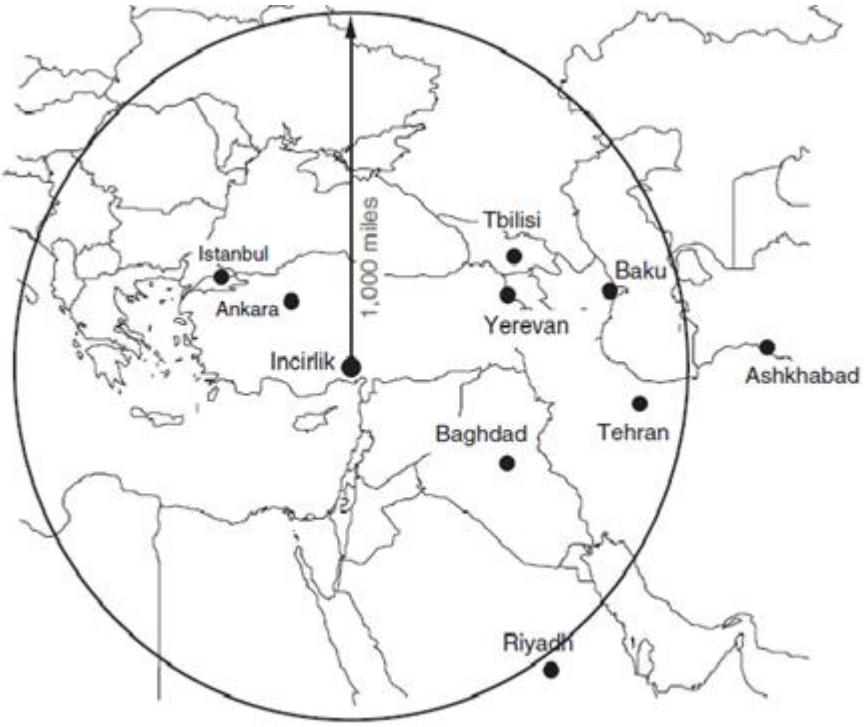

[١] - الموقع الإلكتروني:
http://alkhaleejonline.net/articles/1470659837830332100/%D8%B9%D8%A8%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%A9-

ملحق رقم (٢٩)

خارطتان تبيّنان خط أنابيب النفط والطاقة [١]

1 –http://www.eipss-eg.org/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%8A%D9%88%

ملحق رقم (٣٠)

خريطة تبيّن أزمة اللاجئين السوريين[١]

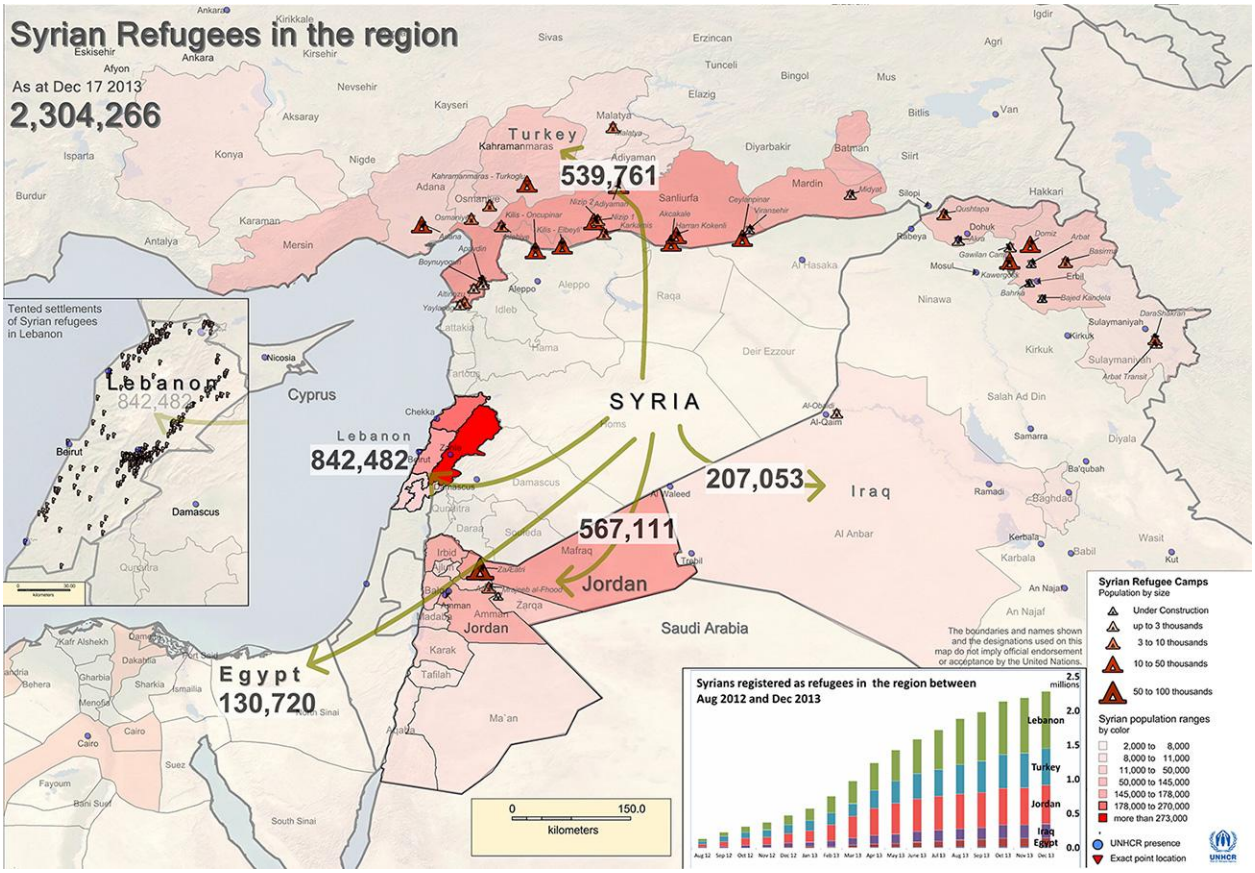

[١]- الموقع الإلكتروني: http://www.noonpost.org/content/2704

ملحق رقم (٣١)

جداول لنتائج الانتخابات للأحزاب التركية بين العامين ٢٠٠٩-٢٠١٤[١]

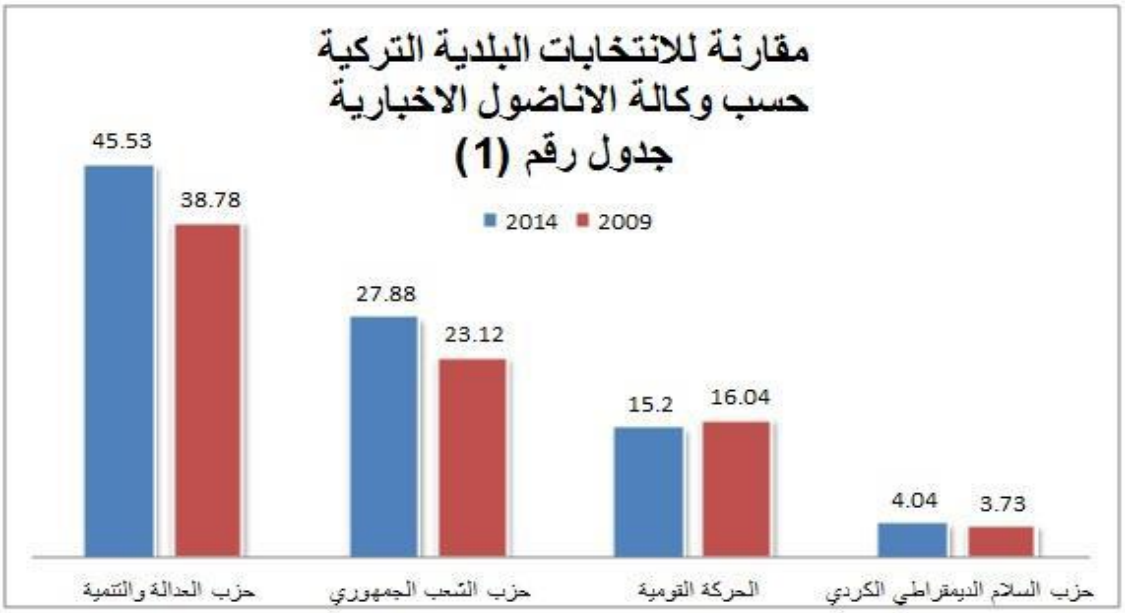

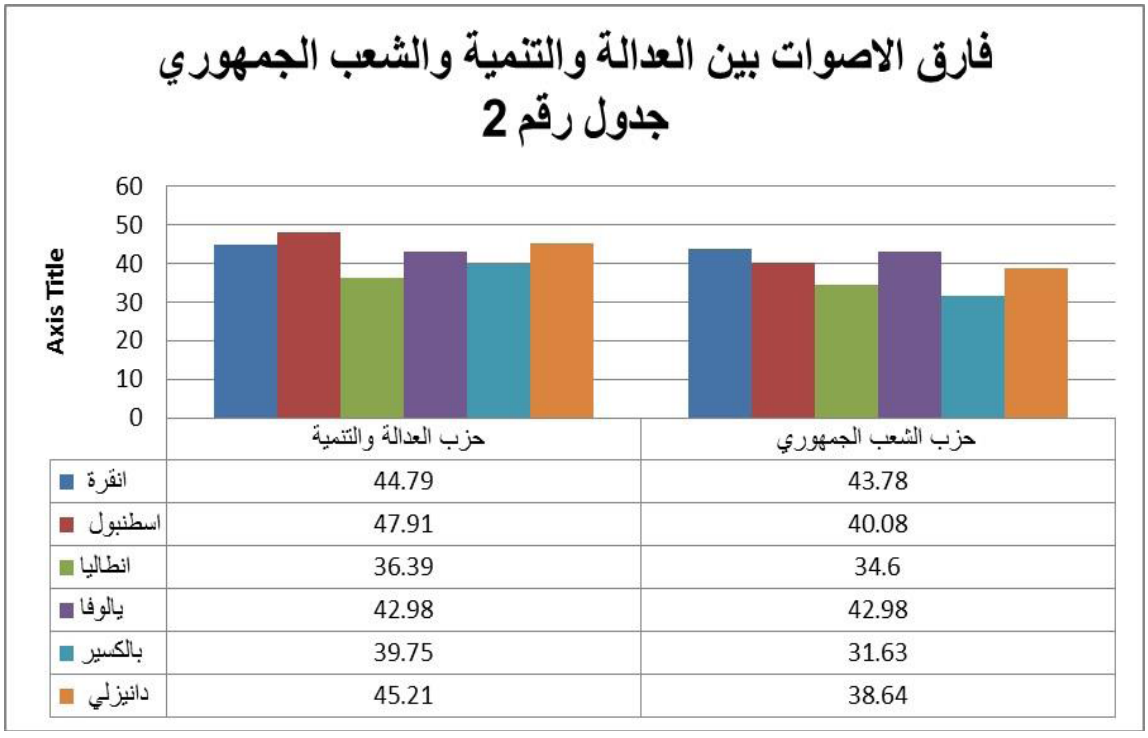

	حزب العدالة والتنمية	حزب الشعب الجمهوري
انقرة	44.79	43.78
اسطنبول	47.91	40.08
انطاليا	36.39	34.6
يالوفا	42.98	42.98
بالكسير	39.75	31.63
دانيزلي	45.21	38.64

[١] – طبي لحسن، دراسة السياسة الخارجية التركية بين البعد الديني والبعد العلماني فترة حكم حزب العدالة والتنمية، ٢٠١٤-٢٠١٥.

المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية.

الكتب:

- أبو داير، رائد مصباح ، استراتيجية تركيا شرق أوسطياً ودولياً في ضوء علاقتها بإسرائيل ٢٠٠٠-٢٠١١، باحث للدراسات الفلسطينية والإستراتيجية، الطبعة الأولى، ٢٠١٣، بيروت، ص ٣٥١.
- أكشي، محرم ، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، مركز الجزيرة للدراسات، الطبعة الأولى ٢٠١٠، بيروت، ص ١٩٨.
- أوزتورك، إبراهيم، التحولات الاقتصادية التركية بين عامي ٢٠٠٢-٢٠٠٨، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، مرجع سابق، ص ص٤٩-٥٢.
- ثلجي، محمد، أزمة الهوية في تركيا: طرق جديدة للمعالجة، محمد عبد العاطي، تركيا، بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، ص٩٧.
- حرب، علي، ثورات القوة الناعمة في العالم العربي، نحو تفكيك الديكتاتوريات والأصوليات، ط١، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠١١، ص٢٣.
- حرج، ناجي علي ، العرب وتركيا تحديات الحاضر ورهانات المستقبل، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الثانية، بيروت، ٢٠١٥، ص٣٧٩.
- داود أوغلو، أحمد، العمق الاستراتيجي، موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة: محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، مركز الجزيرة للدراسات والدار العربية للنشر، الدوحة، ٢٠١٠ ، ص – ص ٤٤٦- ٥٠٠.
- راباسا، أنجل، لارابي ستيفن، صعود الإسلام السياسي في تركيا، ترجمة إبراهيم عوض، مركز نماء للبحوث والدراسات، الطبعة الأولى، ٢٠١٥، بيروت، ١٢٨.
- رشيد البدور، بكر محمد ، المكانة الإقليمية لتركيا حتى عام ٢٠٢٠، مركز الجزيرة للدراسات، الطبعة الأولى، ٢٠١٦، بيروت، ص ٢٢٠.
- شكري الصبحي، أحمد، مستقبل المجتمع المدني في النظام العربي، ط ١، بيروت، ٢٠٠٠، ص ص ١٧٧-١٧٩.

- عبد الحسين، ياسر، السياسة الخارجية التركية في عهد أحمد داوود أوغلو، مجلة أبحاث إستراتيجية، مركز بلادي للدراسات والأبحاث الإستراتيجية، العدد ٥،حزيران ٢٠١٥، ص ٢٥.
- العناني، خليل، مع الولايات المتحدة.. مصالح استراتيجية متبادلة، في كتاب تركيا تحديات الداخل ورهانات الخارج، الدار العربية للعلوم، ناشرون، بيروت، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ٢٠٠٩، ص ١٥٦.
- محفوض، عقيل سعيد ، السياسة الخارجية التركية، الإستمرارية– التغيير، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ٢٠١٢، ص٢٤٣-٢٤٤.
- المديني، توفيق، اتحاد المغرب العربي بين الإحياء والتأجيل، منشورات اتحاد الكتاب العرب، سوريا، ٢٠٠٩، ص ١٨-١٩.
- نور الدين محمد ، تركيا والربيع العربي صعود العثمانية الجديدة وسقوطها، مرجع سابق، ص٧٤.

المجلات:

- أراس بولنت وأكبينار بينار ، السياسة الخارجية الجديدة لتركيا وانعكاساتها على الشرق الأوسط، مجلة شرق نامه، مركز الشرق للدراسات الإقليمية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠١٠، متوافر على الموقع:
- http://digital.ahram.org.eg/Policy.aspx?Serial=643498
- باكير علي، حسين، لماذا اختارت تركيا نظام الدفاع الصاروخي الصيني؟، مجلة المجلة، ٢٠١٣، متوافر على الموقع: http://goo.gl/IRTi2p.
- حمورة، جو، تركيا والاتحاد الأوروبي: مسار الانضمام، الإصلاحات واللاجئون، المفكرة القانونية، لبنان، ٢٠١٦، متوافر على الموقع:
https://nakedbana2.wordpress.com/2016/01/24/turkey-eu
- الخليفي، محمد، تركيا والربيع العربي: التحولات الدراماتيكية في السياسة الخارجية، صحيفة القدس، العدد الصادر في٢٠١٣/٣/١٢، متوافر على الموقع:
http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=76512

- خورشيد، فؤاد، تركيا الموقع الجغرافي والتطلعات الجنوبية، مجلة كلية الآداب، بغداد، ١٩٩٩.
- داود أوغلو، احمد، حوار في شؤون الأوسط، السنة ١٤، العدد ١١٦، ٢٠٠٤.
- داوود أوغلو، أحمد، سياسة صفر مشاكل مع دول الجوار في المرحلة الجديدة، مجلة فورين بوليسي أذار ٢٠١٣، متوافر على الموقع:
http://www.mfa.gov.tr/zero-problems-in-a-new-era_ar.ar.mfa
- دباغ، باسم، شروط تركيا لإستخدام قاعدة إنجرليك، الجديد العربي، إسطنبول، ٢٠١٤، متوافر على الموقع:-https://www.alaraby.co.uk/politics/7a2b9611-c1e7-4e68-86c9-2c511736cf74.
- دباغ، باسم، القطب التركي في عصر القوة الخشنة يتمدّد إلى الصومال، العربي الجديد، إسطنبول، ٢٢ كانون الثاني ٢٠١٦، متوافر على الموقع:
https://www.alaraby.co.uk/politics/٢١/١/٢٠١٦/%D%٨A%٧D%٨٤%٩D
- دلي، خورشيد، أي مستقبل للعلاقات التركية – العربية في ظل رئاسة أردوغان؟ مجلة الوحدة الإسلامية، العدد١٥٧، كانون الثاني٢٠١٥، متوافر على الموقع:http://www.wahdaislamyia.org/issues/157/kdalli.htm
- دلي، خورشيد، القضية الكردية في تركيا من أتاتورك إلى أردوغان، مجلة الوحدة الإسلامية، العدد ١٣٣،٢٠١٢، ص٧، متوافر على الموقع:
- http://www.wahdaislamyia.org/issues/136/kdali.htm
- دلي، خورشيد، هل تفجر الأزمة السورية العلاقات التركية الروسية؟ الوحدة الإسلامية، العدد١٣٤ ، ٢٠١٣، متوافر على الموقع
- http://www.wahdaislamyia.org/issues/133/kdalli.htm
- الراجحي، إسلام، العلاقات الخليجية التركية في ٢٠١٦، تقارب سياسي وخطط للتكامل الاقتصادي، الخليج الجديد، ٢٠١٦ متوافر على الموقع:
.http://thenewkhalij.org/ar/node/55036.
- سالم، صلاح، أثر الثورة المصرية في المحيط العربي والبيئة الإقليمية، مجلة شؤون عربية، عدد ١٤٥،٢٠١١، ص ٧، متوافر على الموقع:
www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=76512

- سعيد، عبد المنعم، إسرائيل والربيع العربي، الأهرام المسائي، مصر، العدد ٤٧٥١١، كانون الثاني ٢٠١٧ متوافر على الموقع:
www.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=504168
- السقا، محمد إبراهيم، هل يتكامل العرب مع تركيا، المجلة الاقتصادية الإلكترونية، العدد٦٦٤٧، متوافر على الموقع:
https://books.google.com.lb/books?id=nRK8DQAAQBAJ&pg=PA242
&lpg=PA242&dq=%D9%85%D8%AD%D9%85%D8%AF+%D8%A5%
- سلمي، جلال، أهمية حزب العدالة والتنمية للاقتصاد التركي، ترك برس، تركيا ، ٢٠١٥، متوافر على الموقع:http://www.turkpress.co/node/12295 .
- الشمري، عبد الله، العلاقات الخليجية التركية والعودة للحوار الإستراتيجي، مجلة اليوم، العدد ١٦٠٢٥، ٢٠١٦، متوافر على الموقع
.http://www.alyaum.com/page/contact_us
- عبد الحي، وليد، مستقبل المكانة الإقليمية لإيران عام ٢٠٢٠، دار البيان، الجزائر، ٢٠٠٩.
- عبد الحليم، إيمان، الرؤى الإستراتيجية الحاكمة لسياسة تركيا تجاه سوريا، مجلة السياسة الدولية، متوفر على الموقع: www.siyassa.org.eg/newsq/2700/aspx
- عبد العظيم، خالد، العثمانية الجديدة تحولات السياسة الخارجية التركية في الشرق الأوسط، السياسة الدولية، مصر، العدد ١٨٧، ٢٠١٢، متوافر على الموقع:
http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/3/14/2049/%D9%85%D9%
- عبد القادر خليل، محمد ، تحديات متصاعدة: تركيا.. أردوغان من فرصة إلى عبء، ٩ شباط ٢٠١٥، المركز العربي للبحوث والدراسات، متوافر على الموقع:
.http://www.acrseg.org/36638
D9%84%D9%8A%D9%84%D8%A7%D8%AA/%D8%B4%D8%B1
- عبد القادر، محمد خليل، مخاطر الإستراتيجية التركية تجاه التحالف الدولي لمحاربة "داعش، السياسة الدولية، القاهرة، ١٣ تشرين الأول ٢٠١٤، متوافر على الموقع:
http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/2/105/4969/%D8%AA%D8
- كوك، ستيفن، غرام واشنطن بـ"النموذج التركي"، ترجمة ساسة بوست، ٢٠١٤، متوافر على الموقع: >http://www.noonpost.org/content/2321

- مصطفى، عبد الله، الأطلسي يعتزم نشر طائرات الإنذار المبكر " أواكس" لتطمين تركيا، جريدة الشرق الأوسط، ٢٩ كانون الأول ٢٠١٥، العدد ١٣٥٤٥، متوافر على الموقع: http://aawsat.com/home/article/530281/%D8%A7%D9%84%D8%A3-%D8%B7%D9%84%D8%B3%D9%8A.
- مقلد، حسين، محددات السياسة الخارجية والأمنية الأوروبية المشتركة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية، ٢٠٠٩، دمشق، مجلد ٢٥، ص٦٣٤.
- معتوق، فريدريك، الإستراتيجية الأميركية الجديدة، مجلة الدفاع الوطني، بيروت عدد ٤٨، ٢٠١١، متوافر على الموقع:www.lebarmy.gov.lb
- نور الدين، محمد، أين أصاب أردوغان وأين أخطأ؟ صحيفة السفير اللبنانية، العدد الصادر في ٢٠١١/٢/٣، متوافر على الموقع:/www.saidacity.net/news/69178
- نور الدين، محمد، تركيا والاتحاد الأوروبي ماذا يريد كل طرف من الآخر، حوار مجلة الجيش، العدد٢٤٥ متوافر على الموقع :www.Lebarmy.gov.lb
- نور الدين، محمد، تركيا والمسألة اللبنانية، شؤون الأوسط، السنة ١٦، العدد ١٢٣، ٢٠٠٦.
- نور الدين، محمد، حدود تركيا الأطلسية وإسرائيل، مجلة الخليج الإماراتية، ٢٩ كانون الأول ٢٠١٢، متوافر على الموقع:-11-14-11-06-2010/www.arabrenewal.info 19/40661
- نور الدين، محمد، تركيا وإيران والبرنامج النووي، شؤون الأوسط، بيروت، عدد١٣٦، ٢٠١٠، ص ٥٥.
- الأقليات في مصر.. التجانس التاريخي تحول إلى فتنة، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ٢٠١٦، متوافر على الموقع: http://www.alfaisalmag.com/?p=4112
- التبادل التجاري بين إيران وتركيا يرتفع ٨٠ في المئة، الحياة، دبي، متوافر على الموقع: http://www.alhayat.com/Articles/19036701/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%A8%D8%A7%D8%AF%D9%84-
- تركيا تعرض الوساطة في العلاقات بين باكستان وأفغانستان، الشرق الأوسط، العدد ١٣٩٨٥، متوافر على الموقع:
http://aawsat.com/home/article/862396/%D8%AA%D8%B1%D9%83

- تركيا، الشرق الأوسط، العدد ١٣٨٩٩، ١٧ كانون الأول ٢٠١٦، متوافر على الموقع: http://aawsat.com/home/article/808631/%D9%85%D8%B3%D8%A7
- حلف شمال الأطلسي يعلن استعداده إرسال قوات لدعم أنقرة ضد تهديدات موسكو، هافينغتون بوست، ٢٠١٥، متوافر على الموقع: .http://www.huffpostarabi.com/2015/10/08/story_n_8261580.html
- خارجية تركيا: بدء تشغيل رادار الدرع الصاروخية للناتو جنوب شرق أنقرة، الإخبارية اللبنانية، متوافر على الموقع: www.newsliban.com/index.php?option=com_content&view:2011-03-14-21-59-07
- سياسة تركيا الخارجية: الدور الإقليمي مع الحلفاء، ترك برس، ٢٠١٦، متوافر على الموقع: .http://www.turkpress.co/node/21627
- الواقع، محمود، تركيا وليبيا.. دعم الميليشيات للحفاظ على آخر معاقل الإخوان، المصري اليوم، ٢٠١٥/٢/١٨، متوافر على الموقع: http://www.almasryalyoum.com/news/details/660007
- موريال ميراك، فايسباخ، واكيم جمال، السياسة الخارجية التركية تجاه القوى العظمى والبلاد العربية منذ العام ٢٠٠٢، بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ص ٢١٦.

المنشورات:

- حسين دلي، خورشيد ، تركيا وقضايا السياسة الخارجية، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ص ٢٤.
- عبد الجليل، طارق، سامي العايدي أحمد حصاد التغير والتحول الديمقراطي في تركيا، الثورة الصامتة (٢٠٠٢-٢٠١٢)، متوافر على الموقع: http://www.kdgm.gov.tr/snetix/solutions/KDGM/resources/uploads/files/arapca.pdf
- يشيلطاش، مراد، ونعمان تيلجي، إسماعيل، السياسة الخارجية التركية في ظل التحولات الإقليمية، الدوحة، مركز الجزيرة للدرسات، ١٦ كانون الثاني ٢٠١٣، ص٤.

- مصالحة، محمد، والحضرمي عمر، العلاقات التركية العربية بين الأمس والحاضر، عمان، منشورات الجامعة الأردنية- كلية الدراسات الدولية ٢٠١٠، ص٤٧.
- وزارة الخارجية التركية، مبادرة تحالف الحضارات، متوافر على الموقع:
http://www.mfa.gov.tr/medeniyetler-ittifaki-girisimi-ar.ar.mfa

الرسائل :

- حسين، خليل، عوامل التغيير والثورات في الوطن العربي، بيروت،٢٠١١، متوافر على الموقع: www.blogger.com/profile/04029059279089145803
- عجيل، عبد الكريم، العلاقات التركية الإسرائيلية في ضوء الإستراتيجية التركية الجديدة، رسالة ماجستر غير منشورة، الجامعة الإسلامية، لبنان، ص ٩٦.
- محمد ياسين خضير، السياسة الخارجية- الفواعل والدوائر، المعهد المصري، ٢٠١٦، متوافر على الموقع:
http://www.eipss-eg.org/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A1-

الدراسات:

- إبراهيم السقا، محمد، هل يتكامل العرب مع تركيا، المجلة الاقتصادية الإلكترونية، العدد٦٦٤٧، متوافر على الموقع:
https://books.google.com.lb/books?id=nRK8DQAAQBAJ&pg=PA242&
- أبو داير، رائد مصباح ، استراتيجية تركيا شرق أوسطياً ودولياً في ضوء علاقتها بإسرائيل ٢٠٠٠-٢٠١١، باحث للدراسات الفلسطينية والإستراتيجية، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠١٣.
- أبو غريبة، عبد الجبار، تركيا تتوسط بين سورية وإسرائيل، ٢٠٠٩، متوافر على الموقع: http://okaz.com.sa/article/301344.
- أوغلو، أنصار، مسألة تركيا الكردية وعملية السلام، رؤية تركية، ستا للدراسات والأبحاث، العدد٣، ٢٠١٣، ص١٢-١٣.
- أوغلو، كالايسي أرسين، السياسة الخارجية التركية إزاء الأمن الإقليمي والتعاون في الشرق الأوسط، سلسلة كتب المستقبل العربي٢٠، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، ص ٢٣٦-٢٣٧.

- البخيت، معروف، الدور التركي والمتغيرات الاقليمية، محاضرة،٢٠١٠/٧/١٣، مركز الراي للدراسات، الأردن، على الموقع:
http://www.alraicenter.com/alraicenter.com/User_Site/Site/View_Artic-lear.aspx?type=2&n%D8%A9&ID=681
- البرصان، احمد واخرون، مشاريع التغيير في المنطقة العربية ومستقبلها، مركز دراسات الشرق الاوسط، الاردن، ٢٠١٢، ص٤٦٦.
- جلال عوض، علي ، تحليل أولي للدور التركي من الأزمة السورية: الأبعاد الآنية والإنعكاسات المستقبلية، المركز العربي للأبحاث والدراسات، ٢٠١١.
- جودة، حسين، جغرافية آسيا الإقليمية، القاهرة، ٢٠٠٤، الفصل ٢٢، ص ٦٨٥.
- خاطر، حاتم، هل تكشف ثورات الربيع العربي حقيقة السياسة التركية؟ مركز الأهرام للدراسات، مصر، ٢٠١٣، متوافر على الموقع: http://acpss.ahram.org.eg/News/5313.aspx.
- عبد القادر خليل ، محمد، حسابات أنقرة: التداعيات الاقتصادية لسياسة تركيا تجاه دول الربيع العربي، القاهرة: المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية، ١ تشرين الأول ٢٠١٢، متوافر على الموقع:
- http://rouyaturkiyyah.com/%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D8
- خولي، معمر فيصل، الاقتصاد التركي في ظل حكومة العدالة والتنمية: من الانهيار إلى الانتعاش، مركز الروابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية، ٢٠١٤/١١/٥، متوافر على الموقع: http://rawabetcenter.com/archives/1009
- ذياب، سمير، تركيا في عهد رجب طيب اردوغان، الجمادرية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، ٢٠١٢.
- سعيد محفوض، عقيل، السياسة الخارجية التركية، الإستمرارية- التغيير، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ٢٠١٢، ص٢٣٤.
- الشهبائي، عبد القادر، تسليح المعارضة السورية بين الوعود الأمريكية والواقع، مركز الروابط للبحوث، ١٠ إبريل ٢٠١٥، متوافر على الموقع: www.rawabetcenter.com/archieve/5818.

- العزازى، سيد، وخلف موسى حسين ، حلف الناتو ومدى تأثيره علي على المنطقة العربية في ظل الصراعات العربية الداخلية، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية، متوافر على الموقع:http://democraticac.de/?p=19433
- عماد، يوسف، تركيا استراتيجية طموحة وسياسة مقيدة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث، ٢٠١٥، ص ١٣٣.
- عمر النعيمي، لقمان، تركيا والاتحاد الأوروبي دراسة لمسيرة الإنضمام، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي،٢٠٠٧، ص ٥٢، متوافر على الموقع :
- http://www.legal-
=ar&folder=articles&lang١٣٨٧agenda.com/article.php?id=
- فيلالا، أنا، محادثات السلام الجديدة في تركيا: الفرص والتحديات في حل النزاع: رؤية تركية، ستا للدراسات والأبحاث، العدد٣، ٢٠١٣، ص٢٢.
- القاضي، عادل ، داوود أوغلو ونظرية "العثمانية الجديدة" إحياء الانتماء الحضاري للإسلام أم إعادة الهيمنة؟ مركز التأصيل للدراسات والبحوث، ٢٧ رجب ١٤٣٨متوافر على الموقع: .www.rpcst.com/news.php?action=listnews
- نيكانين، جوهانا، الهوية والسرد والأطر: تقييم المبادرات الكردية في تركيا، رؤية تركية، ستا للدراسات والأبحاث، العدد٣، ٢٠١٣، ص ٢٩.
- مظلوم، عاصم، تركيا وحلف الناتو، من يستحدم الآخر لتحقيق أهدافه، مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الإستراتيجية، نيسان ٢٠١٢، متوافر على الموقع www.alkashif.org/html/center/21/1
- منصور شاهين، كريمة، كيف ترى واشنطن التحولات في تركيا، تجربة الإسلاميين في الحكم، مركز الكاشف للمتابعة للدراسات الإستراتيجية، بغداد، ٢٠٠٩، ص ١٨.
- نور الدين، محمد، تركيا الجمهورية الحائرة، مقاربات في الدين والسياسة والعلاقات الخارجية، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، ١٩٩٨.
- نور الدين، محمد، تركيا إلى أين؟ دور وتحديات، ٢٠١٠، متوافر على الموقع:http://www.estqlal.com/article.php?id=28497
- نور الدين، تعزيز الدور الأطلسي لتركيا، ٢٠١٢، متوافر على الموقع: www.arabrenewal.info/28971

- نوفل ميشال (وآخرون)، العرب والأتراك في عالم متغير، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، ١٩٩٣، متوافر على الموقع:
http://catalog.library.kuniv.edu.kw/ipac20/ipac.jsp?session1489362J9LP73.1228018&profile
- يوسف قدورة، عماد، عضوية تركيا في حلف الناتو ومطالبات الإقصاء، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٤،
http://studies.aljazeera.net/ar/issues/2014/11/201411278345144516 3.html
- السماح لأكراد تركيا باستعمال لغتهم بالمحاكم، الجزيرة نت، ٢٥ كانون الثاني ٢٠١٣ متوافر على الموقع:
http://studies.aljazeera.net/ar/centernews٢٠١٦١٢٨٧٥٣٩٩٠٠٢٤٢ .html
- فتح فصل جديد من فصول مفاوضات عضوية تركيا في التادي الأوروبي، الفصل رقم ١٧ والذي يتعلق بالسياسات الإقتصادية والنقدية، متوافر على الموقع:
http://aa.com.tr/ar/%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A7/%D9%81%D8%AA%D8%AD-%D9%81%D8%B5%D9%84-
- الموقف التركي من الثورة الليبية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١١، متوافر على الموقع: www.dohainstitute.org/release/3e8c7bcc-4b15-bece-66e1eb3fcbc3

<u>الأبحاث</u>:

- حجازي، عبداللطيف، انتخابات ٢٠١٥، تغيرات دراماتيكية تربك حسابات أردوغان، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، الإمارات العربية المتحدة، ٢٠١٥، متوافر على الموقع:
.https://futureuae.com/ar-AE/SimplePage/Item/7/%D8%B9%D9%86
- حمامي، هشام، تركيا الجديدة، وجهات نظر، العدد١٠٥، تشرين الأول ٢٠٠٧، ص٣١.
- العادل، محمد، هل ترفض تركيا العضوية في الإتحاد الأوروبي، ٢٠١٠، متوافر على الموقع: www.aleqtesad.com/2010/11/12/article_468324.html

- عبد، محمد عبد الأمير، تركيا القوة الاقتصادية القادمة،٢٠١١، متوافر على الموقع:www.almadasupplements.com/translate.php.
- عربيد، أمال، تركيا ودورها الإستراتيجي بين آسيا وأوربا، ٢٠١٣، متوافر على الموقع: http://www.ktuf.org/alamel/%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%
- محمد القاعود، حلمي ، أعوذ بالله من الشيطان والسياسة: اسطنبول ٥٥٥ سنة، وجهات نظر، العدد١١٧، تشرين الأول ٢٠٠٨، ص١٤.
- مصدق، حسن، العثمانية الجديدة وإخفاق الحوار الاستراتيجي التركي العربي، بحث جامعي، مركز أنظمة الفكر المعاصر، جامعة السوربون، نُشر في ٢٠١٥/٨/٢٩، ص٦.
- عواد، ليلى، اهمية الدور التركي في الاستراتيجية الاميركية، لبنان، ٢٠١٤، متوافر على الموقع: https://lailaawaad3.blogspot.com/2014/06/blog-post_8961.html.
- قدورة، عماد يوسف، مسألة التغيّر في السياسة الخارجية التركية... المراجعات والإتجاهات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٥، متوافر على الموقع:-http://www.dohainstitute.org/file/Get/6da93b43-2510-4a3b-a706-dc695fd1c74e.pdf
- ميدي، ألبريت، هادلي استيفن، كوك كريس، ترجمة أحمد حسين الشيمي، العلاقات التركية – الأمريكية نحو شراكة جديدة، مجلس العلاقات الخارجية بواشنطن، تشرين الثاني ٢٠١٢ متوافر على الموقع:http://www.alukah.net/translations/0/82571
- الانتخابات البرلمانية التركية النتائج والتداعيات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٥، متوافر على الموقع: https://www.alaraby.co.uk/opinion/2015/6/15/%D8%A7%D9%84%D

التقارير:

- أوباما: من حق تركيا الدفاع عن أجوائها.. توافق مع هولاند على "وجوب" رحيل الأسد و"تدمير داعش"، سي إن إن بالعربية، ٢٤ تشرين الثاني ٢٠١٥، متوافر على الموقع: http://arabic.cnn.com/world/2015/11/24/obama-francois-hollande-washington

- بابجان، علي، مقابلة تلفزيونية بتاريخ ٢٠٠٩/١/٢٢ محطة ت غ ر ت التركية (TGRT)، متوافر على الموقع: www.estqlal.com/article.php?id=28497
- حمودي، عبد القادر، الثورات العربية التحدي والإستجابة، دار هومة، الجزائر، ٢٠١٢، ص ١٥.
- عزت، شيماء، ما هي السيناريوهات الممكنة في تركيا بعد إقرار التعديلات الدستورية؟ فرانس٢٤، الشرق الأوسط، متوافر على الموقع: http://www.france24.com/ar2017041
- محمد عبد القادر ألدر، "تحولات السياسة الخارجية التركية في عهد حزب "العدالة والتنمية" إزاء الدول العربية"، في مؤتمر بعنوان : العرب وتركيا: تحدّيات الحاضر ورهانات المستقبل، المركز العربي لدراسات السياسات، الدوحة، ١٨-١٩ مايو ٢٠١١.
- محمد علوش، مستقبل العدالة والتنمية التركي بعد الإستفتاء،٢١ نيسان ٢٠١٧، الميادين نت، متوافر على الموقع: http://www.almayadeen.net/articles/opinion/55962/%D9%85%D8%B3%D8%AA%D9%82%
- مخشف، ذويزن، مؤتمر لتقييم الديمقراطية والإصلاح السياسي في اليمن والمنطقة، مجلة ١٤ أوكتوبر، اليمن، العدد ١٣٤٤٤، ٢٠٠٦.
- منصوري، نديم، دور الإعلام التواصلي الجديد في تحريك الثورات العربيّة، جريدة الأخبار، لبنان، العدد ١٦٧٠، ٢٨ آذار ٢٠١٢، متوافر على الموقع:-http://www.al-akhbar.com/node/61097.
- تقرير عن التوقعات الإقتصادية، الموقع الإلكتروني متوافر على الموقع: http://www.invest.gov.tr/ar-SA/turkey/factsandfigures/Economy.aspx
- واشنطن ترد على الاتهامات التركية بدعم الانقلاب الفاشل، الحرة، ١٠ آب ٢٠١٦، تاريخ الدخول: ١٧ آب ٢٠١٦، متوافر على الموقع: www.alhurra.com/a/us-response-military-coup/318494.html
- موغيريني تحذّر تركيا من تفعيل عقوبة الإعدام، الميادين، ٢٢ تموز ٢٠١٦، الدخول: ١٧ آب ٢٠١٦، متوافر على الموقع:

D%٨٥%٩/%D٣٨٧٥١http://www.almayadeen.net/news/politics/
٨%٩D%٨٦%٩A%D٨%٩D%١B%٨A%D٨%٩BA%D%٨D%٨٨%٩

- وزير تركي: من ينتقد تركيا الآن عليه توجيه هذه الانتقادات للسيسي الانقلابي في مصر، TRT العربية، ٢٣ تموز ٢٠١٦، متوافر على الموقع:
http://www.trtarabic.tv/%D%٨٨%٩D%٨B%٢D٨%٩A%D%٨B١-
- تقرير البنك الدولي، التحول التركي: الاندماج والاشتمال والمؤسسات، ٢٠١٤، متوافر على الموقع:
www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/١٠/١٢/٢٠١٤/new-world-bank-report-looks-at-turkey-rise-to-threshold-of-high-income-and-challenges-remaining.
- تقارير خاصة، الاقتصاد التركي: نظرة استشرافية لعام ٢٠١٦، ٢٣ كانون الأول ٢٠١٥، متوافر على الموقع:-http://www.addiyar.com/article/1102079
%D٨%A٧%D٩%٨٤%D٨%A٧%D٩%٨٢%D٨%AA%D٨%B٥%D٨%A٧%
- تقرير أعدّه ديفيد ل. فيليبس مدير برنامج بناء السلام وحقوق الإنسان في جامعة كولومبيا، نشرته شبكة "cnbc".
- تقرير: نسبة تصويت على استفتاء تركيا بالخارج بلغت ٤٤%، سي أن أن بالعربية، ١٠ نيسان ٢٠١٧، متوافر على الموقع:
https://arabic.cnn.com/world/٢٠١٧/٠٤/١٠/turkey-referendum-percentage-participation-
- هشام، محمد، حلف الناتو. أزمات متجددة ومهام مغايرة: منظور واقعي واستراتيجي، ٢٠١٥، متوافر على الموقع:
http://fekr-online.com/index.php/article/%D٨%AD%D٩%٨٤%D٩%٨١-
- توسع جامعة الدول العربية، متوافر على الموقع:
https://ar.wikipedia.org/wiki/%D٨%AA%D٩%٨٨%D٨%B٣%D٨%B٩_

- قراءة في نتائج الإنتخابية التركية، المركز العربي للأبحاث والدراسات، متوافر على الموقع الإلكتروني : http://www.dohainstitute.org/file/Get/2a4be0a4-1c5d-49bb-ad3f-fc1721ea4cef.pdf
- ملامح الرؤية المستقبلية لانضمام تركيا الى الإتحاد الأوروبي، الجزيرة، متوافر على الموقع: www.mogatel.com/openshare/behoth/siasia21/turkey
- منظمة حلف شمال الأطلسي، متوافر على الموقع:
http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Monzmat3/NATO/sec09.
- وزارة الخارجية التركية، الاتحاد من أجل المتوسط، متوافر على الموقع:
http://www.mfa.gov.tr/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D

الجرائد:

- أردوغان، رجب طيب، جريدة الحياة، ٢٠٠٦/١٠/١٨.
- الخليفي، محمد، تركيا والربيع العربي: التحولات الدراماتيكية في السياسة الخارجية، صحيفة القدس، العدد الصادر في ٢٠١٣/٣/١٢، متوافر على الموقع:
http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=76512
- الرنتيسي، محمود، استفتاء تركيا والصدام مع الغرب، البيان الأندونيسية، نيسان ٢٠١٧، متوافر على الموقع:
http://www.albayan.co.uk/Mobile/Article2.aspx?id=5736
- كوهين، ديفيد، مستشار الخزانة الأميركية في زيارة مفاجئة لتركيا، جريدة الوطن، 2013، متوافر على الموقع:www.elwatannews.com/news/details/376028.
- عزت، شيماء، ما هي السيناريوهات الممكنة في تركيا بعد إقرار التعديلات الدستورية؟ فرانس٢٤، الشرق الأوسط، متوافر على الموقع:
http://www.france24.com/ar/20170417-%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A7
- عبد القادر خليل، محمد، مخاطر الإستراتيجية التركية تجاه التحالف الدولي لمحاربة "داعش، السياسة الدولية، القاهرة، ١٣ تشرين الأول ٢٠١٤، متوافر على الموقع:

http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/2/105/4969/%D8%AA%D8%AD%D9%84%D9%8A%D9%84%D8%A7%D8%AA/%D8%B4%D8

- اللباد، مصطفى، سيناريوهات الانتخابات التركية وتداعياتها الجيو- سياسية، جريدة السفير، ٦/٨/ ٢٠١٥، متوافر على الموقع:
http://assafir.com/Article/217/424004/AuthorArticle
- محمود، رستم، الانعكاسات الاقتصادية الأزمة السياسية في تركيا، جريدة الحياة،٣٠ أيلول ٢٠١٥، متوافر على الموقع:
http://www.alhayat.com/Opinion/Writers/11404284/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%B9%D9%83%D8%A7%D8%B3%D8%A7
- مطر، فؤاد، معادلة جديدة بعد الإستفتاء التركي، صحيفة الشرق الأوسط اللندنية، ٢٠١٧، متوافر على الموقع:
https://www.218tv.net/%D9%85%D8%B9%D8%A7%D8%AF%D9
- معتوق، فريدريك، الإستراتيجية الأميركية الجديدة، مجلة الدفاع الوطني، بيروت عدد ٤٨، ٢٠١١، متوافر على الموقع:www.lebarmy.gov.lb
- نور الدين، محمد، أين أصاب أردوغان وأين أخطأ؟ صحيفة السفير اللبنانية، العدد الصادر في ٣/٢/٢٠١١، متوافر على الموقع:/www.saidacity.net/news/69178
- نور الدين، محمد، العودة الى التوازن ممكنة؟ جريدة الخليج، العدد الصادر في ٢٥/١/٢٠١٢، متوافر على الموقع:
http://www.marefa.org/index.php/%D9%85%D8%AD%D9%85%D8%
- الأكراد يعلنون حكومة محلية لإدارة منطقة الجزيرة شمالي سوريا، صحيفة السبق الإلكترونية، ٢١ كانون الثاني ٢٠١٤، متوافر على الموقع:
www.alsabuh.com/vb/archive/index.php/f-60-p-261.html
- تركيا من الأزمات الى النجاحات، trt عربي، ٢٠١٥، متوفر على الموقع:www.trt.net.tr/Arabic/308495-31
- طائرة روسية تُسقط خمسة أطنان من الأسلحة لأكراد سوريا نكايةً بتركيا، القدس العربي، ٢ كانون الأول ٢٠١٥، تاريخ الدخول: ٥ كانون الثاني ٢٠١٦، متوافر على الموقع:
http://www.alquds.co.uk/?p=٤٤٤٤١٤

- حزب "الاتحاد الديمقراطي" الكردي السوري يعتزم إنشاء مكتب في روسيا، الحياة، ٢ تشرين الأول ٢٠١٥، (تاريخ الدخول: ٥ كانون الثاني ٢٠١٦)، متوافر على الموقع:www.google/rcxbc4
- خارجية تركيا: بدء تشغيل رادار الدرع الصاروخية للناتو جنوب شرق أنقرة، الإخبارية اللبنانية، متوافر على الموقع:
www.newsliban.com/index.php?option=com_content&view:2011-03-14-
- قاعدة عسكرية تركية في قطر، صحيفة السفير، ١٦ /١١/ ٢٠١٥، متوافر على الموقع:www.assafir.com/ article/1/462214.
- مجلس التعاون الخليجي ٣٠ عاما من الأنجازات في جميع المجالات، جريدة العرب الأقتصادية الدولية، متوافر على الموقع:
http://www.aleqt.com/2011/05/24/article_541718.html
- رادارات أميركية في تركيا للتجسس على سوريا، جريدة السفير، ٢٠٠٥/١٢/٢١.
- لماذا يدعم العدالة والتنمية التركي تنظيم الدولة الإسلامية، جريدة العرب في ٢٧/١١/٢٠١٤، العدد: ٩٧٥١، ص٧، متوافر على الموقع:
http://www.alarabonline.org/?id=39026
- هكذا قاد الجنرال الأميركي الانقلاب في تركيا، عربي ٢١، ٢٦ تموز ٢٠١٦، متوافر على الموقع:
www.arabi٢١.com/story/٩٣٠٠٨٢/%D%٨B%٥D%٨AD%D٨%٩A%D%٨١%٩D%٨A٩-%D%٨AA%D%٨B%١D%٨٣%٩D٨%٩A%D%٨A٩-

المواقع الإلكترونية:

- آرشين أديب مقدم ، العلاقات التركية الإيرانية: أخوة إسلامية أم تنافس إقليمي؟ مركز الجزيرة للدراسات, ٢٠١٣، متوافر على الموقع:
.www.studies.aljazeera.net/reports/2013/05/201359113837501211

- أتاناسيوس، مانيس، كيف تستعيد تركيا علاقاتها بالدول العربية؟ ٢٠١٥، متوافر على الموقع:
https://futureuae.com/en/Tag/Index/٢١١٢/%D%٨A%٧D%٨٤%٩D
- أردوغان، آل كزار مهند، من القوة الناعمة الى القوة الخشنة، ٢٠١٥/٨/١٠ متوافر على الموقع: www.burathanews.com/arabic/reports/273115
- إيديز، سميح، أين يترك الإستفتاء علاقات تركيا مع الغرب، ٢٠١٧/٤/١٨، متوافر على الموقع: http://www.al-monitor.com/pulse/ar/originals/2017/04/turkey-ties-with-west-expected-to-muddle-after-referendum.html
- بن صالح، وسيمة، تركيا وإيران. تحالف اقتصادي رغم العاصفة، تركيا، ٢٠١٥، متوافر على الموقع:
http://www.aljazeera.net/news/ebusiness/2015/4/16/%D8%AA%D8
- تاشر، أحمد عبدو، تركيا وتحديات المستقبل،٢٠ آب ٢٠١٦، متوافر على الموقع:
www.arabi٢١.com/story/935465/%D%٨AA%D%٨B%١D%٨٣%٩D
- توك، لورا، نائب رئيس البنك الدولي لشؤون منطقة أوروبا وآسيا الوسطى، تركيا تقترب من اللحاق بركب البلدان مرتفعة الدخل، ٢٠١٤، متوافر على الموقع:
www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/10/12/2014 new-world-bank-report-looks-at-turkey-rise-to-threshold-of-high-income-and-challenges-remaining
- ثلجي، محمد جابر، التقارب الأميركي- الإيراني والمتغيرات الجديدة في العلاقات التركية-الإيرانية، ٢٠١٣، متوافر على الموقع:
www.aljazeera.net/ar/files/iranfuturerole/2014/03/20143319551956.ht
- جعفر، علي، أبرز التعديلات الدستورية للانتقال إلى النظام الرئاسي في تركيا، ٢٠١٧/١/٢١، الأناضول، متوافر على الموقع:
https://arabic.rt.com/news/859734-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%AF%D9%8A%D9%84%

- خاطر، حاتم، هل تكشف ثورات الربيع العربي حقيقة السياسة التركية؟ ٣ أيار ٢٠١٣، متوافر على الموقع:-http://egykwt.com/content/%D9%87%D9%84 %D8%AA%D9%83%D8%B4%D9%81-
- خضر، عماد، توجه تركيا نحو الشرق الأوسط الأدوار والنتائج، الدخول١٢/١/٢٠١٧، متوافر على الموقع: www.almoslim.net/node/85802
- خليل، محمد عبد القادر، تآكل القوة: مستقبل الدور الإقليمي لتركيا في الشرق الأوسط، ٢٩ آب ٢٠١٣، متوافر على الموقع: www.siyassa.org.eg/newscontent/2/105/3258.aspx#desc
- دلي، خورشيد ، المشكلة الكردية في تركيا: تجدد العنف ومخاطر التصعيد، متوافر على الموقع: www.wahdaislamyia.org./ issues/104/kdalli.htm
- الدويكات، سناء، أين يقع مضيق البسفور والدردنيل، ٢٠١٥، متوافر على الموقع: http://mawdoo3.com/%D8%A3%D9%8A%D9%86_%D9%8A%D9%8
- رضا، علي، الرئيس التركي يتبنى "هدف ٢٠٢٣"، ٢٠١٥، متوافر على الموقع: /https://www.sasapost.com/opinion/the-goal-of-turkey-in-2023
- الرنتيسي، محمود، تركيا وتفعيل القوة الصلبة: الأبعاد والتداعيات، ٢٠١٦، متوافر على الموقع : www.eipss-eg.org/Estimate-position2/1/102
- الرنتيسي، محمود، الانتخابات والسياسة الخارجية التركية.. انعكاس النتائج، مركز الجزيرة للدراسات، ١ تموز ٢٠١٥، متوافر على الموقع: http://studies.aljazeera.net/reports/2015/07/201571102910189462.
- الرواحنة أنور عبد الله ، هل ستصبح تركيا "قوة عظمى" في السنوات القليلة القادمة؟ ٢٠١٥، متوافر على الموقع: www.turkpress.co/author/133
- سلمي، جلال، أهمية حزب العدالة والتنمية للاقتصاد التركي، ترك برس، تركيا ، ٢٠١٥، متوافر على الموقع:http://www.turkpress.co/node/12295 .
- شاكر، حسام ، مستقبل التجاذب الأوروبي التركي بعد استفتاء الدستور، شبكة الجزير الإعلامية، ٢٣/٤/٢٠١٧، متوافر على الموقع: http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2017/4/23/%D9% 85%D8%B3%D8%AA%

- شرفي، سلوى، تغيير النظام الاجتماعي بواسطة القانون، متوافر على الموقع : www.zawaya.magharebia.com/ar/zawaya/opinion/281 .
- الشلقامي، أحمد، الدور الإقليمي التركي في ظل ثورات الربيع العربي،٢٠١٤/٩/١٩، متوافر على الموقع:www.turkpress.co/news
- الصاوي، عبد الحافظ، الاقتصاد التركي أمام اختبار التحديات الخارجية، ٢٠١٦، متوافر على الموقع: https://www.alaraby.co.uk/economy/da40d4f6-54e5-4612-b2cd-6c235a7fc433
- طاهر، رانيا، الدور الإقليمي التركي في ظل الثورات العربية، ٢٠١٤/٠٩/١٧، تاريخ الدحول ٢٠١٧/٥/٢٠، متوافر على الموقع، http://www.umayya.org/uncategorized/4591
- ظريف، جواد، ذاكرة الأتراك ضعيفة ولا يعترفون بالجميل، الجزيرة، تاريخ الدخول:٢٠١٧/٢/٢٦، متوافر على الموقع: http://www.aljazeera.net/news/international/2017/2/26/%D8%AC%D9%88%D8%A7%D8%AF-%D8%B8%D8%B1%D9%8A%D9%81-
- عبد الجليل، طارق، أحمد سامي العايدي، حصاد التغير والتحول الديمقراطي في تركيا، الثورة الصامتة (٢٠٠٢-٢٠١٢)، متوافر على الموقع: http://www.kdgm.gov.tr/snetix/solutions/KDGM/resources/uploads/files/arapca.pdf
- عبد الرزاق، سعيدة، مساع لزيادة حجم التبادل التجاري بين أنقرة والدول العربية الى ٧٠ مليار دولار، تركيا، الشرق الأوسط، العدد ١٣٨٩٩، ١٧ كانون الأول ٢٠١٦، متوافر على الموقع: http://aawsat.com/home/article/808631/%D9%85%D8%B3%D8%A7%D8%B9-D9%84%D8%B2%D9%8A%D8%A7%D8%AF%D8%A9-
- عبد القادر، محمد، تركيا في شرق أوسط جديد، القاهرة: مركز محيط للدراسات، ٢٠١٣/٢/٢٣، متوافر على الموقع:www.turkpress.co/news.
- عبد الحميد، صلاح، تنظيم داعش وإدارة الوحشية، أطلس للنشر والإنتاج والإعلام، القاهرة، ٢٠١٥، ص ٢١٧- ٢١٨، متوافر على الموقع:

http://www.youm7.com/story/2015/5/30/%D8%AF%D8%A7%D8%B1-%D8%A3%D8%B7%D9%84%D8%B3-

- عبد، محمد عبد الأمير، تركيا القوة الاقتصادية القادمة،٢٠١١، متوافر على الموقع:www.almadasupplements.com/translate.php
- عكوش، عمر، الموقف التركي من الثورات العربية، الجزيرة، موقع الجزيرة، متوافر على الموقع:

http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2011/6/10/%d8%a7%d9%84%d9%85%d9%88%d9%82%d9%81-.

- علي، حسن باكير، محددات الموقف التركي من الاتفاق النووي الإيراني وانعكاساته، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٥, متوافر على الموقع:

www.studies.aljazeera.net/reports/2015/04/201542010548115601

- علي، حسين باكير، تركيا ومحاولات دخول النادي النووي، الإسلام اليوم، ٢٠٠٦، متوافر على الموقع:-http://www.islamtoday.net/bohooth/services/saveart-7174 .71778.htm
- علي، منى، موقف تركيا فى خريطة تحالفات ما بعد الربيع العربي، ٢٩ آب٢٠١٤، متوافر على الموقع: http://fekr-online.com/index.php.
- عمر، فايق، الإنجازات والإخفاقات في مشروع الحكومة التركية "الانفتاح الديمقراطي"، إيلاف، ٢٠١٤، متوافر على الموقع:

http://elaph.com/Web/AsdaElaph/2009/11/503084.htm

- عواد، ليلى، اهمية الدور التركي في الاستراتيجية الاميركية، لبنان، ٢٠١٤، متوافر على الموقع: https://lailaawaad3.blogspot.com/2014/06/blog-post_8961.html
- كامل، محمد، غموض موقف تركيا من داعش، مصالح مؤقتة أم دعم خفي، ٢٠١٤، متوافر على الموقع: www.moheet.com/2014/10/26/2160763.
- الكندوري، نظير، ما التوجهات الجديدة لتركيا بعد إقرار التعديلات الدستورية؟ نون بوست، ١٨/٤/٢٠١٧، متوافر على الموقع:https://www.noonpost.org/content/17603

- الكوش، عمر ، التقارب التركي الإيراني وتصحيح المسار، الجزيرة نت، سوريا، ٢٠١٣/١٢/٥، متوافر على الموقع:
http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2013/12/5/%D8%A7%D9%84%D8%AA%
- مبروك، خليل، صفقة الصواريخ الروسية تنذر بتوتر علاقات أنقرة بالناتو، تركيا، ٢٠١٧، على الموقع:
http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2017/3/19/%D8
- مجدي، سمير، في الذكرى الثانية لاعتصام ميدان تقسيم.. أردوغان ينتصر، ٢٨/٥/ ٢٠١٥، متوافر على الموقع:
http://www.dotmsr.com/details/%D8%AC%D9%8A%D8%B2%D9%8A-%D8%A8%D8%A7%D8%B1%D9%83-
- مجدي، كريم، ما هي "العثمانية الجديدة" التي تتهم بها إيران دائما تركيا بتبنيها؟ ٢٠١٥، متوافر على الموقع:www.elwatannews.com/news/details/702831 .
- محمد، ابراهيم، هل ولّت المعجزة الاقتصادية التركية؟ متوافر على الموقع:
http://www.dw.com/ar/%D9%87%D9%84-%D9%88%D9%84%D9%91%D8%AA-
- مصري، أحمد، الصناعات العسكرية التركية.. مراكز القوة، تركيا بوست،١٠ كانون الأول ٢٠١٥، متوافر على الموقع:
- www.turkey-post.net/p-/95472
- ميدي، ألبريت، واستيفن هادلي، كريس، كوك ، ترجمة أحمد حسين الشيمي، العلاقات التركية – الأمريكية نحو شراكة جديدة، مجلس العلاقات الخارجية بواشنطن، تشرين الثاني ٢٠١٢ متوافر على الموقع: http://www.alukah.net/translations/0/82571/
- نور الدين، محمد، تركيا إلى أين؟ دور وتحديات، ١٧ آب ٢٠١٠، متوافر على الموقع: www.estqlal.com/index.php?a=hdrloog.
- دون مؤلف، جغرافيا تركيا، متوافر على الموقع:
https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AC%D8%BA%D8%B1%D8%A7%D9%81%D9%8A%D8%A7_%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%

- دون مؤلف، القواعد العسكرية الجوية التركية، موقع الجزيرة، تاريخ الدخول ٢٠١٧/٥/١٢، متوافر على الموقع:
http://www.aljazeera.net/encyclopedia/military/2015/7/29/%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%88%D8%A7%D8%AF-B%D9%8
- التوقعات الإقتصادية، متوافر على الموقع:-http://www.invest.gov.tr/ar-SA/turkey/factsandfigures/Pages/Economy.aspx
- دون مؤلف، تركيا من الأزمات الى النجاحات trt عربي، ٢٠١٥، تاريخ الدخول ٢٠١٧/٥/١٢، متوافر على الموقع:31-308495/Arabic/www.trt.net.tr
- إقرار قانون بتركيا لدفع السلام مع المتمردين الأكراد، تاريخ الدخول ٢٠١٧/٥/١٢، متوافر على الموقع:
http://www.aljazeera.net/news/international/١٠/٧/٢٠١٤/%D%٨A%٥D
- أخبار العالم ، ٢٠١١/٦/٢٤ متوافر على الموقع: www.akhbaralaalam.net
- السماح لأكراد تركيا باستعمال لغتهم بالمحاكم، الجزيرة نت، ٢٥ كانون الثاني ٢٠١٣ متوافر على الموقع: http://studies.aljazeera.net/ar/centernews ٢٠١٦١٢٨٧٥٣٩٩٠٠٢٤٢.html
- إقرار قانون بتركيا لدفع السلام مع المتمردين الأكراد، متوافر على الموقع: .http://www.aljazeera.net/news/international/١٠/٧/٢٠١٤/%D%٨
- الحلف الأطلسي، متوافر على الموقع:
https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%84%
- ليندون جونسون: رئيس الولايات المتحدة رقم ٣٦(١٩٦٣-١٩٦٩)، متوافر على الموقع:
http://www.marefa.org/index.php/%D9%84%D9%8A%D9%86%D8%
- أول مسيحي مساعداً لرئيس الجمهورية في مصر(سمير مرقص)، العربية نت، ٢٠١٢، متوافر على الموقع:
https://www.alarabiya.net/articles/2012/07/26/228513.html
- تركيا.. غطاء جوي لمعارضة سورية معتدلة"، موقع روسيا اليوم، ٢٥ أيار ٢٠١٥، متوفر على الموقع: www.arabic.rt.com/news/784029-
%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A7-

- تركيا وأميركا تبدآن تدريب المعارضة السورية "المعتدلة"، الجزيرة نت، ٢٦ مايو ٢٠١٥، متوافر على الموقع:
http://www.aljazeera.net/news/international/2015/5/26/%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A7-
- النشاط العسكري التركي المتزايد وتحفيز التحركات العسكرية الروسية، (TRT) العربية، ١٢ تموز ٢٠١٥، متوافر على الموقع: http://www.eipss-eg.org/%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A7-
- ذهب النفط الإيراني وجاء النفط العراقي، متوافر على الموقع:
www.ekonomi.milliyet.com.tr/iran-petrolu-gitti-irak-petrolu/ekonomi/detay/1828775/default.htm.
- الحوار الإيراني التركي أهم الحوارات الإقليمية، 2013، متوافر على الموقع:،
www.haberturk.com/dunya/haber/898061-iran-turkiye-diyaloguna-davutoglu-yorumu
- رؤية ٢٠٢٣، متوافر على الموقع:
https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B1%D8%A4%D9%8A%D8%A9_2
- تقارير خاصة، الاقتصاد التركي: نظرة استشرافية لعام ٢٠١٦، ٢٣ كانون الأول ٢٠١٥، متوافر على الموقع:-http://www.addiyar.com/article/1102079
%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%
- كيف يبدو مستقبل تركيا بعد الانقلاب الفاشل؟ ١٨ تموز ٢٠١٦، متوافر على الموقع:www.noonpost.net/content/12901.
- الموقع الإلكتروني : www.sabah.com.tr/economic/2015/03/31/2014.htm
- الموقع الإلكتروني: www.haber.star.com.tr/1032404.htm
- الموقع الإلكتروني:-http://vb.mediu.edu.my/archive/index.php/t-183158.html.
- الموقع الإلكتروني : www.fekr-online.com/readarticle.php?id=202
- برنامج الحكومة الرابعة والستين في تركيا، موقع رئاسة الوزراء التركية، ٢٥ تشرين الثاني ٢٠١٥، متوافر على الموقع:

http://www.basbakanlik.gov.tr/docs/KurumsalHaberler/64.hukumet_programi.pdf

- أوباما: تركيا شريك فاعل ضد تنظيم الدولة، الجزيرة نت، ١٥ تشرين الثاني ٢٠١٥، متوافر على الموقع: http://www.aljazeera.net/news/international/2015/11/15/%D8%A3%
- تركيا.. طائرات انطلقت من «إنجرليك» زوَّدت مقاتلات الانقلاب بالوقود جوًّا ٢٠ مرة، الخليج الجديد، ٣٠ تموز ٢٠١٦، متوافر على الموقع: www.thenewkhalij.org/ar/node/42956/
- تركيا في العام ٢٠١٣ متوافر على الموقع: www.studies.aljazeera.net/ar/files/iranfuturerole/2014/03/2013 33195519564582.htm#a31.
- يلدريم: قد نعيد النظر في علاقتنا مع واشنطن إذا رفضت تسليمنا غولن، ديلي صباح العربية، ١٨ تموز ٢٠١٦، تاريخ الدخول: ١٧ آب ٢٠١٦، متوافر على الموقع: www.dailysabah.com/arabic/politics/18/07/2016.
- جنرال أميركي: حلفاؤنا في الجيش التركي في السجون، الجزيرة نت، ٢٩ تموز ٢٠١٦، تاريخ الدخول: ١٧ آب ٢٠١٦، متوافر على الموقع: www.aljazeera.net/news/international/29/7/2016/%D%٨AC%D
- أردوغان وبوتين يتفقان على إنشاء لجنتين لبحث الأزمة السورية، العالم، ١٠ آب ٢٠١٦، تاريخ الدخول: ١٧ آب ٢٠١٦، متوافر على الموقع: www.alalam.ir/news/1849027
- أردوغان: من نصبوا فخ الانقلاب لتركيا وقعوا فيه، ديلي صباح العربية، ٣٠ تموز ٢٠١٦، تاريخ الدخول: ١٨ آب ٢٠١٦، متوافر على الموقع: www.dailysabah.com/arabic/politics/03/07/2016.
- أردوغان: ميركل تقوم بممارسات نازية، الجزيرة، ٢٠١٧/٣/١٩، متوافر على الموقع: http://www.aljazeera.net/news%2Finternational%2F2017%2F3%2F19%2F%D8%A3%D8%B1%D8%AF%D9%88%D8%BA%D8%A7%D9١

- أردوغان يزور طهران اليوم للقاء خامنئي وروحاني، 2014، متوافر على الموقع: www.i24news.tv/ar
- أردوغان: مستعدون لدعم عاصفة الحزم لوجستيا واستخباريا"، الجزيرة. نت، ٣١ مارس ٢٠١٥، متوفر على الموقع:
www.aljazeera.net/news/international2015/3/31/%D8%A3%D8%B1%D8%AF%D9%88%D8%BA%D8%A7%D9%86.
- أوباما: تركيا شريك فاعل ضد تنظيم الدولة، الجزيرة نت، ١٥ تشرين الثاني ٢٠١٥، متوافر على الموقع:
http://www.aljazeera.net/news/international/2015/11/15/%D8%A3%
- يلدريم: قد نعيد النظر في علاقتنا مع واشنطن إذا رفضت تسليمنا غولن، ديلي صباح العربية، ١٨ تموز ٢٠١٦، تاريخ الدخول: ١٧ آب ٢٠١٦، متوافر على الموقع: www.dailysabah.com/arabic/politics/18/07/2016.
- جنرال أميركي: حلفاؤنا في الجيش التركي في السجون، الجزيرة نت، ٢٩ تموز ٢٠١٦، تاريخ الدخول: ١٧ آب ٢٠١٦، متوافر على الموقع:
www.aljazeera.net/news/international/29/7/2016/%D٨٦%٩AC%D%٨-%D٨٤%٩D%٧A%٨D%١B%٨D%
- انعكاسات الأزمة مع روسيا على تركيا استراتيجيًا، الجزيرة نت، ١٤ كانون الأول ٢٠١٥، تاريخ الدخول: ١٨ آب ٢٠١٦، متوافر على الموقع:
http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2015/12/14/%D8%A7%D9%86%D8%B9%D9%83%D8%A7%D8%B3%D8%A7%D8%A
- هذا ما سيفعله اردوغان مع الغرب بعد الاستفتاء على الدستور، تركيا الآن، متوافر على الموقع: http://www.turkeyalaan.net/2017/03/%D9%87%D8%B0%D8%A7-
- خمس نتائج محتملة لفوز معسكر "نعم" في استفتاء تركيا، dw، ١٤/٤/٢٠١٧ متوافر على الموقع: http://www.dw.com/ar/%D8%AE%D9%85%D8%B3-%D9%86%D8%AA%D8%A7%D8%A6%D8%AC-.

- ذهب النفط الإيراني وجاء النفط العراقي، متوافر على الموقع: www.ekonomi.milliyet.com.tr/iran-petrolu-gitti-irak-petrolu/ekonomi/detay/1828775/default.htm.
- الحوار الإيراني التركي أهم الحوارات الإقليمية، 2013، متوافر على الموقع: www.haberturk.com/dunya/haber/898061-iran-turkiye-diyaloguna-davutoglu-yorumu.
- تأثير التقارب الأميركي الإيراني على تركيا، متوافر على الموقع: www.studies.aljazeera.net/ar/files/iranfuturerole/2014/03/201333195519564582.htm#a37.
- المتحدِّث باسم الرّئاسة التركية يبدي ارتياح أنقرة بشأن الاتِّفاق النووي الإيراني، ترك برس، ٢٠١٥، متوافر على الموقع:/www.turkpress.co/node/7260
- كيف يبدو مستقبل تركيا بعد الانقلاب الفاشل؟ ١٨ تموز ٢٠١٦، متوافر على الموقع:www.noonpost.net/content/12901.
- قراءة في نتائج الإنتخابية التركية، المركز العربي للأبحاث والدراسات، متوافر على الموقع الإلكتروني : http://www.dohainstitute.org/file/Get/2a4be0a4-1c5d-49bb-ad3f-fc1721ea4cef.pdf
- برنامج الحكومة الرابعة والستين في تركيا، موقع رئاسة الوزراء التركية، ٢٥ تشرين الثاني ٢٠١٥، متوافر على الموقع: http://www.basbakanlik.gov.tr/docs/KurumsalHaberler/64.hukumet_programi.pdf

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية

الأبحاث:

- Aras, Bulent, Turkey and the Russian Federation: An Emerging Multidimensional Partnership, SETA Policy Brief.no 35,august 2009
- Justice Against Sponsors of Terrorism Act, 2015-1 2016,-

https://www.congress.gov/bill/114th-congress/senate-bill/2040/summary/49

- Davutoğlu, Ahmet, Principles Of Turkish Foreign Policy And Regional Political Structuring, Vision Papers, Center For Strategic Research (SAM), No. 3, April 2012.
- Jim Zanotti, Background, and U.S. Relations, Congressional Research Service, Turkey 2013, p20.
- Kramar, Heinz, whither Turkey's EU Accession? Perspective and problems after December 2004, in: Kramar, Turkey and the European Union, p 11.
- Larrabee, Stephen, Turkey rediscoversthe middle east, foreign affair, vol 86, no 4, 2007,pp 103-114
- Lesser, ian, Turkey, the united states, and the Geo-politics of delusion, survival,vol 48, no 3, 2006, p 2.
- Murat Yeciltas and Ali Balci, A dictionary of Turkish foreign policy under the AK parti era, a conceptual map, SAM papers, centre of strategic research,no7, may 2013.
- Rachel Prager, Turkish Americain Relations: Historical context and current issues, (Georgetown university, 2003), p 10.

الدراسات:

- Jim Zanotti, Background, and U.S. Relations, Congressional Research Service, Turkey 2013, p20 ، https://www.congress.gov/bill/114th-congress/senate-bill/2040/summary/49

- Murat Yeciltas and Ali Balci, A dictionary of Turkish foreign policy under the AK parti era, a conceptual map, SAM papers, centre of strategic research,no7, may 2013.
- Natan Sharansky with Ron Dermer, The Case for Democracy: The Power of Freedom to Over- come Tyranny and Terror, New York, Public Affairs, 2004.
- NATO Secretary General Shows Alliance Solidarity in Turkey, October 9, 2014, at:
- http://www.nato.int/cps/en/natohq/news_113773.htm.
- Republic of Turkey, Ministry of Foreign Affairs, at , Turkey's Relations with NATO http://www.mfa.gov.tr/nato.en.mfa.
- Transatlantic Trends: Key finding 2006, Washington, D.C: German Marshall Fundof the united states, 2006, p 19.
- United Nations,department of economic and social affairs, Population division, World population prospects: the 2008 Revision,(U N, NEW YORK, 2009), P.40

الجرائد:

- Aras, Bulent, Turkey's Rise in the Greater Middle East: Peace building in the periphery, vol 11, n 1, March, 2009, pp 29-41.
- Murat Yesiltas, "Soft Balancing in Turkish Foreign Policy: The Case of theIraq War 2003, Perception: Journal of International Affairs, Spring-Summer,2009, pp25-51.
- Turkey welcomes Iran nuclear agreement, hopes Tehran will go further, Reuters, 2015, www.reuters.com/article/us-iran-nuclear-turkey-idUSKBN

- Ziya Onis, Turkey and Arab spring: Beteween Ethics and Self interest,insight turkey, vo; 14, no 3,pp 45-63.

المواقع الإلكترونية:

- Acar, Ozan, Turkey's 2023 vision: An evaluation from the energy perspective,2013:www.tepav.org.tr/upload/files/haber/1374066601
- ankara backs Iran nuclear deal, despite odds over regional issues", Today's Zaman, 2015 :www.todayszaman.com/diplomacy _377100html
- Brzezinski, Zbigniew, The Grand Chessboard, New York: Basic Books, 1997, p31.
- Bulent, Aras, and Iseri Emre, The Nabucco NaturalGas pipeline,From Oera to Reality, SETA Policy Brief,n 34, july 2009.
- Duran, Burhanettin, "The next government's foreign policy agenda," Daily Sabah, November,9,2015,at:https://www.dailysabah.com/columns/duran-burhanettin/2015/11/09/
- Kalin, Ibrahim, "Consensus politics after the elections," Daily Sabah, November 7, 2015, at: https://www.dailysabah.com/columns/ibrahim-kalin/2015/11/07
- Kurdish Families Demand The PKK Stop Kidnapping Minors, al-monitor, 2013, at: http://studies.aljazeera.net/ar/reports/01/20161196518119165.html
- Kurdish opposition believes autonomy the only way for peace, Today's Zaman, December 2015,at: http://goo.gl/2D46lm
- Nuclear Power in Turkey, World Nuclear Association, Turkey, 2015:

www.world-nuclear.org/info/Country-Profiles/Countries-T-Z/.

- PM Davutoglu calls for combined int'l air and ground campaign against ISIS, Daily Sabah, November 10, 2015, at: https://www.dailysabah.com/politics/2015/11/10/pm-
- President Erdogan, Allies moving toward ISIS-free zone, Daily Sabah, November 10, 2015, at: https://www.dailysabah.com/politics/2015/11/10/.
- Security Council Imposes Additional Sanctions on Iran, Voting12 in Favour to 2 Against, with Abstention,security Council, UN,2010, at: www.un.org/press/en/2010/sc9948.doc.htm.
- US nukes inTurkey vulnerable to 'terrorists & other hostile forces, think tank, RT ,15 August 2016, EntranceDate:17 August 2016,at: www.rt.com/news/355987.
- http://www.atlanticcouncil.org/blogs/new-atlanticist/overblown-rhetoric-exaggerates-proliferation-risks-of-japan-turkey-nuclear-cooperation
- Warns, Kerry,Turkey That Actions Could Have NATO Consequences, ForeignPolicy,Entrance Date, 17/8/2016, at: www.foreignpolicy.com/2016/07/18/.

الفهرس

العنوان	من	الى
المقدمة	٢	٥
الفصل الأول : التحوّل في استراتيجية حزب العدالة والتنمية	٦	٦٧
القسم الأول: استراتيجية حزب العدالة والتنمية في تفعيل الدور التركي	٦	٣٤
الفقرة الأولى: تركيا الموقع المميّز والأهمية الإستراتيجية في الشرق الأوسط	٦	٢٠
أولاً: الموقع الجغرافي وتأثيره على الاقتصاد والسياسة	٧	١٠
ثانياً: حزب العدالة والتنمية في قلب إستراتيجية الناتو	١٠	١٥
ثالثاً: سعي العدالة والتنمية للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي	١٥	٢٠
الفقرة الثانية: تركيا وبداية التحوّل السياسي والاقتصادي	٢٠	٣٤
أولاً : تركيا وسط الأحداث الدولية	٢٠	٢٥
ثانياً: تنامي الاقتصاد وتنشيط التبادل التجاري	٢٥	٢٩
ثالثاً: القضية الكردية وقوانين الاعتراف بالحقوق	٣٠	٣٤
القسم الثاني: الحراك العربي ومرونة التحوّلات التركية	٣٤	٦٧
الفقرة الأولى: تركيا والسياسات الخارجية المتينة	٣٦	٥٠
أولاً: تكامل الدور التركي مع السياسة الأميركية	٣٦	٤١

ثانياً: تمتين علاقات تركيا بدول الجوار	٤١	٤٦
ثالثاً: بداية التدخّل التركي في الحراك العربي	٤٧	٥٠
الفقرة الثانية: محدّدات تركيا من الحراك العربي	٥١	٦٦
أولاً : التبدل في العلاقات مع الجوار	٥١	٥٦
ثانياً: تركيا والانتقال إلى القوة الصلبة	٥٦	٦١
ثالثاً: تركيا النموذج والدور الطليعي في الحراك العربي	٦٢	٦٦
خلاصة الفصل الأول	٦٧	٦٧
الفصل الثاني: تحديات الدور التركي في ظل الحراك العربي	٦٨	١٢٨
القسم الأول : دوافع التدخل التركي في الحراك العربي	٦٨	٩٦
الفقرة الأولى: الحراك العربي وتداعياته الاقتصادية والأمنية على تركيا	٦٨	٨١
أولاً : الحراك العربي وانعكاساته الاقتصادية	٦٩	٧٢
ثانياً: العثمانية الجديدة والدعم التركي للتيارات الإسلامية	٧٢	٧٧
ثالثاً : داعش من الدعم إلى المواجهة	٧٧	٨١
الفقرة الثانية: تركيا بين الصراع المتجدّد والتقارب المستحيل	٨٢	٩٦
أولاً : الصراع المتجدّد مع حزب العمال الكردستاني	٨٢	٨٧
ثانياً: تأثير التقارب الأميركي الإيراني على تركيا	٨٧	٩١
ثالثاً: تحديات الاتفاق النووي الإيراني على الاقتصاد التركي	٩١	٩٦

القسم الثاني: تداعيات الحراك على الدور التركي المستقبلي في الشرق الأوسط.	٩٦	١٢٦
الفقرة الأولى: أولوية الاستقرار السياسي للتقدم الاقتصادي	٩٧	١١٠
أولاً : مستقبل العلاقات الاقتصادية التركية العربية.	٩٧	١٠٢
ثانياً: انعكاس السياسة الخارجية التركية على مستقبل الدور التركي.	١٠٢	١٠٥
ثالثاً: بداية التحوّل في التوازنات التركية الداخلية	١٠٦	١١٠
الفقرة الثانية: تحكّم التحوّلات الداخلية في مستقبل الدور التركي.	١١٠	١٢٧
أولاً: الانتخابات التركية وتأثيرها على سياسات تركيا الخارجية	١١٠	١١٥
ثانياً: انقلاب ١٥ تموز والتبدّل في اتجاهات السياسة الخارجية	١١٥	١٢٠
ثالثاً: تأثير الاستفتاء على مستقبل الدور التركي	١٢٠	١٢٦
خلاصة الفصل الثاني	١٢٧	١٢٨
الخاتمة	١٢٩	١٣١
الملاحق	١٣٢	١٦٤
المراجع	١٦٥	١٩٤
الفهرس	١٩٥	١٩٧